وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـة المديـة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييير

قسم المحاسبة والمالية

تحت عنوان

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9على معالجة القروض المتعثرة والمخاطر الائتمانية:

دراسة ميدانية لعينة من الوكالات البنكية بمدينة البرواقية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

من إعداد الطالبتين:

- حملاوي كريمة
- رحماني لينة

تحت إشراف الأستاذ:

أ/د. حكيم شبوطي

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
سعداوي موسى	أستاذ	جامعة المدية	رئيسا
شبوطي حكيم	أستاذ	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
باصور رضوان	أستاذ محاضر	جامعة المدية	مناقشا

السنة الجامعية: 2025-2026

شكر وتقدير

قال تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾.

الحمد لله سبحانه وتعالى الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل، فله الحمد والشكر على نعمه التي لا تُعد ولا تُحصى.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى الأستاذ الدكتور حكيم شبوطي، المشرف على هذه المذكرة، الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته العلمية القيّمة، ونصائحه السديدة، ومتابعته المستمرة، فكان خير مرشد وخير معين لنا في إنجاز هذا العمل، فله منا أسمى آيات الشكر والتقدير والاحترام.

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الذين كان لهم الفضل في تكويننا العلمي، وأثروا مسيرتنا الجامعية بعلمهم وخبرتهم، فجزاهم الله عنا خير الجزاء.

ولا يفوتنا أن نتوجه بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، وقدم لنا يد العون أو كلمة تشجيع أو نصيحة صادقة.

ونسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به الجميع.



إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، وجعل بعد كل تعبٍ فرحة، وبعد كل صبرٍ نجاحًا.

إلى روح أبي الغالي، رحمه الله وأسكنه الفردوس الأعلى، إلى من تمنيت لو كان حاضرًا ليشاركني هذه اللحظة، لكن إرادة الله كانت أسبق. أبي العزيز، ما زلت أفتقدك في كل نجاح، وأهديك ثمرة جهدي، وأسأل الله أن يجعلها نورًا في قبرك، وأن يجمعني بك في أعلى الجنان.

إلى أمي الحبيبة، نبض قلبي وسر قوتي، إلى من سهرت وتعبت وضحت من أجلي، وكانت دعواتها ترافقني في كل خطوة، إليكِ كل الحب والامتنان، وأسأل الله أن يحفظكِ ويطيل في عمركِ ويجزيكِ عني خير الجزاء.

إلى أخواتي العزيزات فتيحة، حدّة، يمينة، نعيمة، فضيلة، وفاطمة الزهراء، وإلى إخوتي خالد، رؤوف، وعلي، وزوجات إخوتي سعيدة وجميلة، شكرًا لأنكم كنتم سندي بعد الله.

إلى كل من زرع في نفسي الأمل وشجعني على مواصلة الطريق، أهديكم خالص شكري وامتناني، فلكم أثر لا يُنسى في هذه المسيرة.

وإلى نفسي التي صبرت واجتهدت، وتجاوزت كل الصعاب حتى وصلت إلى هذه اللحظة، أهدي هذا الإنجاز تقديرًا لكل تعبٍ لم يضع سدى، ولكل حلمٍ تمسكت به حتى أصبح حقيقة، وأسأل الله أن يوفقني لما هو خير في قادم الأيام.

اللهم ارحم أبي، واغفر له، واجعل قبره روضةً من رياض الجنة، واجمعني به في الفردوس الأعلى.

والحمد لله رب العالمين.



حملاوي كريمة

إهداء

أحمد الله أولًا وأخيرًا، حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم نعمته.

فهو من يسّر لي الطريق ووهبني القوة لأصل إلى هذه اللحظة.

إلى والديّ، إلى من كانا بعد الله سبب وصولي، إلى نبض قلبي وسندي في الحياة، إلى من تعبت أمي لأجلي، وضحّى أبي لراحتي، إلى من غمراني بدعائهما، وصبرا على تعبي واحتمالي، بحبٍّ لا يبلى، هذا الإهداء. عبارات شكر وامتنان لا توفيه الكلمات، فكل نجاح أحققه الناس لي أنتم، ولا معنى لإنجازي دون أن تكتمل فرحتي بكما.

إلى تلك النفس التي تعبت، وسهرت، وتحملت، إلى من واصلت الطريق رغم العثرات، إلى من آمنت بالحلم وسعت إليه خطوة بخطوة، إلى ذاتي، أهديك هذا التخرج، لأنه ثمرة صبرك، إصرارك، وثقتك، أهديك هذا الإنجاز، لأنه دليلك أنك كنت دائمًا قادرة، حتى عندما شككتِ في نفسك، ففخري بكِ وممتن لما أصبحتِ عليه.

إلى إخوتي الأعزاء، أنتم السند الذي لا يميل، والظهر الذي لا ينكسر، لكم وحدكم الفضل في كثير من الصبر والضحكات التي رافقتني في طريقي، أهديكم هذا التخرج، فأنتم شركاء النجاح، إلى كل من ساندني ولو بكلمة، بدعاء، بابتسامة، أو موقف لا يُنسى.

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، من قال أنا لها نالها، وإن أبت رغماً عنها أُتيت بها.

رحماني لينة



الملخص:

تناولت هذه الدراسة أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) على إدارة مخاطر الائتمان وتقييم القروض في البيئة المصرفية، كبديل للمعيار القديم (IAS 39) الذي عجز عن التنبؤ المبكر بالأزمات المالية. ولتحقيق أغراض الدراسة، قُسّم العمل إلى شقين؛ جانب نظري ركّز على المفاهيم الأساسية والمقارنة بين "نموذج الخسارة المحققة" و"نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة" (ECL)، وجانب تطبيقي اعتمد على دراسة حالة لمجموعة من البنوك العمومية تشمل: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، بنك التنمية المحلية (BDL)، وصندوق التوفير والاحتياط (CNEP)، بالإضافة إلى دراسة ميدانية شملت استبياناً وُزع على (39) إطاراً بنكياً في هذه البنوك العمومية على مستوى ولاية المدية، وحُللت بياناته إحصائياً باستخدام برنامج (SPSS V.26).

وقد خلصت الدراسة إلى أن معيار (IFRS 9) يمثل قفزة نوعية لحماية البنوك من خلال تكوين مخصصات استباقية لمواجهة تعثر القروض، مما يساهم في الحد من تفاقم الديون الهالكة ويعزز الاستقرار المالي. غير أن الواقع الميداني كشف عن فجوة واضحة؛ إذ تنعدم التطبيقات الفعلية للمعيار في البنوك محل الدراسة مع استمرار العمل بالنظام المحاسبي المالي (SCF)، وذلك نتيجة معوقات رئيسية تتقدمها: غياب إطار تشريعي وطني ملزم من بنك الجزائر، نقص التكوين المتخصص للموظفين، وقصور الأنظمة المعلوماتية وقواعد البيانات التاريخية اللازمة لتطبيق نموذج الخسارة المتوقعة.

الكلمات المفتاحية: المعيار الدولي (IFRS 9)، نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)، مخاطر الائتمان، القروض البنكية.

Abstract:

This study examined the impact of applying International Financial Reporting Standard (IFRS 9) on credit risk management and loan evaluation in the banking environment, as an alternative to the older standard (IAS 39), which failed to provide early warnings of financial crises. To achieve the study's objectives, the work was divided into two parts: a theoretical section focusing on fundamental concepts and a comparison between the "realized loss model" and the "expected credit loss model" (ECL), and an applied section based on a case study of a group of public banks, including the Bank of Agriculture and Rural Development (BADR), the National Bank of Algeria (BNA), the Local Development Bank (BDL), and the National Savings and Reserve Fund (CNEP). This was complemented by a field study that included a questionnaire distributed to 39 banking executives in these public banks in the Medea province, with the data analyzed statistically using SPSS version 26.

The study concluded that IFRS 9 represents a significant leap forward in protecting banks by establishing proactive provisions to address loan defaults, thus contributing to reducing the accumulation of non-performing loans and enhancing financial stability. However, the reality on the ground revealed a clear gap; the standard is not actually applied in the banks studied, which continue to use the Financial Accounting System (SCF). This is due to key obstacles, primarily: the absence of a binding national legislative framework from the Bank of Algeria, a lack of specialized training for staff, and deficiencies in the information systems and historical databases necessary for implementing the expected loss model.

Keywords: International Financial Reporting Standard (IFRS 9), Expected Credit Loss (ECL) model, credit risk.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	V
المقدمة	أ-ح
الفصل الأول: الإطار النظري للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9)	
تمهيد	01
المبحث الأول: مفاهيم أساسية لمعيار الدولي لتقارير المالية (IFRS9)	02
المطلب الأول: المفاهيم العامة ونشأة معيار الدولي لإعداد التقارير المالية(IFRS9)	02
المطلب الثاني: متطلبات وهدف ونطاق المعيار الدولي (IFRS9).	05
المبحث الثاني :المقارنة بين نموذج الخسارة المحققة وفق (IAS39) ونموذج الخسارة المتوقعة وفق (IFRS9).	09
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمعيار المحاسبة الدولي (IAS39)	09
المطلب الثاني: أوجه الاختلاف الجوهرية بين معيار (IFRS9) ومعيار (IAS39) .	12
خلاصة	18
الفصل الثاني: دراسة القروض البنكية ومخاطر الائتمان	
تمهيد	19
المبحث الأول: دراسة نظرية حول مختلف القروض البنكية	20
المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية وأنواعها	20
المطلب الثاني: أنواع القروض ومعايير تصنيفها.	23
المبحث الثاني: مخاطر الائتمان البنكي	32
المطلب الاول: مفهوم المخاطر وانواعها	32

المطلب الثاني: محددات قياس المخاطر ومعالجتها	35
خلاصة	42
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لأثر تطبيق IFRS9على مخاطر الائتمان والقروض في البنوك محل الدراسة	
تمهيد	43
المبحث الأول: تقديم البنوك محل الدراسة.	44
المطلب الأول: التعريف بالبنوك محل الدراسة.	44
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنوك محل الدراسة.	54
المبحث الثاني: الدراسة التحليلية للاستبيان	59
المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية	59
المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات	61
خلاصة	83
الخاتمة	84
قائمة المراجع والمصادر	90
الملاحق	94

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	أوجه الاختلاف بين المعيار (IAS39) والمعيار(IFRS9)	12
(1-3)	البنوك الجزائرية التي حل محلها البنك الوطني الجزائري	46
(2-3)	مفتاح تفسير المتوسطات الحسابية (المقياس الثلاثي)	60
(3-3)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	61
(4-3)	توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية	62
(5-3)	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	63
(6-3)	توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية المهنية	64
(7-3)	توزيع أفراد العينة حسب المنصب الحالي	65
(8-3)	توزيع أفراد العينة حسب البنك	66
(9-3)	نتائج معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان	67
(10-3)	نتائج اختبار شابيروويلك لاعتدالية توزيع المحاور	68
(11-3)	نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الثاني: الإلمام بـ IFRS 9	69
(12-3)	نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الثالث: الواقع الحالي لتطبيق IFRS 9	70
(13-3)	نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الرابع: جاهزية البنك لتطبيق IFRS 9	72
(14-3)	نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الخامس: الأثر المتوقع لـ IFRS 9	74
(15-3)	نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات المحور السادس: التحديات والعقبات	76
(16-3)	ملخص المتوسطات الحسابية وترتيب المحاور وقيم ألفا كرونباخ	78
(17-3)	نتائج اختبار ولكوكسون للفرضيات الجزئية	79

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-3)	الهيكل التنظيمي البنك الوطني الجزائري (BNA) لوكالة البرواقية.	55
(2-3)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة البرواقية.	56
(3-3)	الهيكل التنظيمي بنك التنمية المحلية (BLD) وكالة البرواقية.	57
(4-3)	الهيكل التنظيمي الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP Banque).	58
(5-3)	التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الجنس	61
(6-3)	توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية	62
(7-3)	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	63
(8-3)	توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية المهنية	64
(9-3)	التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المنصب الوظيفي	65
(10-3)	توزيع أفراد العينة حسب البنك	66
(11-3)	معاملات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان	67
(12-3)	توزيع إجابات المحور الثاني: الإلمام بـ IFRS 9	70
(13-3)	توزيع إجابات المحور الثالث: الواقع الحالي لتطبيق IFRS 9	72
(14-3)	توزيع إجابات المحور الرابع: جاهزية البنك لتطبيق IFRS 9	74
(15-3)	توزيع إجابات المحور الخامس: الأثر المتوقع لـ IFRS 9	75
(16-3)	توزيع إجابات المحور السادس: التحديات والعقبات	77
(17-3)	مقارنة المتوسطات الحسابية لمحاور الاستبيان	79
(18-3)	نتائج اختبار ولكوكسون لمحاور الاستبيان	80

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	الإستبيان المستخدم في الدراسة	94
02	مخرجات التحليل الاحصائي	99

مقدمة عامة

❖ مقدمة:

شهد النظام المحاسبي العالمي تغيّرات مستمرة تهدف إلى تعزيز جودة المعلومات المالية وزيادة الشفافية والمقارنة بين التقارير المالية عبر الدول من بين هذه التطورات، يحتل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (IFRS 9) مكانة مركزية نظراً لتأثيره الكبير على كيفية قياس الأصول المالية والاعتراف بالخسائر الائتمانية.

فقد أحدث هذا المعيار تحولاً منهجياً بارزاً في محاسبة الأدوات المالية، إذ انتقل من نموذج الخسارة المحققة المنصوص عليه في المعيار السابق (IAS 39) إلى نموذج الخسارة المتوقعة، ما له انعكاسات مباشرة على احتياطات البنوك وسياسات منح القروض وإدارة المخاطر المالية داخل المؤسسات المصرفية وغير المصرفية.

ويأتي هذا الانتقال النوعي ليضع المؤسسات المالية أمام تحديات تشغيلية وتقنية معقدة، حيث تفرض "الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) "دمج نماذج تنبؤية متطورة تعتمد على سيناريوهات اقتصادية كلية مستقبلية. وبذلك، لم يعد دور المحاسبة مقتصرًا على تسجيل الأحداث التاريخية، بل أصبح أداة استشرافية استباقية تسهم في تعزيز الاستقرار المالي وتفادي الأزمات قبل تفاقمها.

❖ إشكالية الرئيسية:

بالنظر إلى التحول من نموذج الخسارة المحققة إلى نموذج الخسارة المتوقعة، تبرز إشكالية مركزية تُمثل محور هذا البحث:

ما أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 09 على معالجة القروض المتعثرة وإدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسات المصرفية؟

ولكي يستنى لنا الإلمام أكثر بجوانب الموضوع قمنا بتجزئة الموضوع الى أسئلة فرعية كالأتي:

- ما الإطار المفاهيمي والعملي لمعياري (IAS 39) و (IFRS 9)فيما يتعلق بالاعتراف والقياس للخسائر الائتمانية وما أوجه الاختلاف الجوهرية بينهما؟
- ما المقاييس والمنهجيات المستخدمة لقياس مخاطر الائتمان في البنوك، وما حدودها في ضوء المعيار الجديد؟

- أي مدى تتفق نتائج الدراسة الميدانية (الاستبيان) مع الفرضيات النظرية المتعلقة بتأثير (IFRS 9) على الممارسات البنكية المحلية؟

❖ الفرضيات:

يمكن صياغة فرضيات مبدئية كما يلي:

- **الفرضية الأولى (الواقع والممارسات الحالية):**

"لا يزال تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 غائباً فعلياً في البنوك الجزائرية (خاصة العمومية) ، نظراً للاستمرار في الاعتماد على النظام المحاسبي المالي (SCF) وضعف إلمام الكوادر البنكية بالمعيار.

- **الفرضية الثانية (الجاهزية والتحديات التقنية والتشريعية):**

"تواجه البنوك الجزائرية تحديات وعقبات جوهرية تؤدي إلى انخفاض جاهزيتها لتطبيق المعيار، أبرزها: نقص البيانات التاريخية لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة(ECL) ، القصور التقني، وغياب إطار تشريعي وطني ملزم

- **الفرضية الثالثة (الأثر والتوقعات المستقبلية):**

"يتوقع موظفو البنوك الجزائرية أن يؤدي التطبيق الفعلي للمعيار الدولي IFRS 9 إلى تحسين جودة قياس مخاطر الائتمان وتعزيز الشفافية والمصداقية في التقارير المالية".

❖ أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذا البحث في كونه يتناول نقطة تقاطع بين المحاسبة المالية وإدارة المخاطر البنكية والرقابة المصرفية. فتبني معيار (IFRS 9)يؤثر على قدرة البنوك والمؤسسات المالية في قياس الجدارة الائتمانية للعملاء، وتقدير خسائر الائتمان المتوقعة، وتشكيل مخصصات كافية تحمي الملاءة المالية للمؤسسة وتُعلِم صانعي القرار والمستثمرين بصورة أدق عن المخاطر المحتملة. كما أن فهم الفوارق بين نماذج (IAS 39) و (IFRS 9)يساعد المجتمعات البحثية والعملية على تقييم أثر التغيير على مؤشرات الربحية، وتدفق الائتمان في الاقتصاد، واستجابة السياسات الرقابية.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

اختير هذا الموضوع لعدة أسباب عملية ونظرية: أولاً، الحاجة إلى تبيان الآثار العملية لتطبيق (IFRS 9) على القروض المصرفية في بيئاتنا المحلية، حيث تُشكل البنوك جزءاً حيوياً من تمويل الأنشطة الاقتصادية. ثانياً، ضعف دراسات محلية معمقة تقارن بين النماذج المحاسبية القديمة والحديثة في سياق السوق الجزائري والمنطقة المغاربية. ثالثاً، رغبة الباحث في المساهمة بمنهج تحليلي يجمع بين الإطار النظري للمعيار والدراسة الميدانية لتأثيراته على سياسات الإقراض وقياس المخاطر.

❖ المناهج المتبعة في الدراسة:

سيتبع البحث منهجية مركبة تجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج المقارن والدراسة الميدانية:

- المنهج الوصفي والتحليلي

❖ حدود الدراسة:

الحدود المكانية:

تُجرى الدراسة على مستوى مجموعة من البنوك الجزائرية محل الدراسة، باعتبارها تمثل البيئة المصرفية التي يتم من خلالها تقييم مدى المعرفة بالمعيار الدولي IFRS 9 ومستوى الجاهزية لتطبيقه:

- Banque de Développement Local (BDL) – بنك التنمية المحلية.
- Banque de l’Agriculture et du Développement Rural (BADR) – بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- Banque Nationale d’Algérie (BNA) – البنك الوطني الجزائري.
- CNEP Banque – الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (بنك CNEP).

الحدود الزمنية:

تغطي الدراسة الفترة الممتدة من تاريخ دخول المعيار الدولي IFRS 9 مع التركيز على واقع البنوك الجزائرية خلال فترة سنة 2026.

❖ الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى: أثر تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 على مخصصات خسائر الائتمان في البنوك الأوروبية نوفوتني فاركاس(Novotny-Farkas) ، "أثر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 على مخصصات خسائر القروض في البنوك الأوروبية"، دراسة منشورة بمجلة Accounting in Europe سنة 2016.**

تناولت هذه الدراسة أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 على مستوى مخصصات خسائر الائتمان في البنوك الأوروبية، وذلك في ظل التحول من نموذج الخسارة المحققة المعتمد في المعيار IAS 39 إلى نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة الذي جاء به .IFRS 9 وقد انطلقت الدراسة من الإشكالية المتمثلة في معرفة مدى قدرة المعيار الجديد على معالجة أوجه القصور التي أظهرتها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، خاصة فيما يتعلق بالتأخر في الاعتراف بالخسائر الائتمانية.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، حيث قامت بتحليل الأحكام المحاسبية المتعلقة بقياس الخسائر الائتمانية في كل من IAS 39 وIFRS 9، كما اعتمدت على دراسة مجموعة من التقارير المالية الصادرة عن البنوك الأوروبية لتقييم انعكاسات تطبيق المعيار الجديد على المخصصات البنكية ومستوى الإفصاح المالي.

وهدفت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

توضيح التغييرات الأساسية التي جاء بها IFRS 9 مقارنة بالمعيار.IAS 39

- دراسة أثر نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على حجم المخصصات البنكية.
- تقييم مساهمة المعيار في تعزيز الشفافية والمصداقية في التقارير المالية.
- إبراز دور المعيار في تحسين إدارة المخاطر الائتمانية داخل البنوك
- تحليل انعكاسات الاعتراف المبكر بالخسائر على الاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق IFRS 9 أدى إلى زيادة مستوى المخصصات الائتمانية مقارنة بما كان معمولاً به في ظلIAS 39 ، وذلك نتيجة اعتماد مبدأ الاعتراف المبكر بالخسائر المتوقعة قبل وقوعها فعلياً. كما بينت النتائج أن المعيار الجديد ساهم في تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة لمستخدمي القوائم المالية، وزيادة قدرة البنوك على

استشراف المخاطر المحتملة واتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة. وأكدت الدراسة كذلك أن تطبيق IFRS 9 يعزز من استقرار النظام المصرفي من خلال الحد من التقلبات الحادة الناتجة عن الاعتراف المتأخر بالخسائر، رغم ما يتطلبه من بيانات تاريخية واسعة ونماذج إحصائية متطورة وتكاليف إضافية على البنوك خلال مراحل التطبيق الأولى.

- **الدراسة الثانية: الحربي محمد بن سعد، "أثر تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 على إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية"، مقال منشور بمجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، سنة 2020.**

تناولت هذه الدراسة أثر تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 على إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، حيث ركزت على مدى مساهمة نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في تطوير أساليب قياس المخاطر وتحسين القرارات الائتمانية. وانطلقت الدراسة من إشكالية تتمثل في معرفة أثر المعيار الجديد على فعالية إدارة المخاطر المصرفية.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات المحاسبية والمصرفية المتعلقة بالمعيار IFRS 9وتحليل انعكاساته على النشاط البنكي.

وهدفت الدراسة إلى:

- توضيح مفهوم الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- براز دور IFRS 9 في تحسين إدارة المخاطر الائتمانية.
- تحديد أهم الصعوبات المرتبطة بتطبيق المعيار

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق IFRS 9 يساهم في رفع كفاءة إدارة المخاطر وتحسين جودة القرارات الائتمانية، إلا أن نجاح التطبيق يتطلب توافر قواعد بيانات دقيقة وأنظمة معلومات متطورة.

- **الدراسة الثالثة :بوشعالة عبد القادر، "تحديات تبني معايير التقارير المالية الدولية في البنوك الجزائرية"، مقال منشور بمجلة الاقتصاد الجديد، سنة 2022.**

تناولت هذه الدراسة واقع تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية داخل البنوك الجزائرية، مع التركيز على التحديات التي تواجه تبني IFRS 9 ومتطلبات الانتقال إليه. وقد انطلقت الدراسة من إشكالية رئيسية تتمثل في مدى جاهزية البنوك الجزائرية لتطبيق المعيار الدولي IFRS 9 في ظل المعوقات التنظيمية والتقنية القائمة.

اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** من خلال تحليل البيئة المحاسبية والمصرفية الجزائرية ومقارنتها بمتطلبات المعايير الدولية.

وهدفت الدراسة إلى:

- تقييم مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري معIFRS 9 .
- تحديد أهم معوقات التطبيق داخل البنوك الجزائرية.
- اقتراح آليات لتسهيل الانتقال إلى المعايير الدولية.

وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الجزائرية لا تزال تواجه صعوبات تتعلق بالبيانات التاريخية والموارد البشرية والأنظمة المعلوماتية، مما يؤخر التطبيق الفعلي للمعيار.

- **الدراسة الرابعة: أثر تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 على مخاطر الائتمان وربحية البنوك الأوروبية فرانشيسكو باولو ريكابيتو(Francesco Paolo Ricapito) ، "أثر المعيار الدولي IFRS 9 على مخاطر الائتمان وربحية البنوك الأوروبية"، دراسة منشورة بمجلة Corporate Ownership & Control سنة 2024 .**

تناولت هذه الدراسة أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 على إدارة مخاطر الائتمان وربحية البنوك الأوروبية، مع التركيز على التغيرات التي أحدثها الانتقال من نموذج الخسارة المحققة (Incurred Credit Loss)المنصوص عليه في IAS 39 إلى نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss) الذي أقرهIFRS 9 وانطلقت الدراسة من إشكالية رئيسية تتمثل في معرفة مدى تأثير المعيار الجديد على الأداء المالي للبنوك وقدرتها على مواجهة المخاطر الائتمانية المتزايدة .

اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** من خلال تحليل البيانات المالية والمؤشرات المصرفية لمجموعة من البنوك الأوروبية، إضافة إلى دراسة تأثير المخصصات الائتمانية الجديدة على الربحية ومستويات المخاطر المصرفية .

وهدفت الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها:

- إبراز أهم التغييرات التي جاء بها المعيار IFRS 9 مقارنة بالمعيار.IAS 39
- دراسة أثر نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مخاطر الائتمان في البنوك
- تقييم انعكاسات تطبيق IFRS 9 على ربحية المؤسسات المصرفية.

- تحليل التحديات العملية المرتبطة بتطبيق المعيار الجديد
- تحديد دور المعيار في تعزيز الاستقرار المالي والرقابة المصرفية .

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق IFRS 9 أدى إلى رفع حجم المخصصات الائتمانية نتيجة الاعتراف المبكر بالخسائر المتوقعة، الأمر الذي انعكس على مؤشرات الربحية في المدى القصير. كما بينت النتائج أن المعيار ساهم في تحسين قياس المخاطر الائتمانية وتوفير معلومات أكثر دقة وشفافية لمتخذي القرار، غير أن تطبيقه يتطلب توافر قواعد بيانات تاريخية دقيقة ونظم معلومات متطورة ونماذج إحصائية قادرة على التنبؤ بالخسائر المستقبلية بكفاءة. كما أكدت الدراسة أن المعيار يعزز قدرة البنوك على مواجهة الأزمات المالية من خلال الكشف المبكر عن مؤشرات تدهور الجدارة الائتمانية.

❖ **ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:**

تكمن القيمة العلمية والتطبيقية لبحثنا في تسليط الضوء على موضوع محاسبي ومالي بالغ الأهمية، وهو الانتقال من المعيار القديم IAS 39إلى المعيار الدولي الأحدث لإعداد التقارير المالية IFRS 9القائم على نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة .(ECL) وما يميز هذه الدراسة بشكل فريد هو إسقاطها الميداني الدقيق على واقع المنظومة البنكية الجزائرية؛ من خلال دراسة استبيانية استهدفت وكالات كبرى البنوك العمومية الناشطة في مدينة البرواقية وهي .(BNA, BADR, BDL, CNEP-Banque) فبدلاً من الاكتفاء بالتنظير، اعتمد البحث على منهجية إحصائية رصينة باستخدام برنامج SPSSواختبارات متطورة مثل "شابيرو-ويلك" و"ولكوكسون" لتشخيص الفجوة الواقعية، مما سمح بوضع اليد على العوائق الحقيقية التي تواجه البنوك، كغياب الإلزام التشريعي ونقص التكوين وقصور الأنظمة المعلوماتية اللازمة للتطبيق الفعلي للمعيار.

❖ هيكل الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة ومن اجل اختبار صحة الفرضيات افتتح موضوعنا بمقدمة عامة وأعقب بخاتمة عامة حيث قسمت الدراسة الى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: يستعرض هذا الفصل الأسس النظرية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية(IFRS 9) ، حيث يتناول في مبحثه الأول المفاهيم الجوهرية التي يقوم عليها المعيار، بدءاً من معايير تصنيف وقياس الأصول المالية وفقاً لنموذج

عمل المنشأة وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية، وصولاً إلى آليات إلغاء الاعتراف؛ بينما يكرس المبحث الثاني للمقارنة التحليلية بين التحول الجذري من نموذج "الخسارة المحققة (Incurred Loss) "الذي كان يعتمد على أحداث تعثر ملموسة بموجب المعيار السابق(IAS 39) ، وبين نموذج "الخسارة الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss)" الذي يتبناه(IFRS 9) ، مبرزاً الأثر الجوهري لهذا الانتقال في تعزيز النظرة الاستباقية لإدارة المخاطر وتحسين جودة الإفصاح المالي.

الفصل الثاني: يتناول هذا الفصل دراسة تفصيلية للدور الائتماني للبنوك، حيث يُخصص المبحث الأول لاستعراض الأطر النظرية لأنواع القروض البنكية، مصنفاً إياها وفقاً لطبيعتها، أغراضها، وآجال استحقاقها، بما يوضح دورها في تعزيز السيولة وتنشيط الدورة الاقتصادية؛ في حين يركز المبحث الثاني على التشريح التحليلي لمخاطر الائتمان البنكي، مستعرضاً مسبباتها، وطرق قياسها، وكيفية تأثيرها على الملاءة المالية للمؤسسات المصرفية، مما يمهد الطريق لفهم الترابط الوثيق بين منح التسهيلات الائتمانية والضرورة الملحة لتقدير الخسائر المتوقعة وفقاً للمتطلبات الرقابية الحديثة.

الفصل الثالث: يختتم هذا البحث بتقديم دراسة ميدانية تطبيقية تقيس الانعكاسات العملية لتبني معيار (IFRS 9) في البيئة المصرفية، حيث يخصص المبحث الأول للتعريف بالبنوك محل الدراسة واستعراض خصائصها الهيكلية والمالية التي تضعها في قلب هذا التحول المحاسبي والرقابي؛ بينما يكرس المبحث الثاني لعرض وتحليل النتائج المستخلصة من أداة الاستبيان الموجهة للكوادر المتخصصة، وذلك بهدف رصد التغيرات الملموسة في سياسات منح القروض، وآليات تقييم الجدارة الائتمانية، وفعالية نظم إدارة المخاطر في ظل تطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، وصولاً إلى استخلاص رؤية دقيقة حول مدى مواءمة هذه التطبيقات مع متطلبات المعيار الدولية.

الفصل الأول: الإطار النظري للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9)

تمهيد:

خلال الفترة الأخيرة، قطعت المالية العالمية شوطًا من التقدم بحيث اضطرت الهيئات المهنية ومنظمات المحاسبة إلى تطوير أطرها المفاهيمية والتطبيقية لكي تتمكن من مواكبة حجم المخاطر وتعقيداتها التي كانت قائمة في الأقسام المالية. مصطلحات رئيسية: بالنسبة لدورة المحاسبة تُعد الأزمة المالية العالمية (2008) محطة محورية لأنها كشفت عن أوجه ضعف واضحة في المعايير القديمة، إذ غيّرت الطريقة التي تم بها قياس انخفاض قيمة الأصول المالية والاعتراف به.

هنا، تم إصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 (الأدوات المالية) الصادر عن مجلس الإدارة استجابةً ثورية لمعالجة هذا الظلم. تتمثل الغاية في تحسين جودة المعلومات المالية وإعطاء تصور أفضل عن الوضع المالي للمنشأة. في هذا الفصل، سنفصّل التفاصيل عبر مبحثين:

- المبحث الأول :مفاهيم أساسية للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 .
- المبحث الثاني :المقارنة بين نموذج الخسارة المحققة وفق IAS 39ونموذج الخسارة المتوقعة وفقIFRS9 .

المبحث الأول: مفاهيم أساسية لمعيار الدولي لتقارير المالية (IFRS9)

يُعتبر المعيار الدولي للتقارير المالية" الأدوات المالية(IFRS9) " أحد أهم المعايير التي أحدثت ثورة في العمل المحاسبي، نظرًا لاتساع نطاق تطبيقه وتأثيره المباشر على المركز المالي للمؤسسات، خاصة المصرفية منها. فقد جاء هذا المعيار كبديل للمعيار المحاسبي الدولي (IAS39)، بهدف تبسيط المحاسبة عن الأدوات المالية وجعلها أكثر استجابة للواقع الاقتصادي المتغير.

سنتناول في هذا المبحث المبادئ الأساسية التي يقوم عليها هذا المعيار، وذلك من خلال التطرق المفاهيم العامة ونشأة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ومتطلبات وهدف ونطاق المعيار الدولي (IFRS9).

المطلب الأول: المفاهيم العامة ونشأة معيار الدولي لإعداد التقارير المالية.(IFRS9)

أولاً: المفاهيم العامة لمعيار الدولي لتقارير المالية (IFRS9) :

وتتمثل أهم المفاهيم العامة للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) في الآتي :

1. **مفهوم الأدوات المالية:** عرف النظام المحاسبي المالي SCF الأدوات المالية بأنها: "هي كل عقد تترتب عليه في آن واحد أصول مالية لمؤسسة ما وخصوم مالية أو أداة رؤوس أموال خاصة لمؤسسة أخرى من جانبها عرفت معايير المحاسبة الدولية ومن خلال مجلسها الأداة المالية على أنها "عقد ينتج عنه أصل مالي لمؤسسة معينة والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمؤسسة أخرى", وبهذا الخصوص فإن كلمة "عقد" أو "تعاقدي" تشير إلى ترتيبات ما بين واحد أو أكثر من الأطراف له آثار اقتصادية واضحة والتي تكون فيه الأطراف لديها خيار قليل لتجنب الوفاء بالعقد وذلك لأن العقد قابل للتنفيذ بالقانون. [1]

أ. **أدوات حقوق الملكية** :تتمثل في أي عقد يدل على وجود حصة متبقية في أصول شركة ما بعد خصم أو (اقتطاع) كل التزاماتها.

ب. **الأصل المالي** :يتمثل في أي أصل يكون في صورة نقد، أو أداة حقوق ملكية في شركة أخرى، أو حق تعاقدي، أو عقد ستتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة.

[1] **عبد القادر حوة**، "متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليين"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 15، العدد 2، (2022)، الصفحة 312 .

ج. **الالتزام المالي** :هو واجب تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر إلى شركة أخرى، أو بمبادلة أصول مالية أو التزامات مالية مع شركة أخرى بموجب شروط يحتمل أن تكون غير مواتية، أو عقد ستتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة.

د. **مخصص الخسارة** :هو المخصص المتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية، والمبالغ مستحقة التحصيل في عقود الإيجار، والأصول الناتجة عن عقود مع العملاء، ومبلغ الهبوط المتراكم في قيمة الأصول المالية، ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من التعهدات بتقديم القروض، وعقود الضمان المالي.

هـ. **مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة** :هو المتوسط المرجح للخسائر الائتمانية مع اعتبار أن الأوزان المرجحة هي المخاطر ذات الصلة لحدوث تعثر في السداد.

و. **سعر الفائدة الفعال** :هو سعر الفائدة الذي تخصم على أساسه المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأداة المالية وصولاً لصافي القيمة المرحلة للأصل أو الالتزام المالي.

ز. **الخسائر الائتمانية** :هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع حالات التعثر في السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

ح. **مكاسب أو خسائر الهبوط** :أنها المكاسب أو الخسائر التي يتم إثباتها ضمن الأرباح أو الخسائر، التي تنشأ عن تطبيق متطلبات الهبوط[1].

ط. **القيمة الدفترية** :مصطلح محاسبي يطلق على رصيد حساب الأصل أو الالتزام المالي لأي كيان اقتصادي سواء كان فرداً أو شركة أو حكومة، أو القيمة الصافية للأصل، ويتم تحديدها عن طريق طرح إجمالي الالتزامات المستحقة من إجمالي الأصول.

ي. **تاريخ المتاجرة:** هو تاريخ الشراء أو البيع ولكن الأمر قد يحتاج إلى يوم أو أكثر لتسوية المعاملة ونقل الملكية في البورصة، ويطلق على تاريخ نقل الملكية وإتمام التسجيل تاريخ التسوية.

ك. **الأصول الحساسة لأسعار الفائدة** :تتمثل في القروض والاستثمارات في المحافظ المالية؛ أما الالتزامات الحساسة لأسعار الفائدة فتتمثل في الودائع والسندات والأسهم.

[1] **وهيب محمود محمد عبد الله السمائي** ,مدى مساهمة المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) للحد من المخاطر المالية لشركة يمن موبايل لهاتف النقال (دراسة تطبيقية), رسالة ماجيستير في المحاسبة والمراجعة ,كلية العلوم المالية والادارية , جامعة القلم لعلوم الإنسانية والتطبيقية, (2025) , الصفحة 19

ل. **منحنى العائد** :هو خط يرسم عائدات (أسعار الفائدة) للسندات التي لها جودة ائتمانية متساوية، ولكن تواريخ استحقاق مختلفة[1].

ثانيا: نشأة المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9).

كان لتداعيات الأزمة المالية العالمية أثر واضح على بيئة الأعمال بصورة عامة، وعلى معايير المحاسبة على وجه الخصوص وذلك للارتباط الوثيق الذي تلعبه معايير المحاسبة في البيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال ويتضح هذا الأثر بصورة جلية في التغييرات التي حدثت في معايير المحاسبة الدولية IAS بجانب التغييرات في المبادئ المحاسبية المقبولة بصورة عامة GAAP، بالإضافة لتلبية مطالب البعض بإجراء تحسينات على المعايير.

القائمة لضمان جودة إعداد التقارير المالية، وفيما يتعلق بالأدوات المالية بصفة خاصة المعيار الدولي رقم 39، واستجابة لتلك الاتجاهات واستناداً إلى الجهود المبذولة من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي(FASB) ، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والمجموعة الاستشارية للأزمة المالية (FCAG) صدر في نوفمبر 2009م المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9من خلال ثلاث مراحل رئيسية وهي:[2]

1. **المرحلة الأولى** :التصنيف والقياس وفقاً للمعيار IFRS 9 والذي تم نشره في نوفمبر 2009، واحتوى على إجراءات ترمي إلى تبيان طرق التصنيف والقياس للأصول المالية.
2. **المرحلة الثانية** :طريقة التدهور في القيمة؛ ولهذا الغرض قام المجلس بإصدار مسودة إعلان تحت مسمى "الأدوات المالية: التكلفة المطفأة وتدهور القيمة" في نوفمبر 2009، والتي تقترح استخدام طريقة انخفاض القيمة بناءً على مخاطر الائتمان المتوقعة والتدفقات النقدية المتوقعة لكافة الموجودات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة.
3. **المرحلة الثالثة** :تتعلق هذه المرحلة بمحاسبة التغطية، والمجلس يتطلع في المدى القريب إلى إصدار الاقتراحات الناجمة عن إعادة معالجة شاملة حول الإجراءات الخاصة بمحاسبة التغطية، وخلال الربع الأخير من سنة 2009م قام المجلس بمناقشة وتحليل أهلية الأدوات المالية المدارة بناءً على مبدأ التدفقات النقدية المتعاقد عليها كونها مؤهلة لبنود

[1] **وهيب محمود محمد** عبد الله السمائي ,مرجع سابق ,الصفحة .19-20-21

[2] **إسماعيل السيد نور الدين**، "المحاسبة عن الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 وأثر ذلك على تحسين جودة المعلومات المحاسبية (دراسة نظرية ميدانية)"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة – جامعة الأزهر، العدد السادس والعشرون، 2021. الصفحة 150

التحوط على أساس القيمة العادلة. إن الهدف من المعيار الجديد (IFRS9) هو التسهيل على مستخدمي البيانات المالية تقدير مبالغ وتوقيت ومدى التأكد من التدفقات النقدية الناتجة عن الأصول المالية، وذلك من خلال تخفيض عدد فئات التصنيف والقياس[1].

المطلب الثاني: متطلبات وهدف ونطاق المعيار الدولي (IFRS9).

أولا: متطلبات معيار الدولي (IFRS9):

يتكون المعيار الدولي IFRS9 من ثالثة متطلبات أساسية وهي كالتالي:[2]

1. **قياس وتصنيف الأصول والالتزامات المالية** :وفيه يتحتم على المنشأة الاعتراف بالأصل أو الالتزام المالي. عندما تصبح المنشأة طرفا في الشروط التعاقدية للأصل فقط وعندما يتم الاعتراف بالأصل أو الالتزام المالي يجب على المنشأة تصنيف الأصول والالتزامات المالية من لحظة الاعتراف الأولى ويتم تصنيف وقياس الأصول المالية وفقا للمعيار الدولي IFRS9 بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس إما بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة المعادلة من حيث الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة المعادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك من خلال نموذج الأعمال الخاص لإدارة الأصول المالية في المنشأة وخصائص التدفقات النقدية للأصول.سلط الضوء ان المنظمة تعمل على تصنيف الالتزامات المالية وفقا للمعايير الدولي IFRS9 بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس بالتكلفة المستهلكة محسوبة بطرقة الفائدة الفعلية فيما عدا :

أ. الالتزامات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ب. الالتزامات المالية التي تنشأ عندما ال تكون عملية نقل الأصل مؤهلة إلغاء الاعتراف

ج. عقود الضمان المالي.

2. **انخفاض القيمة في الأدوات المالية:** يقدم المعيار الدولي IFRS9 آلية محاسبية جديدة لحساب خسائر الائتمان تختلف عن تلك المستخدمة وفقا للمعيار الدولي IAS39 بعنوان الأدوات المالية والمعيار IFRS9 بعنوان الأدوات

[1] **شوقي طارق**، "محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معيار المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ,جامعة فرحات عباس سطيف -1- ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير(2018\2017) الصفحة 152

[2] **رولا محمد سوبرة**,المعاير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS9) , رسالة ماجيستير , الصفحة 10

المالية الاعتراف والقياس يعتمد على منهج الخسائر المستقبلية المتوقعة أي أنه يقوم بالاعتراف بالخسائر قبل حدوثها ويعتمد في قياس الخسائر على المعلومات التي تتعلق بالأحداث الماضية والظروف الحالية والتنبؤات المعقولة مما يؤدي إلى التنبؤ بالخسائر بشكل أفضل[1].

3. **محاسبة التحوط** أحدث المعيار (IFRS 9) تحولات جوهرية وجذرية في آليات المعالجة المحاسبية للتحوط؛ حيث تم توسيع إطار تطبيقها ليشمل الإفصاح أكثر شمولاً حول استراتيجيات إدارة المخاطر. وتستهدف هذه التطويرات تحسين طرق عرض المعلومات في البيانات المالية، وتوضيح مدى تأثير عمليات التحوط على الحد من المخاطر التي تواجهها المنشأة، مع تبيان كيفية توظيف الأدوات المالية وإدارتها لمواجهة تلك التهديدات.[2]

ثانيا: هدف معيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9):

تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) بعنوان الأدوات المالية – الاعتراف والقياس كاستجابة للدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية حيث أوضحت مجموعة دول العشرين أن أحد أهم أسباب هذه الأزمة هو التأخر في الاعتراف بخسائر القروض حيث كان يتم الاعتراف بالخسائر حين التحقق منها وحدوث خسائر ائتمانية فعلية ولكن بموجب المعيار الجديد يتم حساب مخصصات الخسائر بناء على التوقعات بحدوث تعثر أو عدم السداد لدى المقترض.[3].

ونستنتج الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ للتقرير المالي عن الأصول المالية والالتزامات المالية الذي سيعرض معلومات ملائمة ومفيدة مستخدمي القوائم المالية في تقييمهم مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وتوقيتها وعدم تأكدها[4].

---

[1] **رولا محمد سوبرة**,مرجع سابق, ص 10.

[2] **بهانة وداد محمد حسانين**,أثر تطبيق المعيار الدولي التقارير المالية (IFRS9) على مستوي مخاطر الأئتمان بالبنوك التجارية ,دراسة تطبيقية,مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ,كلية التجارة , جامعة كفر الشيخ-,المجلد الثامن -العدد الثالث عشر- لجزء الأول -ص 474.

[3] **رنا السعيد السيد عمر**، "أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، المجلد 21، العدد 4، أكتوبر 2020، ص145

[4] **مجلس معاير المحاسبية الدولية (IASB)**,المعاير الدولي لتقارير المالية (IFRS9), الأدوات المالية,لندن منشورات مؤسسة 2024, فقرة الأولى ص 1,متاح على الموقع الالكتروني:
[https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/publications/pdf-standards/arabic/2024/ifrs-9-financial-instruments-ar.pdf?bypass=on]

ثالثا: نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9):

يجب أن يطبق هذا المعيار من قبل جميع المنشآت على جميع أنواع الأدوات المالية **باستثناء:**

1. الحصص في المنشآت التابعة، والمنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة التي تتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 10 "القوائم المالية الموحدة" أو معيار المحاسبة الدولي 27 "القوائم المالية المنفصلة" أو معيار المحاسبة الدولي 28 "الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة." أي يطبق المعيار على الاستثمارات في أسهم منشآت أخرى تكون نسبة التملك في أسهمها تقل عن 20% حيث لا يوجد تأثير هام على الشركة المستثمر فيها ولا تعتبر استثمار في مشروع مشترك.
2. الحقوق والالتزامات بموجب عقود التأجير التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقرير المالي 16 "عقود الإيجار". وبالرغم من ذلك:

أ. تخضع المبالغ المستحقة عن عقود الإيجار التمويلي (صافي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي) ومبالغ الإيجار المستحقة عن عقود الإيجار التشغيلي المثبتة من قبل المؤجر لمتطلبات هذا المعيار لإلغاء الاعتراف والتدني.

ب. تخضع التزامات الإيجار واجبة السداد المثبتة من قبل المستأجر لإلغاء الاعتراف الواردة في هذا المعيار.

ج. تخضع المشتقات المُدْمَجَة في عقود الإيجار لمتطلبات هذا المعيار للمشتقات المُدْمَجَة[1].

3. حقوق والتزامات أصحاب العمل بموجب خطط منافع الموظفين، التي ينطبق عليها معيار المحاسبة الدولي رقم 19 "منافع الموظف".
4. الأدوات المالية المصدرة من قبل المنشأة والتي تستوفي تعريف أداة حقوق الملكية الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم 32 (بما في ذلك الخيارات والأذونات) أو التي يُتطلب أن يتم تصنيفها على أنها أداة حقوق ملكية بموجب معيار IAS.32
5. الحقوق والالتزامات الناشئة بموجب عقود التأمين(IFRS 17) ، باستثناء عقود الضمان المالي والمشتقات المدمجة.
6. أي عقد آجل بين منشأة مشترية (مستحوذة) وحامل أسهم يرغب ببيع أسهمهSelling Shareholder ، لشراء أو بيع أعمال مُستحوذ عليها، ينتج عنه تجميع أعمال في تاريخ استحواذ مستقبلي، يقع ضمن نطاق المعيار الدولي

[1] **جمعة حميدات**, خبير المعاير الدولية التقارير المالية ,مجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين,عمان ,2019,الصفحة 487

للتقرير المالي 3 "تجميع الأعمال". ولا يجوز أن يتجاوز أجل العقد الآجل الفترة المعقولة التي تُعد ضرورية عادة للحصول على أي اجراءات وموافقات مطلوبة لاستكمال عملية الاندماج.[1]

7. تعهدات (التزامات) القروض – باستثناء أي أن تعهدات القروض المذكورة أدناه تدخل في نطاق المعيار IFRS9:

أ. التعهدات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ب. تعهدات القروض التي يمكن تسويتها صافيةً نقداً، أو عن طريق تسليم أو إصدار أداة مالية أخرى.

ج. التعهدات بتقديم قروض بسعر فائدة أقل من سعر السوق.

8. الحقوق في التعويضات المدفوعات المستحقة للمنشأة لتغطية النفقات المطلوبة لتسوية التزام معترف به كمخصص المعيارIAS37 .

9. الحقوق والالتزامات التي تقع ضمن نطاق المعيار IFRS 15 (الإيراد من العقود مع العملاء) والتي تُعد أدوات مالية.[2]

[1] **جمعة حميدات**,مرجع سابق ,ص 489-488

[2] **Michael Wells and Pascal Frere Jacque**, "Scope of IFRS 9 Financial Instruments and transitioning from IAS 39" (practical workshop, National Bank of Republic of Belarus, Centre for Financial Reporting Reform, World Bank Group, September 2017), p. [7]

المبحث الثاني :المقارنة بين نموذج الخسارة المحققة وفق (IAS39) ونموذج الخسارة المتوقعة وفق (IFRS9).

تعبر هذا المبحث محورياً في دراستنا، حيث يهدف إلى تقديم مقارنة تحليلية متعمقة بين معيار المحاسبة الدولي (IAS 39)والمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9)، وذلك من خلال استعراض الإطار المفاهيمي لمعيار (IAS39) من حيث تعريفه وهدفه ونطاق تطبيقه، ثم التطرق إلى الأسباب الرئيسية التي أدت إلى استبداله بمعيار (IFRS9)، لينتقل بعدها إلى تحليل أوجه الاختلاف الجوهرية بين المعيارين، خاصة فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأدوات المالية، نموذج احتساب خسائر الائتمان، ومحاسبة التحوط.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمعيار المحاسبة الدولي (IAS39)

أولا: تعريف معيار IAS 39 وهدفه ونطاق تطبيقه

1. **تعريف معيار(IAS39) :**

يُعرف معيار المحاسبة الدولي رقم 39 (IAS 39) تحت عنوان "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وهو المعيار الذي كان ساري المفعول قبل استبداله بمعيارIFRS 9 ، وقد صدر لأول مرة في عام 1998 من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية(IASC) ، وتم اعتماده لاحقاً من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية .(IASB) يتناول هذا المعيار القواعد المحاسبية المتعلقة بالاعتراف الأولي وقياس الأصول والخصوم المالية، بالإضافة إلى قواعد إلغاء الاعتراف بها ومحاسبة التحوط للمشتقات المالية والأدوات الأخرى. يعتبر IAS 39 من المعايير المحاسبية شديدة التعقيد والتي شهدت العديد من التعديلات والإضافات، وهو ما شكل عبئاً على المؤسسات المالية وغير المالية في تطبيقه[1].

2. **بهدف معيار (IAS39) :**

يتمثل الهدف الأساسي ل معيار IAS 39في وضع مبادئ محاسبية موحدة للاعتراف والقياس للأصول المالية والخصوم المالية، وكذلك وضع قواعد لمحاسبة التحوط بالنسبة للمشتقات المالية وبعض الأدوات الأخرى. كان الهدف الرئيسي من وراء إصدار هذا المعيار هو خلق نوع من التوافق والتناسق في طريقة المحاسبة عن الأدوات المالية بين مختلف

[1] **بن سعيد، أمين؛ صالحي**، دراسة مقارنة لمحاسبة الأدوات المالية بين المعيار IFRS 9 والمعيار IAS 39 ومتطلبات التطبيق في الجزائر .مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (2021)، المجلد 14 العدد 1، ص158.

المؤسسات على المستوى الدولي، وذلك بهدف تقديم صورة أكثر وضوحاً وشفافية للقوائم المالية للمستخدمين، بما في ذلك المستثمرون والمحللون الماليون والجهات الرقابية [1]

3. نطاق تطبيق معيار(IAS39) :

ينطبق هذا المعيار على جميع أنواع الأصول والخصوم المالية، بما في ذلك النقد، والأسهم، والسندات، والمشتقات المالية (مثل العقود الآجلة والخيارات)، وكذلك القروض الممنوحة والمستحقة. طبق معيار IAS 39 نموذجاً قائماً على أساس "الخسائر المتكبدة" (Incurred Loss Model)، مما يعني أن المؤسسة المالية كانت تلتزم بتسجيل خسائر الائتمان المتوقعة فقط عندما يكون هناك دليل موضوعي وملموس على وقوع حدث خسارة بحلول نهاية الفترة المحاسبية، مما كان ينتج عنه تسجيل متأخر لهذه الخسائر.[2]

ثانيا: أسباب استبدال معيار(IAS39) بمعيار (IFRS9).

تم استبدال معيار IAS 39 تدريجياً بمعيارIFRS 9 ، وأصبح الأخير إلزامياً اعتباراً من يناير 2018، وذلك لعدة أسباب جوهرية وجذرية، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1. التعقيد الشديد للمعيار القديم:

كان معيار IAS 39 معياراً معقداً للغاية، سواء من حيث بنية المعيار نفسه أو من حيث متطلباته التطبيقية، مما جعل تطبيقه صعباً ومكلفاً على المؤسسات المالية وغير المالية. هذا التعقيد أدى إلى صعوبات كبيرة لدى المحاسبين في فهم متطلبات المعيار وتطبيقها بشكل صحيح، خاصة فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط، كما أن كثرة التعديلات والاستثناءات التي طرأت على المعيار الأصلي فاقمت من تعقيده.

---

[1] **شرقي زكرياء**، (2024). محاسبة التحوط ما بين معيار المحاسبة الدولي IAS39 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية – IFRS9 دراسة تحليلية مقارنة .مجلة المنهل الاقتصادي, المجلد 7 ,العدد1,ص157.

[2] **بوعبد الله، سالم** .(2015) .المعايير المحاسبية الدولية *IAS/IFRS* والآثار المترتبة على تطبيقها .الجزائر: دار هومة. الصفحة 112.

2. التأخر في الاعتراف بالخسائر (النموذج المتأخر):

تسبب نموذج الاعتراف بالخسائر المتكبدة للمعيار IAS 39في الاعتراف المتأخر بخسائر الائتمان. فوفقاً لهذا النموذج، كانت المؤسسات المالية لا تستطيع تسجيل أي خسائر ائتمانية متوقعة على محافظ قروضها ما لم تكن هناك أدلة موضوعية على تدهور الائتمان. ساهم هذا القصور في تفاقم أزمة الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في عام 2008، حيث أظهرت الأزمة أن الخسائر تتراكم لفترة طويلة قبل أن يتم الاعتراف بها، وهو ما جعل القوائم المالية لا تعطي صورة حقيقية عن التعرض الفعلي للمخاطر في الوقت المناسب.

3. عدم التناسق في المحاسبة:

سمح معيار IAS 39بوجود عدة تصنيفات محاسبية للأصول المالية المتشابهة، مما أتاح فرصاً أمام المؤسسات للتحايل على جوهر المعيار من خلال إعادة تصنيف الأدوات المالية لتجنب تسجيل الخسائر أو التأثير بشكل انتقائي على نتائج الأعمال .أدى هذا الغموض وعدم التناسق إلى صعوبات في المقارنة بين القوائم المالية للكيانات المختلفة، وإضعاف مبدأ قابلية المقارنة كأحد أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

4. الحاجة إلى تبسيط وتحديث المعايير:

مع تطور الأسواق المالية وظهور أدوات مالية جديدة ومعقدة، أصبح هناك حاجة ملحة إلى معيار أكثر بساطة واستجابة لهذه التطورات، مع التركيز على المبادئ الأساسية بدلاً من القواعد الصارمة. لذلك جاء معيار IFRS9 ليحل محل IAS 39بهدف معالجة هذه العيوب، حيث يقدم نموذجاً أكثر منطقية وارتباطاً بالواقع الاقتصادي، ويتبنى نهجاً أكثر استباقية في الاعتراف بالخسائر، بالإضافة إلى تبسيط عملية تصنيف وقياس الأدوات المالية .كما أن معيار IFRS 9 يتماشى بشكل أفضل مع ممارسات إدارة المخاطر الفعلية للمؤسسات، خاصة فيما يتعلق بمحاسبة التحوط[1].

[1] **محمد بلقايد خملول** (2024) متطلبات التوافق مع النظام المحاسبي المالي في الجزائر. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر, الصفحة 35-38.

ثالثا: أهداف التحول من المعيار الدولي (IAS 39) إلى المعيار الدولي(IFRS9)

جاء إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) كاستجابة للأزمة المالية العالمية، بهدف معالجة أوجه القصور في المعيار السابق (IAS 39) وتبسيط المحاسبة عن الأدوات المالية. وتتمثل أهم أهداف هذا التعديل فيما يلي:

أ. إلغاء الاعتراف.

ب. كيف يتم تقييم الانخفاض في القيمة وتحديد القيمة العادلة.

ج. توضيح بعض جوانب محاسبة التحوط[1].

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف الجوهرية بين معيار (IFRS9) ومعيار (IAS39) .

أولا: الجدول الآتي يوضح أبرز أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة الدولي (IAS39) وبين المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9)

الجدول رقم (1-1) أوجه الاختلاف بين المعيار (IAS39) والمعيار(IFRS9)

مجال المقارنة	المعيار الدولي(IAS39)	المعيار الدولي(IFRS9)
مسمى المعيار	الأدوات المالية – الاعتراف والقياس.	الأدوات المالية.
سريان التطبيق	طبق منذ عام 2001	بدأ التطبيق الإلزامي العالمي منذ جانفي 2018.
نطاق المعيار	جميع الأصول والمطلوبات المالية ومحاسبة التحوط.	جميع الأصول والمطلوبات المالية ومحاسبة التحوط، وتشمل المرحلة الأولى الأصول المالية فقط، خلاف المراحل الآتية.
الغاية من المعيار	وضع أحكام تفصيلية لإعداد التقارير وقياس الأصول والالتزامات غير المالية.	إرساء مبادئ توجيهية لإعداد البيانات المالية وقياس الأصول والالتزامات المالية.

[1] **بوعبانة فتيحة ,حساني عبد الحميد** ,المحاسبة البنكية ومدى تأثيرها بالتعديلات على معايير المحاسبية الدولية IFRS\IARS (دراسة تأثير التحول من IAS 39 الى IFRS9) , المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية ,المجلد 11, 2020 , الصفحة 57.

قواعد التصنيف	الاعتراف بأرباح وخسائر الائتمان ضمن حساب الأرباح والخسائر للالتزامات.	معالجة أرباح وخسائر الائتمان بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
تصنيف الاستثمارات المالية	**أدوات الدين** :القيمة العادلة (أرباح وخسائر)، أصول متاحة للبيع، أو استثمارات محتفظ بها للاستحقاق. **أدوات الملكية** :القيمة العادلة، أو التكلفة للأدوات غير المسعرة.	**أدوات الدين** :القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، أو بالتكلفة المطفأة.(AC)
قياس أدوات الدين	تُصنف كأصول محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وتُقاس بالتكلفة المطفأة، مع قياس فئات معينة بالقيمة العادلة.	تُقاس بالتكلفة المطفأة عند سداد أصل الدين والفائدة، أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر أو غير ذلك لتجنب عدم التطابق المحاسبي.
قياس أدوات حقوق الملكية	تُصنف كأوراق مالية متاحة للبيع وتقاس بقيمتها العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مع إعادة تدوير التغييرات عند التخلص منها.	تتاح خيارات غير رجعية للقياس بالقيمة العادلة عبر الدخل الشامل الآخر، أو عبر الأرباح والخسائر إذا كانت الأداة محتفظاً بها للمتاجرة.
تصنيف المشتقات الضمنية	تُصنف ضمن العقود المختلطة وتُقيم من خلال حساب الأرباح والخسائر.	يتم فصل المشتقة الضمنية عن العقد الأساسي وتُقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
خيار القيمة العادلة	يتم القياس بالقيمة العادلة ويُقيم الأداء بناءً على هذا الأساس.	يُتاح الاختيار بين الأرباح والخسائر أو الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف الأولي حصراً لتجنب عدم التطابق المحاسبي.

إعادة تصنيف أدوات الدين	يُسمح بإعادة التصنيف بين القيمة العادلة (أرباح وخسائر)، المتاحة للبيع، والمحتفظ بها للاستحقاق.	يُسمح بإعادة التصنيف فقط عند حدوث تغيير في نموذج العمل الخاص بالمنشأة.
إعادة تصنيف حقوق الملكية	تصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.	تُصنف أرباح الدخل الشامل المتراكمة إلى الأرباح والخسائر في تاريخ إعادة التصنيف بناءً على القيمة العادلة.
إعادة تصنيف الأصول المالية (خسارة تدني القيمة)	-الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ونوعين من خسائر اضمحلال القيمة على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. - يعتمد على نماذج متعددة لانخفاض القيمة	-الأصول المالية التي تخضع لخسارة تدني القيمة أنها الأدوات التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة، وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. - يعتمد على نموذج واحد لانخفاض القيمة.
محاسبة التحوط	تجميع الأصول أو الالتزامات المتشابهة وتغطيتها كمجموعة فقط إذا اشتركت في التعرض لنفس المخاطر المحددة كمخاطر مغطاة.	تجميع الأصول أو الالتزامات المتشابهة وتغطيتها كمجموعة بدون أي اشتراطات.

-المصدر: من إعداد الطالبيتين بتصرف اعتماداً على المصادر وهيب محمود محمد عبد الله، مرجع سابق، ص (26- 27- 28).

في ضوء ما سبق؛ يستنتج الآتي:

1. أن المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) يعد أكثر شمولاً عند تقييم خسائر الائتمان؛ لاعترافه بالأحداث الماضية والظروف الحالية والمعلومات المستقبلية المعقولة والداعمة عند تحديد انخفاض القيمة، على عكس المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) الذي ينحصر اعترافه بالخسائر الائتمانية الفعلية، من خلال الأحداث الماضية والظروف الحالية فقط.

2. وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي(IAS 39) ؛ يتم قياس الأصول المالية بناءً على تصنيف تحدده الإدارة، دون النظر إلى طبيعة الأصل المالي أو التدفقات النقدية، بينما في المعيار الدولي للتقارير المالية(IFRS 9) ، يتم قياس الأدوات المالية وفقاً لتصنيف يجب تحديده بناءً على نموذج العمل، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة الأصل المالي والتدفقات النقدية.
3. يُدخل المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) تغييرات كبيرة على عملية إعادة التصنيف المطبقة في الممارسة العملية، ويختلف ذلك عن المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) الذي يعتمد على قواعد محددة تتطلب إعادة التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
4. يتناول المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) كيفية معالجة الالتزامات المالية؛ إذ تم تحديث نموذج خسائر الائتمان المتوقعة ليحل محل نموذج التكلفة التاريخية[1]

ثانيا: أهم التغييرات والتحسينات التي جاء بها المعيار IFRS 9 مقارنة بالمعيار39 IAS

حتما السعي وراء إلغاء المعيار IAS 39 وتعويضه بالمعيار IFRS 9 له من الإيجابيات أو التحسينات من أجل رفع جودة الممارسة المحاسبية للأدوات المالية بصفة عامة والمشتقات المالية بصفة خاصة، ويمكن إبراز أهم التغييرات أو التحسينات في النقاط التالية:

1. **على مستوى النطاق** :يمكن إبراز ذلك في النقطتين التاليتين:

أ. إن نطاق المعيارين هو نفسه الأدوات المالية ولكن وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 يمكن للمنشأة أن تقيم بعض الأدوات المالية حسب موضوعها والخاضعة للاستخدام الذاتي استثناء بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وبالتالي سوف يسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على هذه الأدوات

ب. متطلبات الانخفاض في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 تنطبق على جميع التزامات القروض والأصول التعاقدية في نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 الإيرادات من العقود مع العملاء.

2. **على مستوى تصنيف وقياس الأدوات المالية** :يمكن إبرازها في النقاط التالية[2]:

[1] **وهيب محمود محمد عبد الله السمائي** ,مرجع سابق ,الصفحة 28.

[2] **شوقي طارق** ,مرجع سابق ,الصفحة 207.

أ. فئات التصنيف للأصول المالية وفق IAS 39 هي المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، القروض والديون، بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والمحتفظ بها لتاريخ البيع مع توضيح طريقة تقييمها، أما حسب المعيار IFRS 9 فالتصنيف كان حسب طريقة التقييم بالقيمة المهتلكة أو بالقيمة العادلة.

ب. المعيار IFRS 9 يعتمد في تصنيفه للأصول المالية على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لها ونموذج إدارة الأعمال لتسيير الأدوات المالية وعلى العكس IAS 39 يركز عند تصنيفه للأصول المالية على التعريفات الدقيقة لكل فئة وعليه التصنيف حسب IFRS 9 أكثر تأسيسا من المعيار IAS39 .

ج. وفقا للمعيار IFRS 9 المشتقات الضمنية لا يتم تجزئتها إذا كان أغلب العقد هو عبارة عن أصل يدخل ضمن نطاق المعيار، وكذلك المنتجات المختلطة تدخل ضمن المعيار في التصنيف والقياس.

د. وفقاً للمعيار IAS 39 الأدوات المالية (أصول أو خصوم) مرتبطة بأدوات حقوق الملكية غير مسجلة، والتي من قبل لا قيمة عادلة موثوق بها مما يستدعي قياسها بالتكلفة، أما المعيار IFRS 9 فأزال هذا الاستثناء فيتم تقييم كل المشتقات المالية (أصول أو خصوم) بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

هـ. المعيار IAS 39 يتيح لبعض الاستثمارات في الأسهم في الشركات الخاصة والتي لا يمكن قياسها بموثوقية بالقيمة العادلة أن تقيم بالتكلفة في حين IFRS 9 يفرض قياس كل الأسهم بالقيمة العادلة.

و. بعض الخصوم المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة بموجب المعيار IFRS 9 فالتغييرات في القيمة العادلة المتعلقة بمخاطر الائتمان للمؤسسة يتم الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل الآخر، وأية استثناءات في التطبيق تخلق نوع من عدم التناسق في المعالجة المحاسبية لهذه البنود، وعليه وفق IFRS 9 كل التغييرات في القيمة العادلة يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة.

ز. إعادة التصنيف يكون ضرورياً فقط عندما تغير المؤسسة طريقة تسييرها للأصول المالية[1].

3. على مستوى تدني قيمة الأصول المالية :وذلك في النقاط التالية:

أ. يطبق المعيار الدولي IFRS 9 نموذج انخفاض في القيمة على جميع الأدوات المالية الخاضعة لاختبار انخفاض القيمة في حين أن معيار المحاسبة الدولي 39 لديه عدة نماذج للاعتراف بانخفاض القيمة لمختلف أنواع الأدوات المالية، فخسارة الانخفاض يعترف بها أولياً ثم في كل فترة إعداد تقارير مالية حتى ولو لم تتحقق تلك الخسارة.

[1] **شوقي طارق** ,مرجع سابق ,الصفحة 208-207 .

ب. يتم تحديد قيمة التدني بالرجوع إلى عدة عوامل الأحداث الحالية والماضية والتوقعات التي تؤثر على القيمة القابلة للتحصيل.

وعليه طريقة حساب قيمة تدني الأدوات المالية وفق المعيار IFRS 9 تختلف اختلافاً جوهرياً مع ما كان مطبقاً في المعيار IAS 39 ، وهذا يعتبر من التغييرات الجوهرية بين المعيارين.[1]

[1] **شوقي طارق** ,مرجع سابق ,الصفحة208-207 .

خلاصة:

ظهرت دراسة هذا الفصل أن صدور المعيار IFRS 9 شكّل تحولاً مفاهيمياً جذرياً في بيئة التقارير المالية؛ إذ حرر تصنيف الأدوات المالية من التقديرات الشخصية ليربطه بمحددين موضوعيين هما: نموذج أعمال المؤسسة، وخصائص التدفقات النقدية. هذا التغيير أعاد صياغة الإفصاح المحاسبي ليكون أكثر واقعية ومحاكاة للاستراتيجيات المصرفية الفعلية.

من جانب آخر، كشفت المقارنة التحليلية مع المعيار السابق IAS 39 عن نقلة نوعية في إدارة المخاطر؛ حيث استبدل المعيار الجديد نموذج "الخسارة المحققة" المتأخر بنموذج "الخسارة المتوقعة" الاستباقي عبر نظام المراحل الثلاث.

ورغم التحديات التقنية والإحصائية المعقدة التي يفرضها حساب هذه الخسائر(ECL) ، إلا أن المعيار نجح في نقل الفكر المحاسبي من منطق رصد الأزمات بعد وقوعها إلى استشرافها والتحوط لها، مما يجعله صمام أمان حتمي للاستقرار المالي.

الفصل الثاني: دراسة القروض البنكية ومخاطر الإتمان.

تمهيد:

تعد البنوك من المؤسسات المالية الأساسية داخل الاقتصاد الوطني، إذ تؤدي دورًا محوريًا في تنفيذ أهداف السياسة المالية للدولة بمكوناتها الائتمانية والاقتصادية. وتُعتبر عملية منح القروض النشاط الرئيسي الذي تقدمه البنوك لعملائها، كما تُعد المصدر الأهم لتحقيق أرباحها.

حيث تعمل البنوك التجارية على جمع الودائع بمختلف أنواعها ثم توجيهها نحو الاستخدام الأمثل، والذي يتمثل أساسًا في منح القروض المصرفية باعتبارها أكثر توظيف يحقق عائدًا مرتفعًا. ونظرًا لهذه الأهمية، تعتمد البنوك سياسات إقراض دقيقة يتم من خلالها تحليل ودراسة جميع الجوانب المرتبطة بعملية منح القروض بشكل شامل ومعمّق قبل اتخاذ القرار، وذلك لضمان إدارة عمليات الائتمان بكفاءة وفعالية عالية.

ولدراسة القروض البنكية قمنا بتقسيم هذا الفصل إلي:

- المبحث الأول: دراسة نظرية حول مختلف القروض البنكية
- المبحث الثاني: مخاطر الائتمان البنكي

المبحث الأول: دراسة نظرية حول مختلف القروض البنكية

تعدد القروض من أهم مصادر الأموال في البنك التجاري، إذ تمثل العنصر الأساسي الذي يحقق له العوائد والأرباح. حيث تقوم البنوك بجمع الودائع وتوجيهها نحو الاستخدام الأمثل بما يخدم مصلحة المؤسسات والأفراد الراغبين في الحصول على القروض.

المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية وأنواعها

القروض البنكية من أهم الأنشطة الأساسية التي تمارسها البنوك التجارية، حيث تمثل الوسيلة الرئيسية لتوظيف الأموال وتحقيق العوائد، كما تُساهم في تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية ودعم الاستثمار والتنمية. وتكتسي القروض أهمية كبيرة داخل الهيكل المالي للبنك، إذ تشكل نسبة معتبرة من أصوله، غير أنها في المقابل تُعد المصدر الرئيسي للمخاطر، خاصة المخاطر الائتمانية المرتبطة بعدم قدرة المقترضين على السداد. [1]

أولًا: مفهوم القروض البنكية

تُعرف القروض البنكية بأنها التزام مالي يمنحه البنك للعميل لفترة زمنية محددة، مقابل تعهد هذا الأخير بإرجاع المبلغ المقترض مضافًا إليه الفوائد وفق شروط متفق عليها. ويقوم هذا المفهوم على عنصر الثقة الذي يمنحه البنك للعميل، بناءً على دراسة قدرته على السداد. [2]

كما تُبرز الأدبيات الأكاديمية أن القرض البنكي لا يقتصر فقط على كونه عملية تمويل، بل هو عملية تحليل وتقييم تعتمد على دراسة دقيقة للجدارة الائتمانية، حيث يعتمد البنك في قراره على مجموعة من المؤشرات المالية والاقتصادية الخاصة بالمقترض. [3]

ثانيًا: خصائص القروض البنكية.

1. **أهم الخصائص التي يتميز بها القرض البنكي ما يلي:**

أ. المبلغ: يمثل قيمة القرض أو الأموال التي تمنح أو يتضمنها القرض.

ب. مدة القرض: هي الأجل أو الفترة التضييع فيها البنك المال تحت حوزة العميل، ويكون

[1] **لعروسي قرين زهرة**، دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، 2017، ص 45.

[2] **فخاري فاروق**، سعيدي يحيى، دور أدوات التحليل الائتماني في تجنب تعثر القروض البنكية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ص 12.

[3] **محمد داود عثمان**، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية، ص 33.

2. المستفيد من القرض ملزما بالتسديد وتصنف إلى ثلاثة أصناف:

أ. المدة القصيرة: تتراوح بين ثمانية عشر شهرا إلى سنتين.

ب. المدة المتوسطة: تتراوح بين سنتين إلى سبع سنوات.

ج. المدة الطويلة: من سبع سنوات إلى عشرون سنة على الأكثر.

د. معدل الفائدة: يعرف علي أنه أجرة المال المقترض، أو ثمن استخدام الأموال أو العائد علي أساس المال، وهو عائد الزمن عند اقتراض الأموال مقابل تفضيل السيولة[1].

3. اعتباران أساسيان يدخلان في تحديد مستوى معدل الفائدة على القروض الممنوحة:

أ. يتمثل الاعتبار الأول في تكلفة الحصول على الأموال المستعملة في القروض مثل الفوائد الدائنة المدفوعة لأصحاب الودائع، أو معدل إعادة الخصم لدى البنك المركزي في حالة كون الأموال المستعملة متأتية من اللجوء إلى البنك المركزي لإعادة التمويل، أو معدل الفائدة المطبق في السوق النقدية إذا كانت هذه الأخيرة هي مصدر الأموال المستعملة في الإقراض[2].

ب. يتمثل الاعتبار الثاني في كل ما يرتبط بطبيعة القرض ومبلغه ومدته وكذلك شخصية المقترض

ج. ويتركب معدل الفائدة من عنصرين أساسيتين هما: المعدل المرجعي والعمولات المختلفة، وعليه يمكن وضع معدل الفائدة في شكل عالقة كما يلي:

معدل الفائدة = المعدل المرجعي + العمولات

✓ **المعدل المرجعي**: هو المعدل الذي تحسبه البنوك على القروض الممنوحة ألحسن الزبائن والمعدل المرجعي هو معدل موجه، يتخذ كمرجع لتحديد المعدلات النهائية، وعليه فإنه بالنسبة للقروض العادية ليس هو المعدل النهائي للقرض، ولكنه معلم تحسب على أساسه معدلات الفائدة النهائية.

[1] **بلعبدي حكيم, بن واضح نصرالدين,** القروض المسترجعة كميزة تنافسية بين البنوك التجارية الناشطة في الجزائر خلال الفترة.2015/2020 دراسة مقارنة بينBNA وBADR , مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر, جامعة ابن خلدون, تيارت ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,قسم علوم التسيير,ص11.

[2] **بن سعيد دلال** ,ماهية القرض البنكي وسياسة الاتمان في البنوك التجارية ,مقياس تقنيات بنكية ,ص 2.

✓ **العمولات:** هي عبارة عن مجموع ما يتقاضاه البنك نظير الأتعاب التي يتحملها عند القيام بعملية القرض، ويمكن بأي حال من الأحوال أن تكون هذه العمولات معدومة، بل تكون دوما موجبة، مما يجعل معدل الفائدة النهائي أكبر دائما من المعدل المرجعي، وبصفة عامة يتحدد مبلغ هذه العمولات بناءا على العديد من العوامل نذكر أهمها فيما يلي:

- **طبيعة القرض:** ويقصد بها الخصائص المرتبطة بالقرض مثل: مبلغ القرض ومدته، وعموما يرتفع مبلغ هذه العمولات مع ارتفاع مبلغ القرض وطول مدته.
- **الأخطار الشخصية المرتبطة بالقرض:** ويتم النظر هنا بصفة أساسية إلى مدى قدرة المقترض على التسديد وشخصيته وسمعته، وكذا تقاس على أساس حجم المؤسسة والنشاط الذي تعمل فيه.
- **عمولات أخرى مختلفة:** مثل المصاريف الإدارية ومصاريف الاستعمال وغيرها.

1. **الضمانات:** تتمثل في القيم المادية والمعنوية التي يقدمها العميل للمؤسسة المقرضة على شكل رهن في حالة عدم قدرة العميل على التسديد، ويمكن تصنيف الضمانات إلى صنفين رئيسيين هما: الضمانات الشخصية والضمانات الحقيقية.

- **الضمانات الشخصية:** ترتكز الضمانـات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، وعلى هذا الأساس فالضمـان الشخصي ال يمكن أن يقوم به المدين شخصيا، ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن، وتنقسم الضمانات الشخصية إلى نوعين[1]:

- **الكفالة:** هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق.
- **الضمان الاحتياطي:** هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها للتسديد.

[1] **بن سعيد دلال** ,مرجع سابق,ص 3.

- **الضمانات الحقيقية:** يقصد بها تقديم أصول مادية على سبيل الرهن مقابل الحصول على القرض المطلوب، ترتكز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان، وتتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات، وتعطى هذه الأشياء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك من أجل ضمان استرداد القرض، ويمكن أن يأخذ الضمان الحقيقي أحد الشكلين التاليين:

✓ **الرهن الحيازي:** يضم هذا الرهن: الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز، والرهن الحيازي للمحل التجاري، حيث يجوز للبنك أو المصرف إذا لم يستوف حقوقه أن يطلب من القاضي الترخيص له ببيع الأشياء المرهونة في المزاد العلني أو بسعر السوق إذا اقتضى الحال.

✓ **الرهن العقاري:** هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه[1].

ثالثا: أهمية القروض البنكية.

تلعب القروض البنكية دورًا أساسيًا في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تُساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية وتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. غير أن هذا الدور يقابله مستوى مرتفع من المخاطر، مما يستدعي ضرورة اعتماد أساليب حديثة في إدارة القروض، خاصة في ظل تطبيق المعايير الدولية مثل IFRS9التي تركز على تقييم المخاطر المتوقعة.[2]

المطلب الثاني: أنواع القروض ومعايير تصنيفها.

أولا: أنواع القروض البنكية

يمكن تصنيف القروض البنكية وفق معايير ومقاييس متعددة، ومن خلال ذلك يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع رئيسية: قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال، وقروض موجهة لتمويل نشاطات الاستثمار، وقروض موجهة لتمويل التجارة الخارجية.

1. قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال:

[1] **بن سعيد دلال** ,مرجع سابق,ص 4.

[2] **خالد بن طالب**، دور تصنيف القروض الائتمانية في تعزيز الاستقرار المالي للبنوك، مجلة البحوث المالية والمصرفية، 2020، ص 12.

تساعد قروض الاستغلال المؤسسة على تمويل إنتاجها على المدى القصير، والتي لا تتجاوز في الغالب ثمانية عشر (18) شهراً وتعتمد البنوك عدة طرق لتمويل هذه النشاطات، ويمكن تصنيفها بصفة إجمالية إلى الأنواع التالية:

أ. القروض العامة:

هي قروض موجهة لتمويل الأصول المتداولة في الميزانية بصفة عامة، وليست موجهة لتمويل أصل معين، وتسمى أيضاً قروض الخزينة، وتشمل:

✓ **تسهيلات الصندوق:**

هي قروض تمنح لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة التي يوجهها الزبون نتيجة تأخرمصروفات عن مقبوضات وتهدف إلى تغطية الرصيد المدين إلى غاية تحصيل الأموال لفائدة الزبون، على أن يتم تسديد مبلغ القرض عند توفر السيولة.

✓ **السحب على المكشوف:**

يُعد السحب على المكشوف قرضاً بنكياً يُمنح للزبون الذي يواجه عجزاً في السيولة نتيجة عدم كفاية رأس المال العامل، حيث يسمح له البنك بأن يصبح حسابه في حالة مدين ضمن سقف مالي محدد ولمدة قد تمتد إلى سنة، مع تطبيق فوائد على المبالغ المستخدمة خلال فترة الاستفادة

ويختلف هذا النوع من التمويل عن تسهيلات الصندوق، إذ إن هذه الأخيرة تكون قصيرة الأجل ولا تتجاوز في الغالب 15 يوماً، كما تُستخدم أساساً لتغطية نقص السيولة المؤقت جداً.

✓ **قرض الموسم:**

هي قروض بنكية تُقدَّم للمؤسسات التي يتميز نشاطها بالطابع الموسمي، وتهدف إلى تمويل التكاليف المرتبطة بشراء المواد الأولية، إضافة إلى نفقات التخزين والنقل التي ترتفع خلال فترات معينة من السنة.[1]

✓ **قروض الربط:**

هي قروض تُمنح للزبائن من أجل تمويل عمليات مالية يُتوقع تحققها بشكل شبه مؤكد، لكنها تتأخر بسبب ظروف أو عوامل خارجية خارجة عن إرادة المؤسسة أو العميل.

ب. القروض الخاصة:

هي القروض الموجهة لتمويل أصل معين من الأصول المتداولة، وتتمثل في:

[1] **براز فريدة يعادل**، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005، ص 107.

✓ **التسبيقات على السلع أو البضائع:**

هي نوع من القروض التي تُمنح لتمويل المخزون من السلع أو البضائع، بحيث تُعتبر هذه الأخيرة ضماناً للبنك مقابل التمويل، مع ضرورة التأكد من وجودها فعلياً، وسلامتها، وإمكانية تخزينها بشكل مناسب دون تعرضها للتلف أو الضرر.

✓ **التسبيقات على الصفقات العمومية:**

هي تمويلات مرتبطة بعقود شراء أو إنجاز أشغال موجهة لفائدة الجهات العمومية، حيث تلجأ هذه الجهات إلى البنوك من أجل تمويل تنفيذ مشاريعها وأشغالها المختلفة إلى غاية استكمالها [1].

✓ **الخصم التجاري:**

هو عملية يقوم من خلالها البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل حلول تاريخ استحقاقها، وذلك مقابل تزويده بالسيولة النقدية فوراً، ويحقق البنك ربحه من خلال الفرق الناتج عن سعر الخصم.

✓ **قرض الالتزام:**

هو نوع من القروض يتعهد فيه البنك بالوفاء بالمستحقات الخاصة بعملية معينة في حال عدم قدرة المدين على السداد، ويُعتبر هذا القرض بمثابة ضمان يساعد الزبون على الحصول على تمويل من جهة أخرى[2].

2. القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار:

تختلف عمليات الاستثمار عن الاستغلال من حيث المدة والطبيعة، فهي تتعلق بإنشاء المشاريع وشراء المعدات والأصول طويلة الأجل، مما يجعلها تتطلب تمويلاً خاصاً يتماشى مع طبيعتها.

أ. القروض الكلاسيكية للاستثمار:

وتنقسم إلى:

✓ **قروض الاستثمار متوسطة الأجل:**

هي قروض تُمنح بهدف تمويل الاستثمارات التي لا تتجاوز مدة استغلالها سبع (7) سنوات، كما تُستخدم كذلك في تمويل التكاليف الدائمة المرتبطة بعملية الإنتاج وتلبية الاحتياجات الأساسية للمؤسسة.

[1] **الطاهر لطرش**، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص73.

[2] **براز فريدة يعادل**، مرجع سابق، ص108.

وتنقسم هذه القروض إلى نوعين رئيسيين، حيث تتمثل الأولى في القروض القابلة للتعبئة، وهي القروض التي يمكن إعادة خصمها من أجل الحصول على سيولة مالية إضافية عند الحاجة. أما النوع الثاني فهو القروض غير القابلة للتعبئة، وهي قروض لا يمكن إعادة خصمها، ويُكتفى بالانتظار إلى غاية تاريخ استحقاقها وسدادها بشكل عادي.

✓ **قروض الاستثمار طويلة الأجل:**

هي قروض تُمنح لفترة زمنية تمتد عادة من 7 إلى 20 سنة، وتُخصص لتمويل المشاريع الكبيرة مثل شراء المعدات الثقيلة أو إنشاء المصانع والعقارات. وغالباً ما يشترط البنك للحصول عليها تقديم ضمانات قوية وكافية لضمان استرجاع مبلغ القرض

✓ **القرض الإيجاري:**

هو أسلوب تمويلي يتم من خلاله منح مؤسسة ما حق استعمال معدات أو أصول مادية مقابل دفع أقساط إيجار منتظمة، مع إمكانية تملك الأصل في نهاية مدة العقد أو تجديده أو التخلي عنه.

ويُقسم هذا النوع من القروض إلى:

- حسب طبيعة العقد:

القرض الإيجاري المالي :يتم فيه نقل أغلب المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل إلى المستأجر.

القرض الإيجاري العملي :تبقى فيه جزء من المخاطر والمنافع على عاتق المؤجر دون انتقالها بالكامل إلى المستأجر[1].

- حسب طبيعة الأصول:

أصول منقولة: مثل المعدات والتجهيزات.

أصول غير منقولة: مثل العقارات والمصانع والمنشآت الإنتاجية.

1. القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية:

تعد عمليات تمويل التجارة الخارجية من أكثر العمليات تعقيداً، وتنقسم إلى تمويل قصير ومتوسط وطويل الأجل.

أ. تمويل قصير الأجل:

[1] **الطاهر لطرش**، مرجع سابق، ص74.

هو نوع من التمويل يُخصص لتلبية الاحتياجات المالية للمؤسسات خلال فترة قصيرة، ويشمل مجموعة من الأدوات المختلفة، من بينها:

✓ **قروض خاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير:**

هي قروض تمكّن المصدّر من الحصول على سيولة مالية قبل حلول تاريخ استحقاق الدفع من طرف المستورد، مما يساعده على تمويل نشاطه بشكل فوري[1].

✓ **تسبيقات بالعملة الصعبة:**

هي آلية تمويل تتيح للمصدّر الحصول على سيولة نقدية فورية مقابل تنازله عن جزء من حقوقه المستحقة بالعملة الأجنبية[2].

✓ **تحويل الفاتورة:**

هي عملية يقوم من خلالها الدائن بتحويل ديونه إلى مؤسسة مالية تتكفل بتحصيلها، مع تحملها لمخاطر عدم سداد هذه الديون من طرف المدين.

ب. التمويل متوسط وطويل الأجل:

✓ **قرض المشتري:**

قرض يمنح للمستورد لتمكينه من دفع ثمن البضاعة، على أن يسدد البنك لاحقاً مع الفوائد.

✓ **قرض المورد:**

يقوم فيه المصدر بمنح مهلة للمستورد، ثم يتدخل البنك لتمويل هذه العملية.

✓ **التمويل الجزافي:(Factoring)**

هو شراء الديون التجارية من طرف مؤسسة مالية مقابل سيولة فورية، مع تحمل مخاطر عدم السداد.

✓ **القرض الإيجاري الدولي:**

هو امتداد للقرض الإيجاري في العمليات التجارية الدولية، ويهدف إلى تمويل عمليات الاستيراد والتجهيزات الكبرى.

ثانيا: معايير تصنيف القروض

[1] **أبو عتروس عبد الحق**، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 1996، ص 25.

تتنوع القروض التي يقدمها البنك التجاري وفق تصنيفات متعددة، وذلك بهدف تنظيم نشاطه وتلبية مختلف احتياجات الاقتصاد بما يتماشى مع متطلبات الأفراد والمؤسسات ومعايير التبويب المعتمدة

1. تصنيف القروض حسب أجالها

أ. القروض قصيرة الأجل:

هي تلك التي لا تتجاوز مدتها عادة سنة واحدة، وتُستخدم أساسًا في تمويل الأنشطة التجارية للمؤسسات وتمتاز هذه القروض بخاصية ''التصفية الذاتية''، أي أنها تُسدد من العائدات الناتجة عن النشاط الممول نفسه وغالبًا ما يتم منحها انطلاقًا من مدخرات وودائع العملاء، ونظرًا لقِصر مدة استحقاقها فإن أسعار فائدتها تكون عادة منخفضة نسبيًا وتنقسم القروض قصيرة الأجل إلى عدة أنواع من أهمها:

- ✓ **قروض الإعارة:** هي عقد يلتزم بموجبه أحد الطرفين بإعطاء الطرف الآخر مبلغًا ماليًا لمدة محددة، على أن يقوم هذا الأخير بإرجاع نفس المبلغ المقترض إما بنفس القيمة أو بنفس النوعية المتفق عليها.
- ✓ **الحساب الجاري:** هو اتفاق بين طرفين يتم بموجبه تسجيل جميع العمليات المالية المتبادلة بينهما في حساب واحد، بحيث تُقيد هذه العمليات بشكل متتابع في سجل كتابي، مما يسمح بتسوية الحقوق والالتزامات الناتجة عنها بشكل دوري.

ب. القروض متوسطة الأجل:

تخصص عادة لتمويل الاستثمارات التي لا تتجاوز مدة استخدامها سبع سنوات. وتُستخدم هذه القروض في تمويل العمليات الرأسمالية الخاصة بالمشروعات، إضافة إلى تغطية بعض التكاليف الدائمة والمتكررة المرتبطة بالإنتاج، كما تُعد وسيلة مهمة لدعم السيولة وتمويل احتياجات الخزينة.

وتنقسم القروض متوسطة الأجل إلى نوعين رئيسيين:

1. **قروض متوسطة الأجل قابلة للتعبئة:** هي القروض التي يمكن للبنك المقرض إعادة خصمها لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، مما يمنحه مرونة أكبر في إدارة السيولة، ويساعده على تقليل مخاطر تجميد الأموال والوقاية من أزمات نقص السيولة[1].

[1] **مدحت صادق**، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001، ص 259.

2. **قروض متوسطة الأجل غير قابلة للتعبئة:** هي القروض التي لا يمكن إعادة خصمها أو تعبئتها، وبالتالي يضطر البنك إلى الاحتفاظ بها إلى غاية استحقاقها واسترجاعها من طرف المقترض. ويترتب عن ذلك ارتفاع مستوى المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال مقارنة بالنوع الأول.

ج. القروض طويلة الأجل:

توجه لتمويل الاستثمارات الضخمة (أراضي، مباني، عتاد ثقيل) مدتها بين السبع سنوات والعشرين سنة + وتتميز هذه القروض بوجود مخاطر مرتفعة؛ الأمر الذي يجبر البحث عن خيارات متاحة أهمها اشتراك عدة مؤسسات في تمويل واحد أو طلب ضمانات حقيقية.[1]

1. تصنيف القروض حسب الغرض

أ. القروض الاستهلاكية:

هي قروض تُمنح للأفراد من أجل اقتناء السلع والخدمات الخاصة بالاستهلاك الشخصي، أو لمواجهة مصاريف غير متوقعة لا تغطيها مداخيل المقترض الحالية ويتم تسديد هذا النوع من القروض عادة من الدخل المستقبلي للمقترض، أو من خلال بيع بعض ممتلكاته عند الحاجة، كما تطلب البنوك غالبًا ضمانات مقابلها، وتكون نسبة الفائدة عليها مرتفعة نسبيًا بسبب ارتفاع مستوى المخاطر.

أ. القروض الإنتاجية:

تُخصص هذه القروض لدعم النشاط الإنتاجي من خلال تمويل شراء معدات ومواد أولية ضرورية لعملية الإنتاج، كما تُستخدم أحيانًا في إنشاء وتمويل المشاريع التنموية التي تساهم في تحسين الاقتصاد وزيادة الإنتاج.

ب. القروض التجارية:

هي قروض قصيرة الأجل تُمنح للتجار والمزارعين والمنتجين بهدف تمويل عملياتهم التجارية والإنتاجية، وغالبًا ما تكون ذات طابع موسمي مرتبط بدورات النشاط الاقتصادي، وتختلف اهتمامات البنوك بها حسب تخصص كل مؤسسة مالية، حيث يركز بعضها على النشاط الزراعي وبعضها الآخر على قطاعات تجارية مختلفة.

[1] **مدحت صادق**، نفس المرجع سابق، ص 259.

ج. القروض الاستثمارية:

هي قروض تُستخدم لتمويل الأصول الثابتة داخل المؤسسة أو لدعم الاستثمارات طويلة المدى، مثل شراء الأسهم والسندات أو المشاركة في الاكتتابات المالية. وتُمنح هذه القروض إما على شكل قروض عند الطلب أو قروض لأجل، سواء للأفراد أو الوسطاء الماليين بهدف تمويل عمليات الاستثمار في الأوراق المالية[1].

2. تصنيف القروض حسب الضمان المقدم

أ. القروض المضمونة:

تعدّ القروض المضمونة من أكثر أنواع القروض شيوعًا في المجال المصرفي، حيث يشترط البنك تقديم ضمانات تكفل استرجاع أمواله في حالة تعثر المقترض عن السداد، وغالبًا ما تكون هذه الضمانات مرتبطة بعنصر الرهن.

وتنقسم هذه القروض إلى:

- ✓ **قروض بضمان شخصي**: ويقصد بها التزام شخص آخر غير المقترض بضمان القرض، بحيث يتعهد بسداد المبلغ المستحق للبنك إذا عجز المقترض عن الوفاء بالتزاماته، وعادة ما يكون هذا الضامن محل ثقة لدى البنك[2].
- ✓ **قروض بضمان عيني (حقيقي)**: وهي القروض التي تُمنح مقابل تقديم ضمانات مادية ملموسة، وتنقسم إلى:

- قروض بضمان البضائع: حيث يضع المدين بضائع معينة كضمان لدى البنك، على أن تكون هذه البضائع سهلة النقل وقليلة التعرض للتلف.
- قروض بضمان الأوراق المالية: وتتمثل في تقديم أوراق مالية ذات قيمة وقابلة للتداول بسهولة كضمان للحصول على القرض.
- قروض بضمان الكمبيالات: وهي قروض تُمنح مقابل كمبيالات أو سندات تجارية مسحوبة لصالح البنك، وغالبًا ما تكون صادرة عن أشخاص معروفين وموثوقين لدى البنك.

ب. القروض غير المضمونة:

[1] **عبد المطلب عبد الحميد**، مرجع سابق، ص 115.

[2] **حسين طيب**، اساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص، المستقبل لنشر والتوزيع، الاردن،2012، ص136.

هي القروض التي لا تتطلب تقديم ضمانات مادية، وإنما تعتمد أساسًا على السمعة المالية الجيدة للعميل وثقة البنك في قدرته على السداد عند حلول موعد الاستحقاق[1].

3. تصنيف القروض حسب طبيعة المقترض

أ. القرض البنكي الخاص:

هو القرض الذي يُمنح لفئة أشخاص القانون الخاص، سواء كانوا أفرادًا طبيعيين أو أشخاصًا معنويين مثل الشركات والمؤسسات. ويستند البنك في منحه لهذا النوع من القروض إلى الوضعية المالية الحالية والمتوقعة للمقترض، إضافة إلى درجة الثقة والقدرة المالية التي يتمتع بها لدى المؤسسة المانحة للائتمان.

ب. القرض البنكي العام:

يقصد به القرض الموجه لأشخاص القانون العام كالدولة والهيئات والمؤسسات العمومية والمصالح الحكومية. وتعتمد إمكانية حصول هذه الجهات على الائتمان على مستوى الثقة في الدولة ومكانتها المالية، إلى جانب الأوضاع الاقتصادية والسياسية والمالية السائدة[2].

[1] **عادل أحمد حشيشي**، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان، دار الجامعة الجديدة لنشر، مصر،2004، ص143.

[2] **حمزة محمود الزبيدي**، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص 96.

المبحث الثاني: مخاطر الائتمان البنكي

تعد مخاطر الائتمان البنكي من أهم التحديات التي تواجه البنوك التجارية، نظراً لارتباطها المباشر بعمليات الإقراض ومنح القروض. إذ تتمثل هذه المخاطر في احتمال عدم قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم المالية في الآجال المحددة، مما قد يؤدي إلى خسائر مالية تؤثر على استقرار البنك لذلك، تسعى البنوك إلى إدارة هذه المخاطر والحد منها من خلال آليات وأساليب مختلفة لضمان سلامة نشاطها الائتماني.

المطلب الاول: مفهوم المخاطر وانواعها

يتناول هذا المطلب تعريف المخاطر بصفة عامة، مع التركيز على المخاطر الائتمانية في العمل البنكي، إضافة إلى عرض مختلف أنواع المخاطر التي قد تواجه المؤسسات المالية، سواء كانت مخاطر داخلية مرتبطة بنشاط البنك أو مخاطر خارجية ناتجة عن البيئة الاقتصادية.

اولا: تعريف المخاطر

تُعرف المخاطر البنكية بأنها حالة عدم التأكد التي تواجه البنوك أثناء ممارستها لمختلف أنشطتها المالية والمصرفية، حيث قد تؤدي هذه المخاطر إلى حدوث خسائر تؤثر على العوائد أو على رأس المال المستثمر. كما ترتبط المخاطر البنكية بعدم استقرار الإيرادات وتذبذبها نتيجة التغيرات الاقتصادية والمالية، وهو ما يجعل البنك معرضًا لاحتمال انخفاض أرباحه أو تراجع قدرته على تحقيق أهدافه المالية في المستقبل.[1]

وتظهر هذه المخاطر نتيجة صعوبة التنبؤ بالظروف المستقبلية، خاصة في ظل التقلبات التي تعرفها الأسواق المالية وأسعار الفائدة والعملات، إضافة إلى التغيرات التي قد تطرأ على الوضعية المالية للعملاء. لذلك تسعى البنوك إلى وضع سياسات وإجراءات رقابية تهدف إلى الحد من هذه المخاطر والتحكم فيها بما يضمن استمرارية نشاطها وتحقيق التوازن المالي.

كما يمكن تعريف المخاطر البنكية بأنها احتمال تعرض البنك لخسائر مباشرة تتمثل في انخفاض الأرباح أو تآكل رأس المال، أو خسائر غير مباشرة تتمثل في ضعف قدرة البنك على الاستمرار في تقديم خدماته المصرفية بكفاءة

[1] **حسن علي خربوش وعبد الستار رضا السيد**، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، المكتبة الوطنية عمان للنشر، الأردن، 1996، ص 41.

قد تنتج هذه المخاطر عن عدة عوامل، مثل عدم قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المالية، أو نقص السيولة، أو سوء التسيير الإداري، إضافة إلى التقلبات الاقتصادية غير المتوقعة.[1]

يتضح مما سبق أن مخاطر القرض تتمثل أساساً في احتمال عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته المالية أو تأخره في تسديد المستحقات في المواعيد المحددة. كما قد تنشأ هذه المخاطر نتيجة عوامل خارجية متعددة، مثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة. إضافة إلى ذلك، توجد عوامل داخلية مرتبطة بالبنك نفسه، من أبرزها ضعف كفاءة تسيير وإدارة القروض الممنوحة، مما يزيد من احتمالية التعثر وعدم استرجاع الأموال المقرضة.

ثانيا: أنواع المخاطر

تتعرض البنوك أثناء ممارستها لنشاطها إلى مجموعة من المخاطر التي قد تؤثر على أدائها المالي وقدرتها على تحقيق أهدافها، ومن أهم هذه المخاطر ما يلي:

1. مخاطر الائتمان:

تتمثل في احتمال عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه البنك أو تأخره في السداد، مما يؤدي إلى تعرض البنك لخسائر مالية نتيجة عدم استرجاع القروض أو التسهيلات الائتمانية الممنوحة.

2. مخاطر السوق:

تنشأ نتيجة التغيرات المفاجئة التي تطرأ على ظروف السوق والأسعار والسياسات الاقتصادية، وهو ما قد يؤثر سلباً على قيمة الأصول والاستثمارات التي يمتلكها البنك.

3. مخاطر سعر الفائدة:

تنتج عن التقلبات التي تشهدها أسعار الفائدة ارتفاعاً أو انخفاضاً، حيث تؤثر هذه التغيرات على تكلفة الأموال وعوائد البنك، مما قد ينعكس على مستوى أرباحه[2].

4. مخاطر الصرف أو المعاملات:

[1] **حسن علي خربوش وعبد الستار رضا السيد**، الملتقى الدولي العلمي حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2007، ص 07

[2] **محمد عبد الفتاح الصيرفي**، *إدارة البنوك*، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص 66.

ترتبط بالتغيرات المستمرة في أسعار صرف العملات الأجنبية، خاصة بالنسبة للبنوك التي تتعامل في الأسواق الدولية أو تمول عمليات التجارة الخارجية.

5. مخاطر السيولة:

تظهر عندما يعجز البنك عن توفير الأموال اللازمة للوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المناسب بسبب نقص السيولة أو سوء إدارتها.

6. المخاطر التشغيلية:

وهي المخاطر الناتجة عن الأخطاء البشرية أو التقنية أو الإدارية، إضافة إلى حالات الاحتيال والأعطال التي قد تصيب الأنظمة والتجهيزات المستخدمة في النشاط المصرفي[1].

7. المخاطر القانونية:

تنشأ بسبب وجود أخطاء أو نقائص في العقود والمستندات القانونية، أو نتيجة عدم الالتزام بالتشريعات والتنظيمات المعمول بها.

8. مخاطر التضخم:

تتمثل في تراجع القيمة الحقيقية للأموال والعوائد الناتج عن ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يؤثر على القوة الشرائية للعوائد المحققة.

9. مخاطر الكساد:

ترتبط بحالات التراجع الاقتصادي التي تؤثر على نشاط المقترضين وقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه البنك.

10.مخاطر السمعة:

تنتج عن تضرر صورة البنك لدى العملاء والمتعاملين بسبب سوء الخدمات أو عدم الالتزام بالقوانين والمعايير المهنية، مما قد يؤدي إلى فقدان الثقة فيه.

11.مخاطر السحب على المكشوف :

[1] **محمد عبد الفتاح الصيرفي**، مرجع سابق، ص 66.

ترتبط بالتسهيلات الممنوحة للعملاء في شكل سحب على المكشوف، حيث قد تؤدي المبالغة في منحها أو ضعف متابعتها إلى زيادة درجة المخاطرة الائتمانية[1].

12.المخاطر الإدارية والمحاسبية

تنتج عن ضعف الكفاءة الإدارية والمحاسبية أو قصور أنظمة الرقابة والمتابعة، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على جودة القرارات المصرفية وفعالية التسيير[2].

المطلب الثاني: محددات قياس المخاطر ومعالجتها

أولا: محددات قياس المخاطر

إن التنبؤ بالمخاطر الائتمانية ووضع مقاييس ومؤشرات لتحديدها بدقة ومعالجتها يساعد إدارة الائتمان على تحليلها ودراستها وتحمل نتائجها، ومن مؤشرات قياس مخاطر الائتمان وقد أكدت الأدبيات المصرفية أن فعالية قياس المخاطر ومعالجتها تعتمد على مجموعة من المحددات الأساسية التي تؤثر في دقة النتائج وجودة القرارات المتخذة، نذكر منها يلي[3]:

1. المنهج التمييزي:

يقوم هذا المنهج على جمع وتحليل أكبر قدر ممكن من المعلومات المتعلقة بالعميل طالب الائتمان، بهدف تكوين صورة شاملة عنه تساعد البنك على اتخاذ القرار المناسب بشأن منحه القرض. وتشمل هذه الدراسة الجوانب الشخصية والاجتماعية والمالية للعميل، مثل سمعته في التعاملات المالية، ومستوى دخله، ووضعه المهني، وخبرته في مجال نشاطه.

ويهدف هذا المنهج في النهاية إلى تقدير القدرة الحقيقية للعميل على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة، والكشف عن مستوى المخاطر الائتمانية المرتبطة به، مما يساعد البنك على اتخاذ قرار مدروس بشأن منح الائتمان أو رفضه أو تحديد شروطه بما يضمن حماية أمواله وتحقيق التوازن بين الربحية والمخاطرة.

---

[1] **رضا صاحب أبو محمد، إدارة المصارف**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2002، ص 25.

[2] **أبو عتروس عبد الحق**، مرجع سابق، ص 50

[3] **نادية أبو فخرة**، تحليل المخاطر المصرفية في البنوك التجارية المصرية نموذج التجريبي – المعجلة العملية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 1998، ص486.

2. المنهج التجريبي

يعتمد هذا المنهج على استخدام نظام كمي لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، حيث يقوم البنك بتحديد مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تعكس الوضعية المالية والائتمانية للعميل، ثم يمنح لكل معيار وزناً أو عدداً معيناً من النقاط حسب درجة أهميته في عملية التقييم.

ويسمح هذا الأسلوب للبنك بإجراء تقييم أكثر موضوعية وسرعة، إذ يقلل من تأثير التقديرات الشخصية ويعتمد على أسس رقمية واضحة. كما يساعد في تصنيف العملاء وفق درجات مختلفة من المخاطر الائتمانية، مما يمكن البنك من اتخاذ قرارات أكثر دقة بشأن منح الائتمان أو تحديد شروطه وقيمته ومدته، بما يضمن التحكم في المخاطر والمحافظة على سلامة النشاط المصرفي.

3. الاستعلام المصرفي

يُعد الاستعلام المصرفي من أهم الوسائل التي تعتمد عليها البنوك في تقييم المخاطر الائتمانية المرتبطة بالعملاء، إذ يهدف إلى جمع وتحليل المعلومات الضرورية التي تمكن البنك من التعرف على الوضعية المالية والائتمانية لطالب القرض، ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية في الآجال المحددة. ويساعد هذا الإجراء على تكوين صورة واضحة حول سلوك العميل المالي ودرجة الثقة التي يمكن منحها له قبل اتخاذ قرار التمويل.

أ. مصادر المعلومات المعتمدة في الاستعلام المصرفي:

- ✓ **مقابلة طالب القرض:**

مثل المقابلة المباشرة وسيلة أساسية للحصول على معلومات حول شخصية العميل، وخبرته، وأهدافه من طلب التمويل، إضافة إلى تقييم مدى جديته وقدرته على إدارة المشروع أو النشاط الممول .

- ✓ **الحسابات المصرفية للعميل**

يقوم البنك بدراسة حركة الحسابات المصرفية للعميل وتحليل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، مما يساعد على تقدير قدرته المالية ومدى انتظام معاملاته المصرفية[1] .

[1] **محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات** الائتمان المصرفي، ط2، منشأة المعارف، الاسكندرية،2000، ص38.

✓ **سجل الشيكات والمعاملات السابقة:**

يساهم الاطلاع على تاريخ الشيكات والعمليات المصرفية السابقة في التعرف على السلوك الائتماني للعميل، والكشف عن أي حالات تعثر أو تأخر في السداد قد تؤثر على قرار منح الائتمان .

✓ **المعلومات الواردة من البنوك والمؤسسات الأخرى:**

يستفيد البنك من البيانات المتاحة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بشأن العميل، خاصة ما يتعلق بالتزاماته المالية السابقة والحالية، مما يساهم في تقييم مستوى المخاطر المرتبطة بمنحه الائتمان .

ومن خلال هذه المصادر المختلفة، يتمكن البنك من تكوين تقييم شامل ودقيق للعميل، الأمر الذي يساعده على اتخاذ قرارات ائتمانية سليمة تحد من احتمالات التعثر وتحافظ على سلامة نشاطه المالي

4. تحليل القوائم المالية

يتمثل في دراسة وتحليل القوائم المالية للمؤسسة من أجل معرفة وضعيتها المالية، ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح وتوليد التدفقات النقدية التي تسمح بسداد القروض والفوائد.

5. الضمانات

تلجأ البنوك إلى طلب الضمانات لتقليل درجة المخاطر الائتمانية وضمان استرجاع أموالها في حالة عدم السداد.

أنواع الضمانات:

أ. الضمانات الشخصية: مثل الكفالة والضمان الاحتياطي.

ب. الضمانات الحقيقية: مثل الرهن العقاري ورهن المعدات والتجهيزات.

6. الحد من تركّز الائتمان

يقصد به عدم توجيه القروض إلى عميل واحد أو قطاع واحد، لأن تركّز الائتمان يزيد من احتمال تعرض البنك للمخاطر، لذلك تعتمد البنوك على تنويع القروض لتقليل الخطر.

7. السياسة الائتمانية

تساعد السياسة الائتمانية السليمة على تحديد شروط منح الائتمان وأساليب متابعة القروض، مما يساهم في التقليل من المخاطر الائتمانية وتحسين عملية اتخاذ القرار[1].

[1] **فتيحة قشي**، تقنيات وطرق منح القروض البنكية، دار الخلدونية، الجزائر، 2001، ص 165-166.

ثانيا: معالجة المخاطر

1. معالجة المخاطر الائتمانية:

تبدأ معالجة المخاطر بمجرد ظهور أول حادث "عدم التسديد"، وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون، حيث يبدأ البنك بالتفكير في تنظيم قراراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة والتحضير لرد الفعل المناسب لها وذلك لاسترجاع مستحقاته.

تبدأ عملية معالجة الخطر في المرحلة الأولى بعملية التحصيل، فإن تعثرت هذه العملية، تبدأ عملية معالجة المخاطر.

2. **تحصيل القروض:** تتمثل وظيفة التحصيل في هدفين رئيسيين:

أ. **رد الفعل:** العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لدى البنك يكمن في سرعة رد الفعل على حالات حدوث الخطر، لذلك فيجب على البنوك أن تعطي عامل الزمن، لأن النتيجة تحدث خلال تأخر الزبون من البداية يؤدي إلى رد فعل مناسب يساهم في التحصيل، لذلك يجب على البنوك أن تجهز نفسها بواسطة الأدوات التي تسمح بالكشف والتنبيه عن حالات عدم الدفع المالية المستقبلية وتنظم بدقة تحصيلها.

ب. **الاستمرارية:** في حالات عدم الدفع لا يجب على البنك أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل، وتفادي التأخر في عملية الضغط المطبقة على الزبون المتأخر وهذا لاسترجاع أمواله.

ج. **التصاعد:** يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون، وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إلى القضاء الآخر.

د. **التسهيلات:** منح البنك تسهيلات ضريبية من أجل اجتناب زيادة المخاطر المرتبطة سواء بتجاوز الرخصة المقدمة مسبقاً لجعل الحساب مديناً، أو جعل الحساب مديناً ولكن بدون ترخيص مسبق، فنظام المعلومات للبنك يقوم في هذه الحالة بالتنبيه عن الوضعية غير العادية لسير الحساب، ومن جهة أخرى يقوم بتنظيم رد الفعل المناسب للبنك وأخذ الاحتياطات اللازمة لإحاطة هذا الخطر الجديد، والشكل الموالي يوضح عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري.[1]

[1] **عبد الغني ربوحي**، نقود وبنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 1999، ص 287.

3. **معالجة القرض:** تتم معالجة مستحقات القرض عبر اقتطاعها آليًا من حساب الزبون، مع إخضاع الحساب لمراقبة يومية مستمرة، حيث تُنظم عمليات الاقتطاع لتشمل جميع مستحقات البنك وفقًا للأرصدة المتوفرة في حساب الزبون، إضافة إلى الضمانات المقدمة.

كما يمكن لنظام الاقتطاع الآلي أن يمنح الأولوية في التسديد للقروض غير المضمونة، ثم لبقية القروض المرفقة بضمانات، وذلك بحسب قيمة الضمانات المرهونة. وفي هذا الإطار، يتولى مسؤول التحصيل متابعة مختلف المخاطر والتنبيه إلى الوضعيات غير العادية، خاصة حالات عدم الدفع، من خلال مراقبة حساب الزبون إلى غاية تسوية وضعيته المالية الجديدة.

وفي حال استمرار عدم التسديد، يتم التواصل مع الزبون قصد منحه مهلة للتسوية أو دراسة المقترحات التي يقدمها، سواء بشكل إداري أو كرد فعل عقب استلامه إشعارًا بالدفع أو رسالة تحذيرية من البنك. وبناءً على المعطيات المتوفرة والمهلة المطلوبة، يقوم مسؤول التحصيل باقتراح القرار المناسب.

وتتم عملية التحصيل على مستوى وحدتين أساسيتين داخل البنك، هما:

أ. وحدة التحصيل الودي التابعة لمصلحة الأخطار.

ب. وحدة التحصيل القانوني التابعة لمصلحة المنازعات.

وتساهم هاتان الوحدتان في تسيير المخاطر البنكية وضمان فعالية عملية تحصيل القروض. [1]

4. **.وسائل الحد من مخاطر الائتمان المصرفي:**

إن نشاط البنك بالمخاطر موضوع ضمن استراتيجيات يحددها بهدف مساعدته على الائتمان، من خلال تحليلها ودراستها والعمل على تفاديها، وإن هذه المخاطر يمكن القضاء عليها أو الحد والتخفيف منها عبر استراتيجيات الأداء البنكي.

ومن بين الوسائل والأساليب المتبعة لإدارة المخاطر الائتمانية نجد التنويع على مستوى القروض وعلى مستوى محفظة الاستثمار، وهذا بالاستناد إلى نظرية هاري ماركويتز ونظرية كورنو. [2]

[1] **عبد الغني ربوحي**، مرجع سابق ،1999، ص 287.

[2] **سعيد كامل حيال**، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص 39.

أ. تنويع مخاطر الائتمان وفقًا لماركويتز:

تعد فكرة تنويع المخاطر من أبرز الوسائل المعتمدة في إدارة الائتمان، ويقوم مبدأ التنويع على:

- ✓ تحليل محفظة القروض الائتمانية التي تضم التسهيلات القائمة والتي تم سحبها فعليًا .
- ✓ تنويع آجال القروض إلى تسهيلات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل .
- ✓ تنويع القروض حسب حجم العملاء، سواء كانوا صغارًا أو كبارًا .
- ✓ تنويع القروض حسب نوع النشاط الممول عبر التسهيلات، كإعداد برامج تمويل للبنك وفق نسبة معينة .
- ✓ فالتنويع لا يعني بالضرورة إلغاء المخاطر بشكل نهائي، وإنما يساهم في التقليل منها والحد من آثارها. وقد قامت نظرية ماركويتز على مجموعة من الفرضيات أهمها:

- إذا كانت المشاريع الاستثمارية مرتبطة ارتباطًا كاملًا وسالبًا فيما بينها، وكان معامل الارتباط أقل من "1-"، فإن التنويع في هذه الحالة يساهم بدرجة كبيرة في تقليص المخاطر أو حتى القضاء عليها أحيانًا .
- أما إذا كانت المشاريع الاستثمارية غير مرتبطة فيما بينها، أي أن معامل الارتباط يساوي "0"، فإن التنويع يؤدي إلى تخفيض درجة الخطر بشكل معتبر .
- بينما في حالة وجود ارتباط موجب وكامل بين المشاريع الاستثمارية، أي عندما يكون معامل الارتباط "+1"، فإن التنويع لا يؤدي إلى تخفيض الخطر .

وانعكست نظرية التنويع على سياسة منح الائتمان داخل البنوك، حيث أصبحت تعتمد على توزيع القروض وعدم تركيزها في جهة واحدة، مما يساهم في تقليص مستوى المخاطر[1].

ب. تنويع محفظة الاستثمار:

يُقصد بتنويع محفظة الاستثمار توزيع الاستثمارات على عدة أصول وقطاعات بهدف التقليل من المخاطر وتحقيق عوائد مستقرة. وقد ركز ماركويتز في هذا المجال على مبدأين أساسيين هما:

- ✓ معدل العائد على الأصول .
- ✓ درجة الارتباط بين عوائد الأصول المختلفة .

[1] **سعيد كامل حيال**، مرجع سابق، ص 40.

ففي حال كانت الأصول المكونة للمحفظة غير مرتبطة فيما بينها، فإن ذلك يؤدي إلى تقليل المخاطر الإجمالية للمحفظة، بينما يؤدي الارتباط القوي بين الأصول إلى ارتفاع مستوى المخاطر.

لذلك تسعى البنوك إلى تكوين محافظ استثمارية متنوعة تجمع بين أصول ذات عوائد ومخاطر مختلفة، بما يضمن تحقيق التوازن بين الربحية والأمان المالي[1].

[1] **حمزة محمود الزبيدي**، مرجع سابق، ص 116.

خلاصة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، يتبين أن القروض البنكية تشكل الركيزة الأساسية للنشاط المصرفي، لما لها من دور محوري في تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية وتحريك عجلة التنمية، سواء من خلال دعم الاستثمارات أو تلبية الاحتياجات المالية للأفراد والمؤسسات. كما اتضح أن القروض البنكية ليست نمطًا واحدًا، بل تتعدد صورها وتتنوع تبعًا لآجالها، وأغراضها، وطبيعة الضمانات المرتبطة بها، الأمر الذي يعكس أهمية الوظيفة الائتمانية داخل البنوك التجارية.

وفي المقابل، أظهرت الدراسة أن النشاط الائتماني يبقى مرتبطًا بجملة من المخاطر التي قد تهدد استقرار البنك واستمرارية نشاطه، وعلى رأسها مخاطر الائتمان الناتجة عن احتمالات تعثر العملاء أو عدم وفائهم بالتزاماتهم المالية في المواعيد المحددة. ولهذا أصبحت إدارة المخاطر الائتمانية عنصرًا أساسيًا في السياسة البنكية الحديثة، من خلال اعتماد آليات دقيقة لتقييم المخاطر وقياسها، إلى جانب وضع استراتيجيات فعالة لمعالجتها والحد من آثارها السلبية.

كما برزت أهمية اعتماد البنوك على جملة من الأساليب الوقائية، كتنويع القروض ومحافظ الاستثمار، وتحسين نظم المتابعة والرقابة، والاعتماد على التحليل المالي والاستعلام المصرفي، بما يسمح بتحقيق قدر أكبر من الأمان المالي والتوازن بين الربحية والمخاطرة.

وعليه، فإن نجاح البنوك في إدارة نشاطها الائتماني بكفاءة، وتحقيق التوازن بين التوسع في منح القروض والتحكم في المخاطر المرتبطة بها، يُعد من أبرز العوامل التي تضمن استقرارها المالي وتعزز قدرتها على الاستمرار والمنافسة. ومن هذا المنطلق، سيتم الانتقال في الفصل الموالي إلى الجانب التطبيقي للدراسة، من خلال إسقاط مختلف الجوانب النظرية على واقع المؤسسة محل الدراسة وتحليل النتائج والمعطيات المرتبطة بها.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لأثر تطبيق IFRS9على مخاطر الائتمان والقروض في البنوك محل الدراسة

تمهيد:

يُمثل هذا الفصل النواة العملية والركيزة الأساسية لهذه الدراسة؛ فبعد الإحاطة بالأطر النظرية والمفاهيمية للمعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS 9)ومؤشرات مخاطر الائتمان في المنظومة المصرفية، تبرز الحاجة الملحة لإسقاط هذه المعارف على أرض الواقع. ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة التطبيقية إلى قياس الأثر الفعلي والتحولات الجوهرية التي طرأت على إدارة القروض ومخاطر الائتمان داخل عينة من أهم المؤسسات المصرفية العمومية في الجزائر، وهي: بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) ، البنك الوطني الجزائري(BNA) ، بنك التنمية المحلية(BDL) ، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.(CNEP Banque)

ولتحقيق هذا المبتغى، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين متكاملين:

- المبحث الأول: تقديم البنوك محل الدراسة.
- المبحث الثاني: الدراسة التحليلية للاستبيان.

المبحث الأول: تقديم البنوك محل الدراسة.

يهدف هذا المبحث إلى وضع أرضية تعريفية وهيكلية للمؤسسات المصرفية محل الدراسة باعتبارها الحاضنة العملية لتطبيق المعيار IFRS 9. حيث نستهل هذا الجزء بالتعريف بخصوصية كل بنك ودوره الإستراتيجي في تمويل الاقتصاد، لننتقل بعدها إلى تشريح هياكلها التنظيمية وتحديد طبيعة العلاقات التشغيلية والرقابية بين مصالح (المخاطر، القروض، المحاسبة، والوكالة)، وهي المصالح التي تمثل خط الدفاع الأول في إدارة الائتمان وحساب الخسائر المتوقعة.

المطلب الأول: التعريف بالبنوك محل الدراسة.

أولا: البنك الوطني الجزائري(BNA) وكالة البرواقية.

1. نشأة البنك الوطني الجزائري (BNA).

هو أول بنك تجاري وطني، أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخّصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.

ولقد تم إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري في سنة 1982 وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص «بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

وبموجب قانون 01-88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتضمن توحيد المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها:

أ. خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها.

ب. حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك.

ج. حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات[1].

[1] -على الموقع الالكتروني https://www.bna.dz
تاريخ الدخول 06-05-2026 على الساعة 12:30

وبموجب قانون 10-90 الصادر في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد، هذا القانون وضع أحكاماً أساسية من بينها:

انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة اعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.

البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 5 سبتمبر 1995.في شهر جوان تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14،6 مليار دينار جزائري إلى 41،6مليار دينار جزائري وهو أوّل بنك تجاري وطني في الجزائر[1].

2. تعريف البنك الوطني الجزائري(BNA) .

ذا يمكننا القول إن البنك الوطني الجزائري يعتبر من بين المصاريف للقطاع العام الجزائري وهو أول مصرف تأسيس في تاريخ النظام المصرفي بعد تأميم القطاع المصرفي سنة 1966فأصدر لكي يحل محل المصارف الفرنسية، فكان تأسيس المصرف توسيع لدائرة النظام المصرفي[2].

فالبنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم (SPA) تأسس هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري بموجب القرار رقم 178/66الصادر في الثالث عشر جوان من عام 1966، وبذلك يعتبر أول البنوك التجارية التي تم إنشائها في الجزائر عقب الاستقلال، ويقدر رأس ماله بـ 20 :مليون دينار جزائري، حيث أنه في عهد الاستعمار كانت هناك بنوك أجنبية تمارس نشاطها في الجزائر وهي:

أ. القرض العقاري الجزائري التونسي، وهو يحوي 133وكالة، والذي تم دمجه في الواحد جويلية من عام 1966.

ب. القرض الصناعي والتجاري، والذي يحوي 03وكالات، وتم دمجه في الفاتح جويلية من عام 1967.

ج. البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، وهو يحتوي على 06وكالات، وتم دمجه في الفاتح من جانفي من عام 1968.

د. مكتب معسكر للخصم، والذي يحتوي على وكالة واحدة، حيث تم دمجه في جوان.

[1] – على الموقع الالكتروني https://www.bna.dz
تاريخ الدخول 17-05-2026 على الساعة 12:30.

[2] الوثائق الداخلية لبنك الوطني الجزائري (BNA) وكالة البرواقية.

هـ. بنك باريس وهولندا، والذي يحتوي وكالة واحدة، تم دمجه في ماي من عام 1968.

و. البنوك الأجنبية التي حل محلها البنك الوطني الجزائري[1].

جدول رقم (3-1): البنوك الجزائرية التي حل محلها البنك الوطني الجزائري

الرقم	تاريخ الاندماج	اسم البنك	عدد الفروع
01	1966/07/01	القرض الفرنسي الجزائري	133
02	1966/07/01	القرض الصناعي والتجاري	03
03	1968/07/01	البنك الوطني لتجارة والصناعة في ايفريقيا	06
04	1986/05/01	بنك باريس وهولندا	01
05	1960/06/05	بنك باريس والأراضي المنخفضة	01

المصدر: بنك الوطني الجزائري وكالة البرواقية

3. مهام ووظائف البنك الوطني الجزائري:

يمكن أن نلخص أهم مهام ووظائف البنك الوطني الجزائري فيما يلي:

1. منح القروض لمختلف القطاعات الاقتصادية ما عدا الصيد البحري، السياحة، والصناعات التقليدية لأن ذلك من مهام أو تخصص القرض الشعبي الجزائري.
2. توظيف الأموال المتحصل عليها من قبل العملاء بشروط معينة يستفيد منها الطرفان (البنك والعميل).
3. إكتتاب، الخصم، أو شراء كل الأوراق التجارية والمالية.
4. تنفيذ كل عملية اعتماد لحساب الدولة، سواء أكان ذلك بضم أم بدونه.
5. إيجار الخزائن.

[1] برماق يوسف، خلفي فؤاد، **تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج :camels دراسة حالة البنك الوطني الجزائري(2014/2015)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، السنة الجامعية: 2021/2020، ص48.

6. مراسلة البنوك الأجنبية.
7. قبول ودائع الأموال من الجمهور في الحسابات تحت الطلب أو لأجل، كما يمكن لها إصدار أذونات وسندات الخزينة.
8. قبول وفي شكل من أشكال الاعتمادات قروض، تسبيقات بضمان أو بدونها.
9. تمويل التجارة الخارجية.
10. يلعب دور الوسيط في العمليات المالية بالبورصة[1].
11. الإمضاء، خصم وشراء أو أخذ في محفظة الأوراق التجارية وكل السندات كسندات الخزينة العمومية.
12. يضمن للمتعاملين المعلومات اللازمة عن وضعية التجارة الخارجية.
13. تمويل المؤسسات والمشاريع الموجهة للقضاء على البطالة مثل مشاريع دعم وتشغيل الشباب بمختلف صيغها: (CNAC / ANGEM / ANSEJ).
14. التدخل في العمل الصرف الآني أو الآجل.
15. العمل كمراسل للبنوك الخارجية.
16. تقديم مساعدات للدولة والهيئات العمومية وتنفيذها وفقاً لضمانات معينة

ثانيا: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة البرواقية.

1. نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).

بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية التي تنتمي إلى القطاع العمومي، تتخذ شكل شركة مساهمة خاضعة لأحكام الأمر رقم 1069.82 المؤرخ في 17 جمادى الأول 1402هـ، الموافق لـ 13 مارس 1982م، والمسجل في السجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم 00/11640 الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش، تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك في تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، الصناعي، الري، الصيد البحري، والحرف التقليدية في الأرياف.

[1] برماق يوسف، خلفي فؤاد,مرجع سابق ,ص 45.

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية برأس مال قدره 22 مليار دج، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000000 دج للسهم الواحد، أما حالياً فيقدر رأس ماله بحوالي 33 مليار دج موزع على 3300 سهم بقيمة إسمية قدرها 1000000 دج لكل سهم، مكتتبة كلها من طرف الدولة.

احتضن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مع بداية نشاطه 18 مديرية جهوية و140 وكالة متنازل عنها من أطراف البنك الوطني الجزائري، وفي سنة 1985م وصل العدد إلى 29 مديرية جهوية و173 وكالة، أما في وقتنا الحالي يضم 31 مديرية جهوية و289 وكالة من بينها الفرع الجهوي لولاية المدية الذي يضم سبع وكالات وهي كالتالي:

أ. الوكالة المحلية للاستغلال بالمدية.(846)

ب. الوكالة المحلية للاستغلال بتابلاط.(848)

ج. الوكالة المحلية للاستغلال ببني سليمان.(850)

د. الوكالة المحلية للاستغلال قصر البخاري[1].(852)

هـ. الوكالة المحلية للاستغلال البرواقية (853).

و. الوكالة المحلية للاستغلال العمارية (855).

ز. الوكالة المحلية للاستغلال عين بوسيف (856).

صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من طرف مجلة قاموس البنوك في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية. ويحتل البنك المركزي 688 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف، كما صنف في سنة 2002 في المراتب العشرة الأوائل للبنوك الإفريقية، يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل القيام بمهامه على أكمل وجه على مجموعة من المبادئ ندرجها كما يلي:

أ. **مبدأ الاستغلال** :يعتمد توفير المعلومات بشكل دقيق وصحيح للزبون بالإضافة للاستقبال الجيد.

ب. **مبدأ القرض والمخاطرة** :لتوفير عامل الثقة يحرص البنك على ودائع زبائنه التي استغلها في منح قروض لزبائن آخرين، ويأخذ على المقترض ضمان على القروض الممنوحة.

ج. **مبدأ السيولة النقدية** :يجب على البنك الاحتفاظ بسيولة نقدية لديه لمواجهة طلبات السحب في أي وقت.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالبرواقية.

د. **مبدأ الخزينة** :يلتزم البنك بترك نسبة معينة من الأموال في خزينته لتغطية حسابات المتعاملين، أما الفائض فيرسل للبنك المركزي.

هـ. **مبدأ الأمان** :يوفر البنك للعميل الأمان من خلال حماية أمواله من الضياع أو السرقة.

2. تعريف الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).

بنك الفالحة والتنمية الريفية مؤسسة مالية ووطنية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي ويعد تاجر في علاقاته مع الغير حيث أعتبر بنك الفالحة عند إنشائه وسيلة من وسائل سياسة الحكومة والتي ترمي إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي إذن فهو بنك متخصص مهمته تمويل القطاع الفلاحي وال أنشطة المختلفة في الريف وذلك بقص تطوير الإنتاج الغذائي النباتي والحيواني على الصعيد الوطني .

إن بنك الفالحة يندرج تلقائيا في قائمة البنوك التجارية باعتباره مؤسسة مالية وطنية فهو يتميز في أن واحد بنك الودائع "يقبل الودائع التجارية أو الأجل ويقرض الأموال بآجال مختلفة "، وبنك التنمية "يمنح قروضا متوسطة وطويلة الأجل تستهدف تكوين أو تجديد رأس المال الثابت، وهو يعطي امتياز للمهن الحرة الفلاحية والريفية بمنح قروض بشروط أسهل) أي سعر الفائدة أقل وضمانات أقل مما يفعله مع غيرها)[1]

3. مهام الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).

تكمن أهم مهام لوكالة بنك الفالحة والتنمية الريفية فيما يلي:

أ. وضع الإمكانيات المالية من قيل الدولة الجزائرية لتدعيم وتنمية القطاع الفلاحي، الري، الصيد، النشاطات الحرفية.

ب. القيام بالمساعدات المالية الضرورية للنشاطات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة والتي تساهم في تنمية العالم الريفي.

ثالثا: بنك التنمية المحلية (BLD) وكالة البرواقية.

1. نشأة بنك التنمية المحلية (BLD).

تأسيسه بموجب المرسوم رقم 155/85 المؤرخ في 30 أفريل 1985, وهو السند الذي يعتمده مصرف التنمية المحلية وغيره من باقي المصارف، حيث توفر له الزمن.، وذلك في إطار خطة شاملة تبنتها الحكومة الجزائرية لإعادة هيكلة المنظومة المصرفية والمالية الوطنية. وجاء هذا التأسيس كضرورة حتمية لتقسيم التخصصات المصرفية وتخفيف العبء عن

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالبرواقية.

البنك الوطني الجزائري(BNA) ، حيث انطلقت النشاطات الفعالية للبنك في الأول من جانفي عام 1986 برأس مال اجتماعي أولي قُدّر بـ 500 مليون دينار جزائري.

تمثلت الغاية الأساسية من إنشاء البنك في دفع عجلة التنمية على المستوى المحلي، من خلال تولي مهمة تمويل الجماعات المحلية كالبلديات والولايات، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي للمؤسسات العمومية المحلية. كما أُوكلت إليه مسؤولية تنشيط القطاع الخاص عبر تمويل المشاريع الاستثمارية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(PME) ، والحرفيين، فضلاً عن تقديم القروض العقارية وقروض الاستهلاك للمواطنين لتلبية احتياجاتهم اليومية.

شهد البنك تحولاً جذرياً ومصيرياً بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10، حيث تغيرت طبيعته القانونية ليصبح شركة أسهم (SPA) تتمتع بالاستقلالية المالية والتجارية التامة والخضوع لقواعد القانون التجاري. هذا التحول سمح له بالانتقال من مفهوم البنك المتخصص إلى مصاف البنوك التجارية الشاملة، ليصبح قادراً على تقديم كافة الخدمات المصرفية الحديثة كقبول الودائع، وإدارة الحسابات، وتمويل التجارة الخارجية عبر آليات الاستيراد والتصدير، والانفتاح على الصيرفة الإسلامية والرقمة.[1]

2. تعريف نشأة بنك التنمية المحلية (BLD).

مصرف التنمية المحلية باختصار (BDL) هو مصرف عمومي جزائري، يصل إلى 73000000000 دج كرأس مال، كما أنه يحتوي على 147 وكالة بنكية لتسيير العمليات المصرفية لفائدة زبائنه، و06 وكالات جهوية في مختلف أنحاء الوطن، وهو السند الذي يعتمده مصرف التنمية المحلية وغيره من باقي المصارف، حيث توفر له الزمن.

مصرف التنمية المحلية هو أولاً مصرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتجارة في أوسع معانيها، ثم مصرف المهن الحرة والأفراد والعائلات[2].

يسعى مصرف التنمية المحلية إلى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني، وعلى وجه الخصوص تعزيز الاستثمار وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / الصناعات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات، ويتجلى ذلك من خلال

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالبرواقية.

[2] على الموقع الالكتروني https://www.bdl.dz/

تاريخ الدخول 22-05-2026 على الساعة:00: 15

المشاركة في جميع الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية (**ANGEM، **CNAC، **ANSEJ)، بحيث أن مصرف التنمية المحلية يعمل استعداداً لتلبية الاحتياجات التمويلية للزبائن.

3. مهام مصرف التنمية المحلية (BLD).

يؤدي المصرف عدة وظائف هامة على عدة مستويات، تهدف إلى الزيادة للقطاع المصرفي وتكسبه، ومن أبرز الوظائف الهامة في مصرف التنمية المحلية، نذكر منها:

أ. تقديم القروض للموظفين من الوسط لجعل عمل مربح ومنتج.

ب. المشاركة في العمل وتسهيل التواصل بين العملاء والموظفين.

ج. تمويل النشاطات المتنوعة: الاستثمارات، القروض العقارية وغيرها وعمليات الرهن.

د. فتح اعتمادات وجمع الموارد وتأمين الودائع.

هـ. العمل على تنمية بيئية اقتصادية وتجارية على المستوى المحلي والانعكاس على المستوى الدولي.

و. تفعيل المسار التنموي والعمل على الإفادة نحو الأفضل وخلق فرص متنوعة وهامة[1].

4. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP-Banque) وكالة البرواقية.

1. نشأة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP-Banque).

لصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP-Banque) هو مؤسسة مصرفية عمومية جزائرية بارزة، تأسست بموجب القانون رقم 64-227 الصادر في 10 أوت 1964، لتكون بذلك أول هيئة مالية وطنية ترى النور في الجزائر المستقلة. أنشئ الصندوق في البداية على ركائز شبكة "صندوق التضامن للولايات والبلديات(CSDCA) "، وكانت مهمته الأساسية المحددة في قانونه التأسيسي تتركز حول ثلاثة أدوار محورية :تعبئة وجمع الادخار الصغير للعائلات، تمويل قطاع السكن وبناء العقارات، ودعم الجماعات المحلية في المشاريع ذات المنفعة الوطنية.

بدأ الصندوق نشاطه الفعلي عبر تسويق "دفتر الادخار" الشهير بالاعتماد على الشبكة الواسعة لمكاتب البريد والاتصالات لضمان الوصول إلى جميع المواطنين. وفي 1مارس 1967، خطا الصندوق خطوة هامة نحو الاستقلالية الميدانية بافتتاح أول وكالة تجارية خاصة به في مدينة تلمسان .شهدت فترة السبعينات تحولاً استراتيجياً للمؤسسة، حيث

[1] على الموقع الالكتروني https://www.bdl.dz/
تاريخ الدخول 22-05-2026 على الساعة:00: 15

صدر قرار وزاري وثق نظام "التوفير من أجل السكن"، متبوعاً بتعليمات حكومية عام 1971 خصصت البنك رسمياً كـ "بنك وطني للسكن"، ليتولى تمويل البرامج السكنية الكبرى بدمج أموال المدخرين مع أموال الخزينة العمومية[1].

تواصل التطور الهيكلي للمؤسسة بموجب القانون رقم 88-06 الصادر في أفريل 1988، والذي تحول الصندوق بموجبه إلى مؤسسة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي التام، مما سمح له بالبدء في تنويع شبكة وكالاته وقروضه الممنوحة. غير أن المحطة الأبرز في تاريخه الحديث كانت في أفريل 1997، حينما تحول رسمياً إلى بنك تجاري شامل وخاضع للقانون الأساسي للبنوك .هذا التحول مكّنه من الخروج من دائرته الضيقة نحو آفاق مصرفية أرحب؛ فأصبح يقدم القروض الاستهلاكية وقروض السيارات، وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى رقمنه خدماته بالكامل عبر إطلاق نظام "Global Banking" وتطبيق الهاتف المحمول["CNEP Connect".

اليوم، يمتد نشاط CNEP-Banqueعبر شبكة ضخمة من الوكالات في كافة الولايات، حيث يستمر في أداء دوره التاريخي كشريك أساسي للدولة في تمويل صيغ السكن المختلفة، وآخرها برامج "عدل 3"، بالتوازي مع طرح سلة متكاملة من منتجات الصيرفة الإسلامية لجذب المزيد من المدخرين وتلبية احتياجات السوق المعاصرة.

2. تعريف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP-Banque).

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP-Banque) هو مؤسسة مصرفية عمومية كبرى وواحدة من أبرز الركائز المالية في المنظومة البنكية الجزائرية، حيث يشكل القناة الرئيسية والأكثر موثوقية لتمويل قطاع السكن وتطوير العقارات وتعبئة الادخار الوطني. يمتد نشاط هذا المصرف ليتجاوز مجرد كونه خزانًا لمدخرات الأفراد، ليصبح شريكًا اقتصاديًا واستراتيجيًا متكاملاً يدعم التنمية المستدامة من خلال تقديم حلول تمويلية مرنة ومبتكرة تشمل مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية في البلاد.

تتنوع الوظائف والمجالات التي يغطيها الصندوق لتشمل المحاور الأساسية التالية:

أ. **الهندسة المالية للعقارات:** تصميم وتقديم قروض عقارية طويلة المدى للمواطنين والمهنيين بهدف تملك السكنات، بناء المنازل الفردية، توسيعها، أو تهيئتها، إلى جانب تمويل مشاريع المرقين العقاريين العموميين والخواص.

[1] على الموقع الالكتروني https://www.cnepbanque.dz/
تاريخ الاطلاع 26-05-2023 على الساعة 00: 10

ب. **إستراتيجية تجميع الادخار**: توفير أوعية ادخارية آمنة ومتنوعة للأفراد، مثل دفاتر التوفير الكلاسيكية وحسابات السكن، والتي تتيح للمدخرين الاستفادة من فوائد تنافسية وتسهل لهم الحصول على أولوية القروض العقارية.

ج. **الصيرفة الإسلامية البديلة**: تقديم باقة متكاملة من المنتجات والحلول المالية المعتمدة من الهيئات الشرعية (مثل صيغة المرابحة والإجارة)، لتلبية احتياجات الزبائن الراغبين في معاملات بنكية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

د. **تمويل الاستثمار والمؤسسات**: مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أصحاب المهن الحرة، والتجار عبر منحهم قروضاً استثمارية لتمويل أصولهم، شراء المحلات، واقتناء التجهيزات والعتاد اللازم لتطوير نشاطاتهم الاقتصادية.

هـ. **التحول والابتكار الرقمي**: تبني خدمات مالية عصرية تدعم الدفع الإلكتروني، وتطوير تطبيقات الصيرفة عبر الهاتف المحمول والإنترنت، مما يتيح للزبائن إدارة حساباتهم والقيام بالعمليات المصرفية عن بُعد بكل أمان وسهولة.

3. مهام الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP-Banque).

تتنوع مهام الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP-Banque) لتشمل تقديم الخدمات المصرفية العامة، مع التركيز التام على تمويل قطاع السكن وتطوير الاقتصاد الوطني. ويمكن تلخيص أبرز هذه المهام في النقاط التالية:

تعبئة وتسيير الادخار :جمع الأموال والمدخرات من الأفراد وتأمينها عبر حسابات ودفاتر توفير متنوعة تمنح أصحابها فوائد أو تسهيلات ائتمانية[1].

أ. تمويل السكن والعقارات :منح قروض طويلة الأجل للمواطنين من أجل شراء، بناء، توسيع، أو تهيئة السكنات، بمختلف الصيغ (المدعمة، الترقوية، والخاصة).

ب. مرافقة المرقين العقاريين :تمويل مشاريع بناء المجمعات السكنية والمشاريع العقارية الضخمة التي ينفذها المرقين العقاريين الخواص والعموميون.

ج. تطوير الصيرفة الإسلامية :تقديم حلول مالية وادخارية بديلة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل صيغ المرابحة العقارية لتمويل السكن والمحلات

[1] على الموقع الالكتروني https://www.cnepbanque.dz/
تاريخ الاطلاع0232026- على الساعة 00: 10

د. دعم المؤسسات والمهنيين :منح قروض استثمارية متوسطة وقصيرة الأجل لأصحاب المهن الحرة، التجار، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل نشاطاتهم وشراء التجهيزات.

هـ. توفير الخدمات البنكية العامة :إصدار بطاقات الدفع الإلكتروني (CIB) وذهبية، وإتاحة خدمات السحب، الصيرفة الرقمية، وعمليات المقاصة كأي بنك تجاري شامل[1].

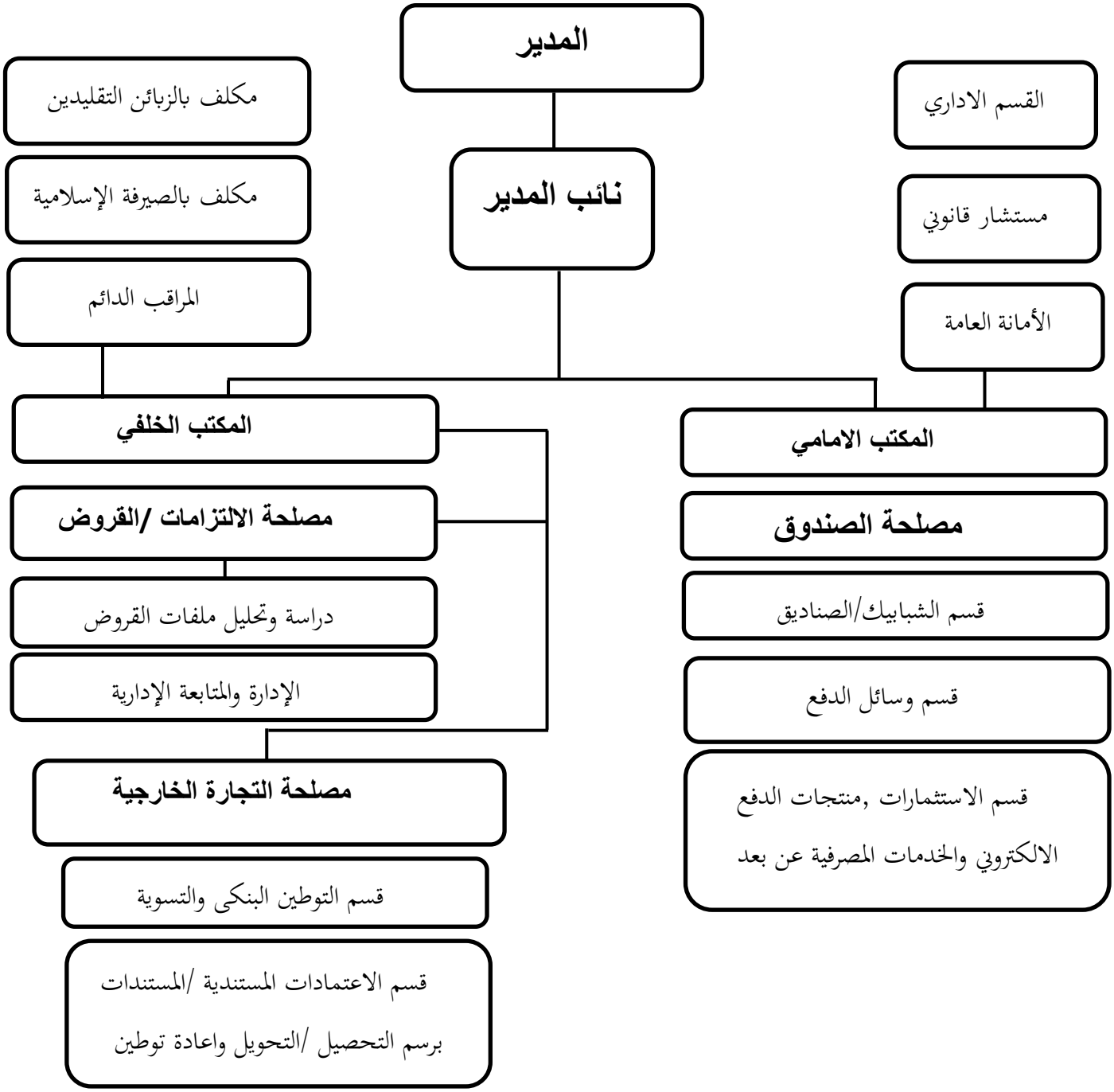
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنوك محل الدراسة.

على الرغم من خضوع كافة الوكالات البنكية في البرواقية للأنظمة والقوانين العامة التي يسنها بنك الجزائر، إلا أن الهياكل التنظيمية للوكالات محل الدراسة (BNA، BDL، BADR، CNEP-Banque)تتباين فيما بينها بشكل جوهري. يعكس هذا التباين "الهوية التشغيلية" لكل بنك؛ حيث يتم تصميم الهيكل التنظيمي للوكالة ليتماشى مع التخصص الاستراتيجي للبنك الأم.

ففي حين تركز وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) في هيكلها التنظيمي على أقسام متخصصة في تمويل المشاريع الفلاحية والنشاطات الريفية، نجد أن وكالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP-Banque) تولي اهتماماً هيكلياً أكبر لأقسام التوفير والرهن العقاري وتمويل السكن. أما بالنسبة للبنك الوطني الجزائري (BNA) وبنك التنمية المحلية(BDL) ، فيتميز هيكلهما التنظيمي بتعدد الأقسام الموجهة لخدمة المؤسسات والشركات (Corporate) إلى جانب الخدمات المصرفية للأفراد، مما يفرض تنظيماً داخلياً أكثر تفرعاً في أقسام الائتمان والعمليات التجارية الخارجية, تؤكد هذه الهياكل التنظيمية المتباينة أن لكل وكالة "فلسفة تسيير" خاصة، حيث يتم توزيع المهام والصلاحيات بما يخدم تخصص البنك ويوفر استجابة سريعة لمتطلبات زبائنه، وهو ما يجعل من رسم المخطط التنظيمي لكل وكالة عملية تعكس الواقع التشغيلي الدقيق لها وليس مجرد قالب موحد.

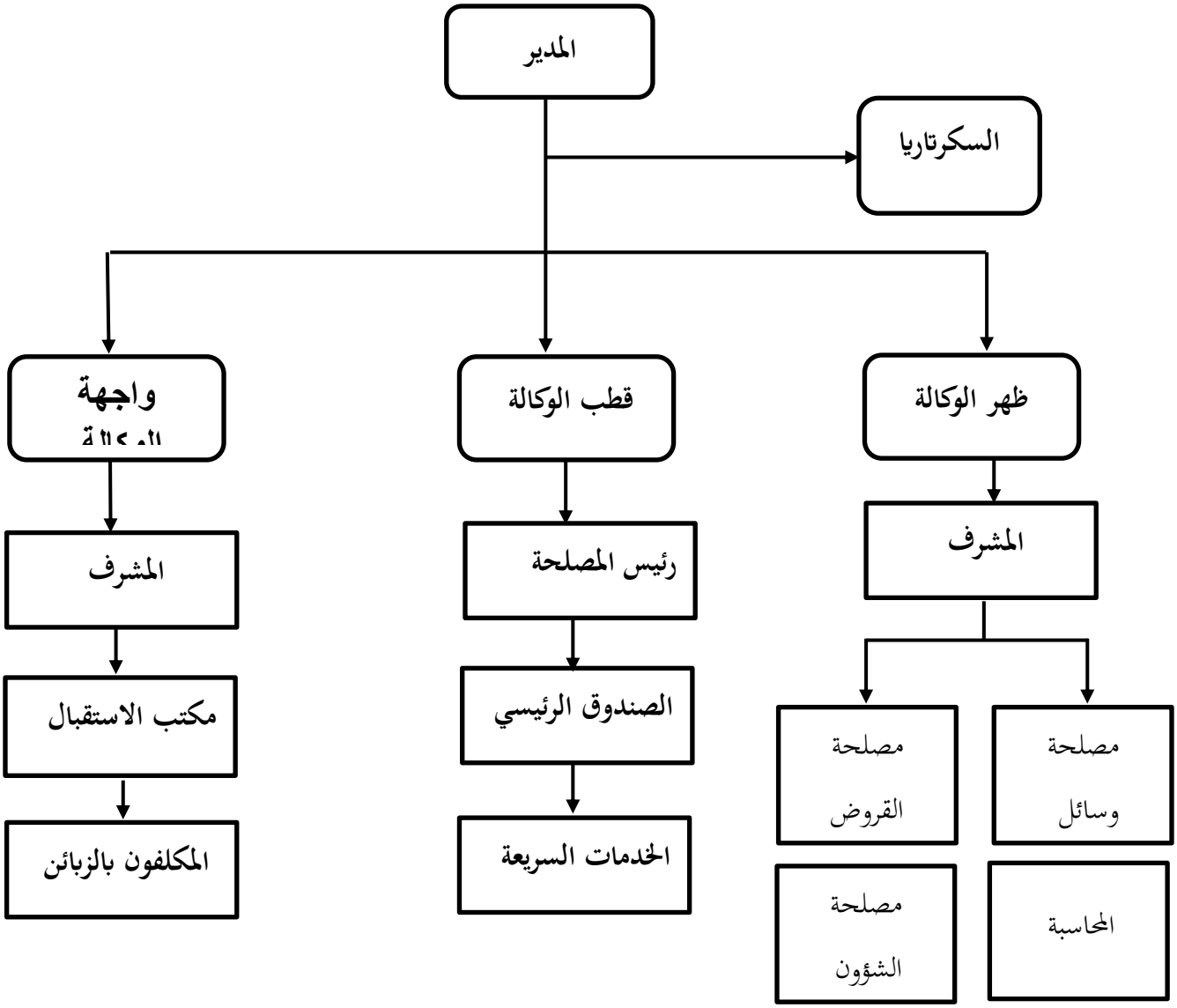
[1] على الموقع الالكتروني https://www.cnepbanque.dz/
تاريخ الاطلاع 26-05-2023 على الساعة 00: 10

الشكل رقم (03-01): الهيكل التنظيمي البنك الوطني الجزائري (BNA) لوكالة البرواقية.



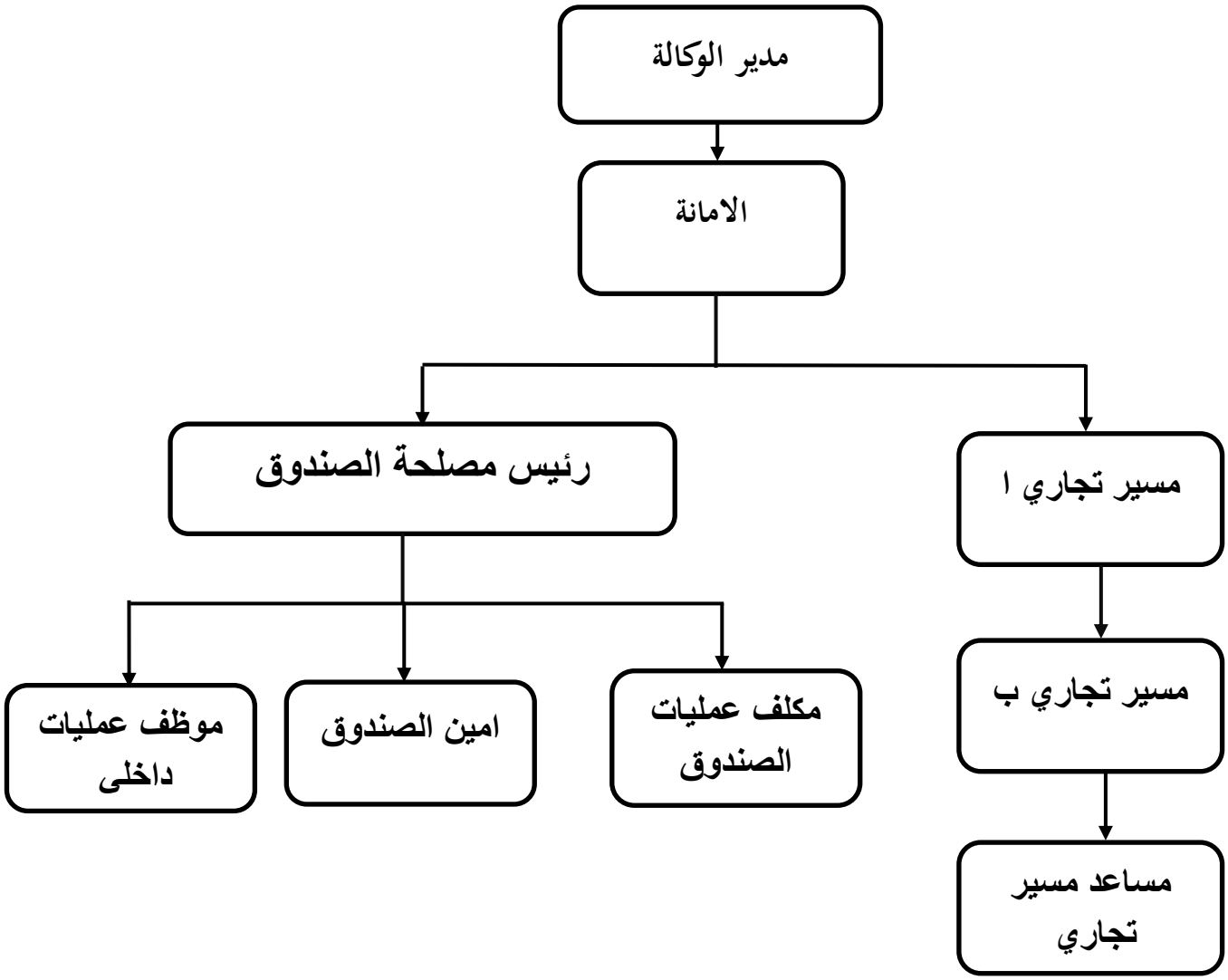
المصدر: من اعداد الطالبتين وفقا لمعلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري لوكالة البرواقية.

1. الشكل رقم (03-02): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة البرواقية.



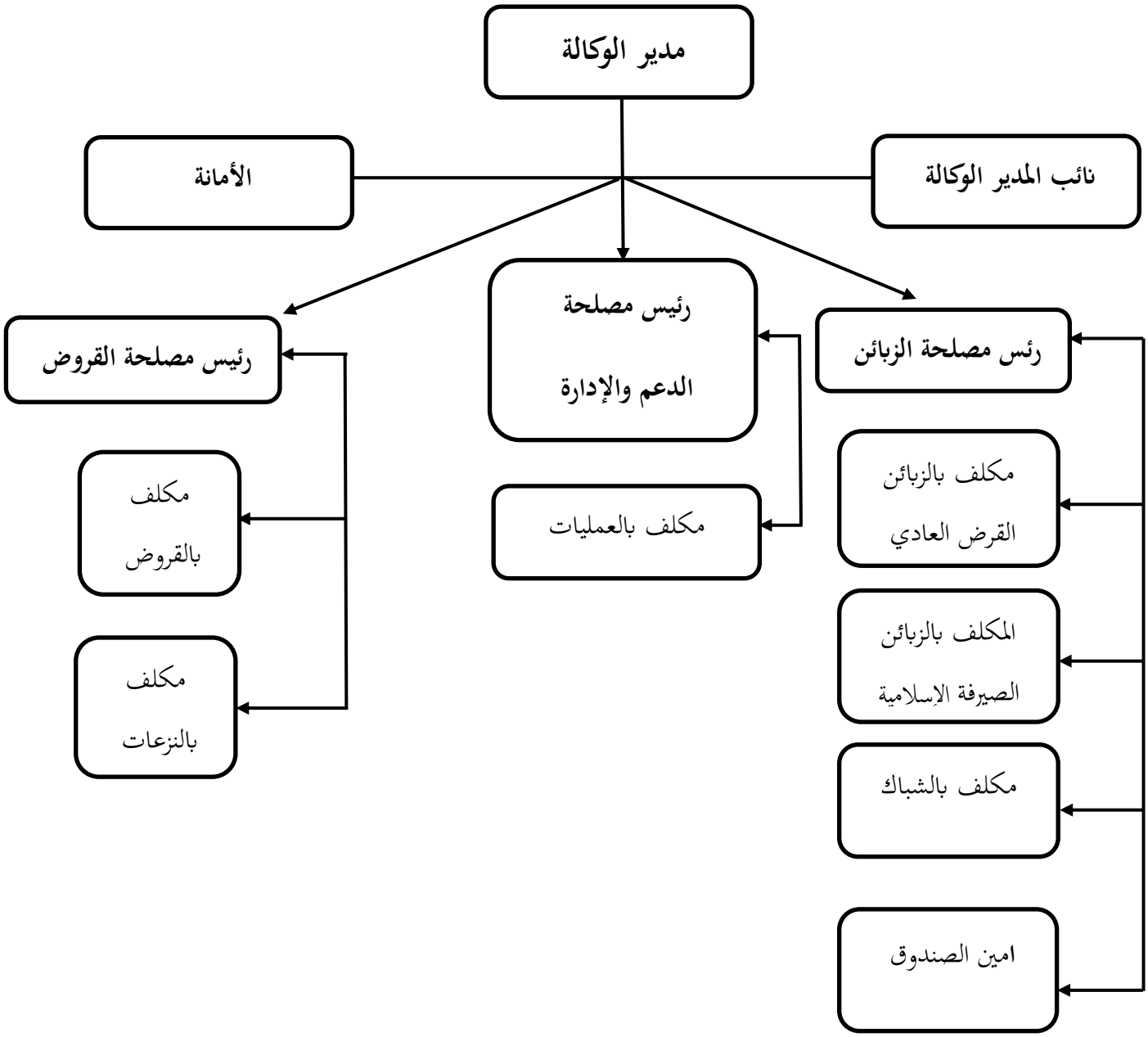
المصدر: من اعداد الطالبتين وفقا لمعلومات مقدمة من طرف لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة البرواقية

2. الشكل رقم(03-03) : الهيكل التنظيمي بنك التنمية المحلية (BLD) وكالة البرواقية.



المصدر: من اعداد الطالبتين وفقا لمعلومات مقدمة من طرف بنك التنمية المحلية (BLD) وكالة البرواقية.

3. الشكل رقم(03-04) : الهيكل التنظيمي الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP-Banque).



المصدر: من اعداد الطالبتين وفقا لمعلومات مقدمة من طرف الهيكل التنظيمي الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP-Banque).

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية للاستبيان

يُعدّ هذا المبحث الركيزة الميدانية الأساسية للدراسة، إذ يتضمن تحليلاً إحصائياً شاملاً للبيانات المجمّعة من موظفي البنوك الجزائرية الأربعة محل الدراسة. وتنقسم هذه الدراسة التحليلية إلى مطلبين رئيسيين: يتناول الأول الإجراءات المنهجية المتبعة في تصميم أداة الدراسة وجمع البيانات، فيما يُكرَّس الثاني لعرض نتائج التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة. وتجدر الإشارة إلى أن البنوك العمومية الجزائرية لا تزال تعتمد النظام المحاسبي المالي (SCF) المستوحى من معايير IAS/IFRS، في حين أن المعيار IFRS 9 المتعلق بالأدوات المالية لم يدخل بعد حيّز التطبيق الفعلي، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى رصده ميدانياً.

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية

أولاً: منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الإطار المنهجي الأنسب لطبيعة الظاهرة المدروسة، وذلك من خلال رصد واقع التحضير لتطبيق المعيار الدولي IFRS 9 في البنوك الجزائرية وتحليله من وجهة نظر الموظفين المعنيين. كما استُعين بالمنهج المسحي في جمع البيانات الأولية عبر استبيان موجَّه إلى عينة قصدية من موظفي البنوك الأربعة.

ثانياً: الدراسة الاستطلاعية

قبل توزيع الاستبيان بصورته النهائية، أُجريت دراسة استطلاعية تمثّلت في تحكيم الاستبيان من قِبَل أساتذة متخصصين في المحاسبة والمالية، مما أفضى إلى تعديلات على بعض العبارات قبل توزيع النسخة النهائية.

ثالث: مجالات الدراسة

1. المجال البشري: موظفو البنوك الأربعة المرتبطون بملفات القروض والمخاطر والمحاسبة.
2. المجال الزماني: لا توجد حدود زمنية لدراسة.
3. المجال المكاني: وكالات BNA وBDL وBADR وCNEP بولاية المدية، دائرة البرواقية.

رابعا: تصميم الاستبيان

1. القسم الأول (البيانات الشخصية والمهنية): سبعة أسئلة تغطي الجنس، العمر، التعليم، التخصص، الأقدمية، المنصب، والبنك.

2. القسم الثاني (محاور الدراسة): خمسة محاور بالمقياس الثلاثي (غير موافق=1، محايد=2، موافق=3) بإجمالي 28 عبارة.

خامسا: مجتمع الدراسة وعينتها

اعتُمدت العينة القصدية، إذ وُزّع الاستبيان على (39) موظفاً بواقع عشرة مستجوبين من كل بنك تقريباً.

سادساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

1. معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): لقياس الاتساق الداخلي لمحاور الاستبيان.

2. اختبار شابيرو–ويلك (Shapiro-Wilk): للتحقق من اعتدالية توزيع البيانات.

3. اختبار ولكوكسون ذو العينة الواحدة: لاختبار الفرضيات (مناسب للعينات الصغيرة والمقاييس الترتيبية).

4. الإحصاءات الوصفية: التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية.

جدول رقم (3–2): مفتاح تفسير المتوسطات الحسابية (المقياس الثلاثي)

المجال	الدرجة	المستوى	التفسير
1.00 – 1.66	منخفض	غير موافق	اتجاه سلبي
1.67 – 2.33	متوسط	محايد	اتجاه محايد
2.34 – 3.00	مرتفع	موافق	اتجاه إيجابي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على منهجية المقياس الثلاثي.

يبيّن الجدول أعلاه معيار التفسير المعتمد: منخفض (1.00–1.66) اتجاه سلبي، متوسط (1.67–2.33) اتجاه محايد، مرتفع (2.34–3.00) اتجاه إيجابي.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات

أولاً: تحليل الخصائص الشخصية والمهنية للمستجوبين

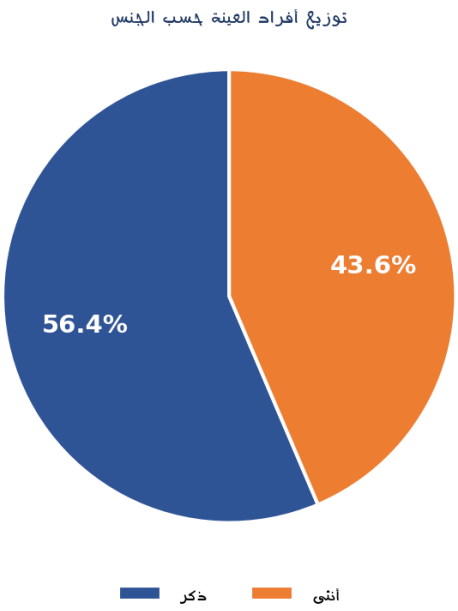
جدول رقم (3-3): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

م	الجنس	العدد	النسبة %
1	ذكر	22	%56.4
2	أنثى	17	%43.6
	المجموع	39	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان، باستخدام برنامج SPSS V.26.

يتضح من الجدول أعلاه أن (22) ذكراً بنسبة (56.4%) و(17) أنثى بنسبة (43.6%)، مما يعكس طغيان العنصر الذكوري على المناصب البنكية المرتبطة بالقروض والمخاطر.

شكل رقم (3-5): التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول (02)، باستخدام برنامج Microsoft Excel.

يُجسّد الشكل أعلاه التوزيع النسبي، حيث يستأثر الذكور بنسبة (56.4%) مقابل (43.6%) للإناث.

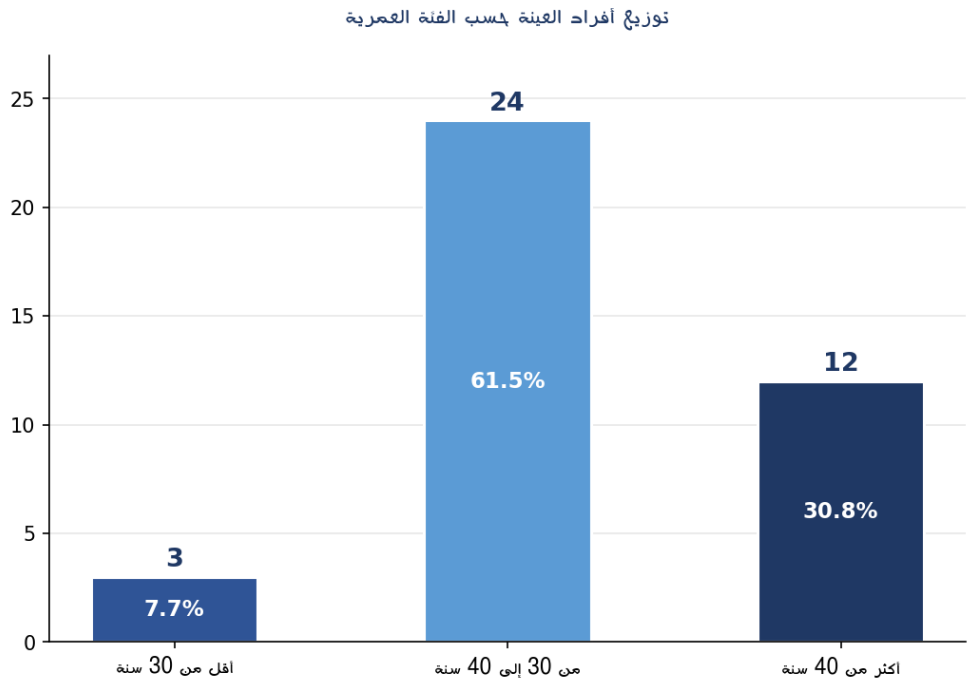
جدول رقم (3–4): توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

م	الفئة العمرية	العدد	النسبة %
1	أقل من 30 سنة	3	%7.7
2	من 30 إلى 40 سنة	24	%61.5
3	أكثر من 40 سنة	12	%30.8
	المجموع	39	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان، باستخدام برنامج SPSS V.26.

تهيمن الفئة (30–40 سنة) بعدد (24) مفردة، تليها فئة (أكثر من 40 سنة) بعدد (12) مفردة، مما يعكس غلبة الكوادر ذات الخبرة.

شكل رقم (3–6): توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول (03)، باستخدام برنامج Microsoft Excel.

يؤكد الشكل هيمنة الفئة العمرية الوسطى، وهو مؤشر على نضج الكوادر البشرية في القطاع البنكي.

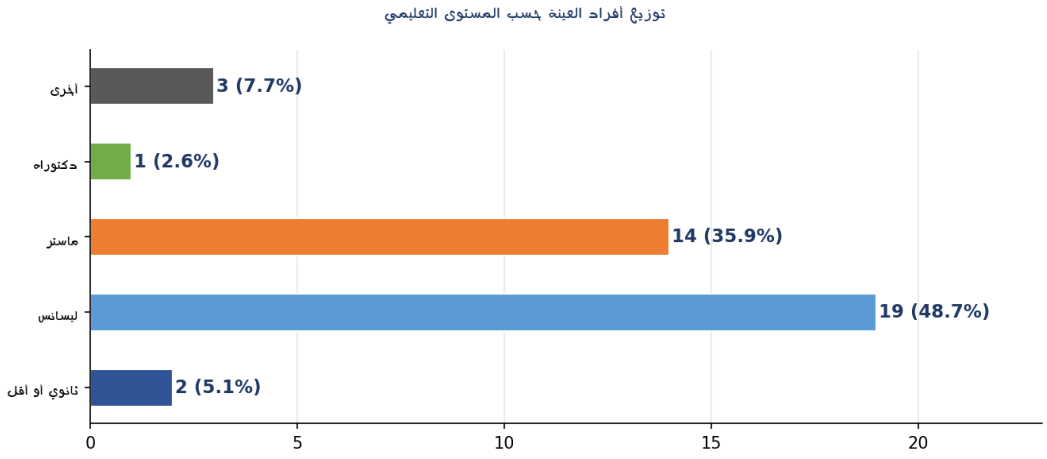
جدول رقم (3–5): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

م	المستوى التعليمي	العدد	النسبة %
1	ثانوي أو أقل	2	%5.1
2	ليسانس	19	%48.7
3	ماستر	14	%35.9
4	دكتوراه	1	%2.6
5	أخرى	3	%7.7
	المجموع	39	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان، باستخدام برنامج SPSS V.26.

يستأثر حاملو الليسانس بـ(19) مفردة ويليهم الماستر بـ(14) مفردة، وهو مستوى أكاديمي مناسب، غير أن المعرفة الأكاديمية وحدها لا تكفي للإلمام التقني بمعيار متخصص كـ IFRS 9.

شكل رقم (3–7): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول (04)، باستخدام برنامج Microsoft Excel.

يُوضّح الشكل التركّز الواضح في مستوى الليسانس (48.7%) ثم الماستر.

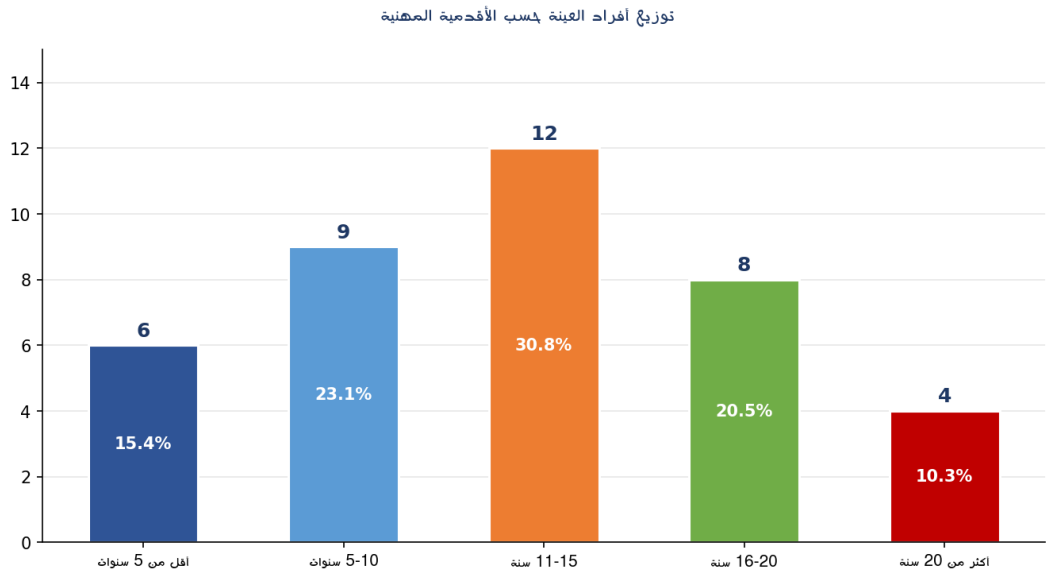
جدول رقم (3–6): توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية المهنية

م	الأقدمية المهنية	العدد	النسبة %
1	أقل من 5 سنوات	6	%15.4
2	5–10 سنوات	9	%23.1
3	11–15 سنة	12	%30.8
4	16–20 سنة	8	%20.5
5	أكثر من 20 سنة	4	%10.3
	المجموع	39	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان، باستخدام برنامج SPSS V.26.

يُظهر الجدول تنوعاً في الأقدمية مع هيمنة فئة (11–15 سنة) مما يعكس خبرة مهنية راسخة.

شكل رقم (3–8): توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية المهنية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول (05)، باستخدام برنامج Microsoft Excel.

يبرز الشكل التوزيع المتوازن لفئات الأقدمية مع تركّز في الفئات المتوسطة والمتقدمة.

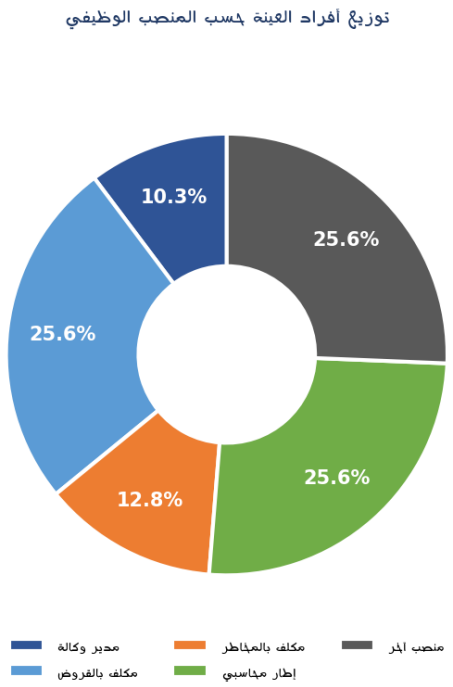
جدول رقم (3–7): توزيع أفراد العينة حسب المنصب الحالي

م	المنصب الحالي	العدد	النسبة %
1	مدير وكالة / نائب	4	%10.3
2	مكلف بالقروض والتعهدات	10	%25.6
3	مكلف بالقروض والمخاطر	5	%12.8
4	إطار محاسبي / مالي	10	%25.6
5	منصب آخر	10	%25.6
	المجموع	39	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان، باستخدام برنامج SPSS V.26.

يعكس التنوع الوظيفي شموليتها وملاءمتها لدراسة موضوع IFRS 9 من زوايا مختلفة.

شكل رقم (3–9): التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المنصب الوظيفي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول (06)، باستخدام برنامج Microsoft Excel.

يُمثّل المخطط الحلقي التوزيع النسبي للمناصب الوظيفية، ويتضح تقارب النسب بين الفئات.

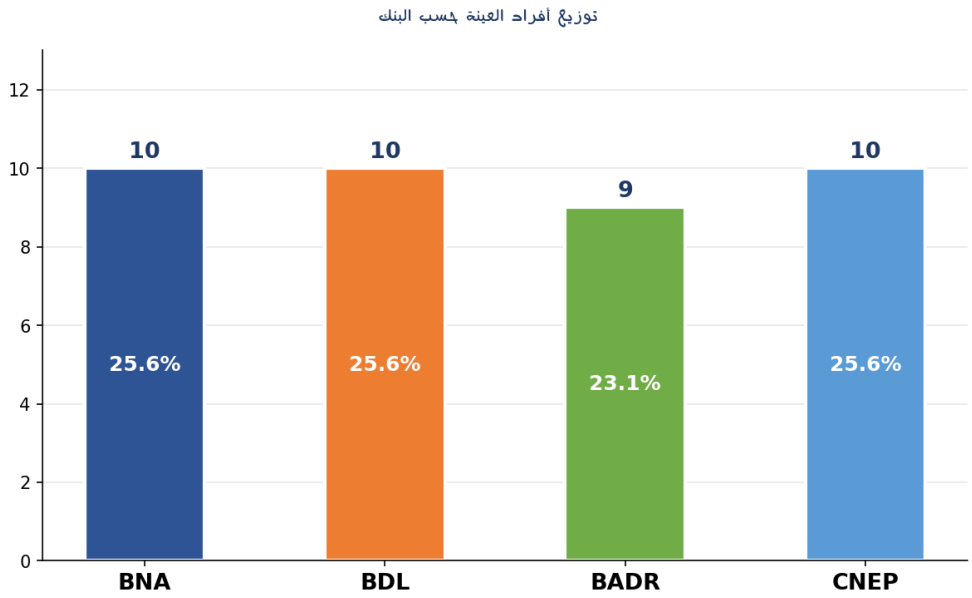
جدول رقم (3–8): توزيع أفراد العينة حسب البنك

م	البنك	العدد	النسبة %
1	البنك الوطني الجزائري BNA	10	%25.6
2	بنك التنمية المحلية BDL	10	%25.6
3	بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	9	%23.1
4	الصندوق الوطني للتوفير CNEP	10	%25.6
	المجموع	39	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الاستبيان، باستخدام برنامج SPSS V.26.

وُزّع الاستبيان بصورة متوازنة على البنوك الأربعة، مما يضمن تمثيلاً عادلاً.

شكل رقم (3–10): توزيع أفراد العينة حسب البنك



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول (07)، باستخدام برنامج Microsoft Excel.

يُوضّح الشكل التوزيع المتكافئ بين البنوك الأربعة مما يُعزّز إمكانية المقارنة.

ثانياً: ثبات أداة القياس — معامل ألفا كرونباخ

بلغت قيمة ألفا كرونباخ الإجمالية (0.7772) وهي قيمة جيدة تتجاوز حد القبول (0.70).

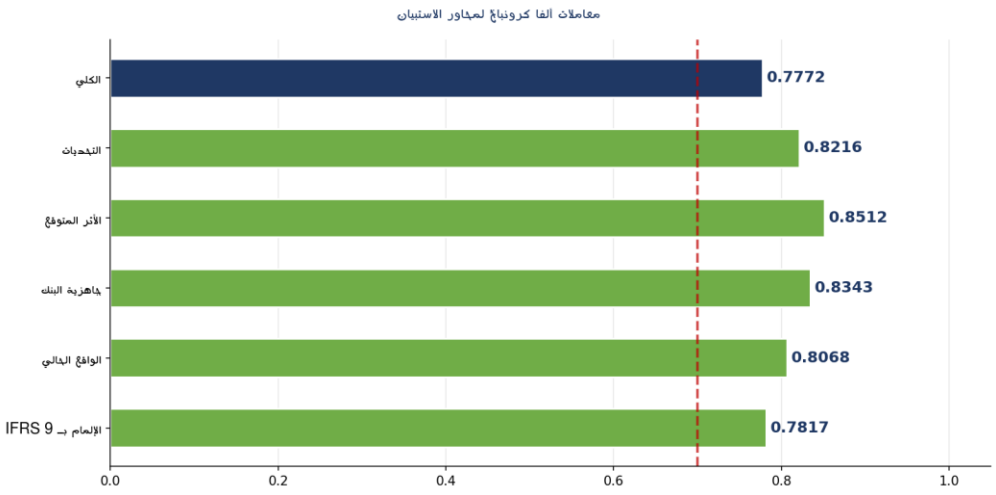
جدول رقم (3–9): نتائج معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان

م	المحور	عدد العبارات	معامل ألفا	مستوى الثبات
1	المحور الثاني: الإلمام بـ IFRS 9	5	0.7817	جيد
2	المحور الثالث: الواقع الحالي لتطبيق IFRS 9	5	0.8068	جيد جداً
3	المحور الرابع: جاهزية البنك لتطبيق IFRS 9	6	0.8343	جيد جداً
4	المحور الخامس: الأثر المتوقع لـ IFRS 9	5	0.8512	جيد جداً
5	المحور السادس: التحديات والعقبات	7	0.8216	جيد جداً
	الاستبيان ككل	28	0.7772	جيد

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.26.

تراوحت قيم ألفا بين (0.7817) و(0.8512) للمحاور، وبلغت (0.7772) للاستبيان ككل، مما يؤكد الاتساق الداخلي الجيد للأداة.

شكل رقم (3–11): معاملات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول (08)، باستخدام برنامج Microsoft Excel.

يُوضّح الشكل قيم ألفا مقارنةً بحد القبول (0.70)، ويتجلّى أن جميع المحاور تتجاوز هذه العتبة.

ثالثاً: اختبار اعتدالية التوزيع — شابيرو–ويلك

نظراً لأن حجم العينة (39) أقل من (50)، اعتُمد اختبار شابيرو–ويلك للتحقق من الاعتدالية.

جدول رقم (3–10): نتائج اختبار شابيرو–ويلك لاعتدالية توزيع المحاور

م	المحور	إحصائية ش–و	الدلالة p	التوزيع
1	المحور الثاني: الإلمام بـ IFRS9	—	0.0001	غير طبيعي
2	المحور الثالث: الواقع الحالي لتطبيق IFRS9	—	0.0009	غير طبيعي
3	المحور الرابع: جاهزية البنك لتطبيق IFRS9	—	0.0003	غير طبيعي
4	المحور الخامس: الأثر المتوقع لـ IFRS9	—	0.0001 >	غير طبيعي
5	المحور السادس: التحديات والعقبات	—	0.0001 >	غير طبيعي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.26.

بناءً على نتائج الاختبار، اعتُمدت الاختبارات اللامعلمية في تحليل المحاور واختبار الفرضيات، تطبيقاً لمبدأ الاحتياط الإحصائي المناسب للعينات الصغيرة.

رابعاً: تحليل محاور الاستبيان

1. المحور الثاني: الإلمام بـ IFRS 9

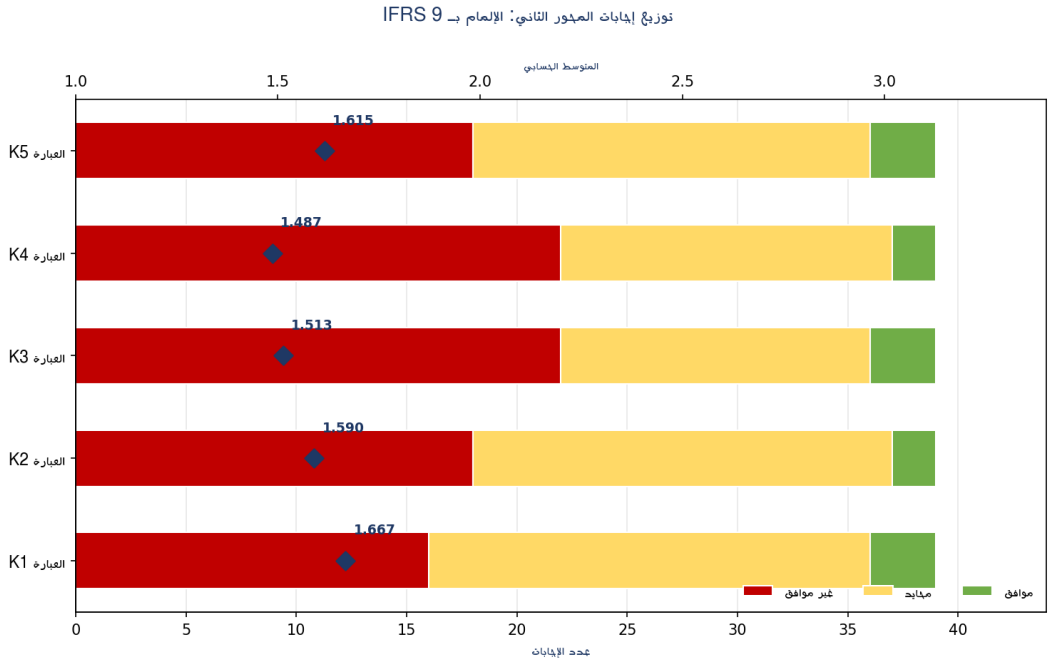
جدول رقم (3–11): نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الثاني: الإلمام بـ IFRS 9

م	العبارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط	الانحراف	المستوى
1	أعلم بوجود المعيار الدولي IFRS 9 الخاص بالأدوات المالية	16	20	3	1.667	0.621	منخفض
2	أدرك الفرق بين IAS 39 وIFRS 9 في تصنيف القروض وقياسها	18	19	2	1.590	0.595	منخفض
3	أفهم آلية نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) ضمن IFRS 9	22	14	3	1.513	0.644	منخفض
4	تلقيت تدريباً أو تأهيلاً مهنياً حول IFRS 9	22	15	2	1.487	0.601	منخفض
5	اطلعت على متطلبات IFRS 9 المتعلقة بالإفصاح والتقرير	18	18	3	1.615	0.633	منخفض
	المتوسط الحسابي العام للمحور				1.574	0.616	منخفض

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.26.

يُبيّن الجدول أن المتوسط الحسابي العام لمحور الإلمام بلغ (1.574) بانحراف معياري (0.616)، وهو مستوى منخفض. تكشف هذه النتيجة عن ضعف واضح في الإلمام بالمعيار IFRS 9 لدى موظفي البنوك، إذ سجّلت عبارات فهم نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) والتدريب الرسمي أدنى المتوسطات، وهو أمر متوقع بالنظر إلى أن المعيار غير مطبّق فعلياً ولم تُنظَّم حوله برامج تكوينية منهجية.

شكل رقم (3–12): توزيع إجابات المحور الثاني: الإلمام بـ IFRS 9



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول (10)، باستخدام برنامج Microsoft Excel.

يُظهر الشكل غلبة إجابات (غير موافق) في معظم عبارات المحور، مما يعكس محدودية المعرفة التقنية بالمعيار.

2. المحور الثالث: الواقع الحالي لتطبيق IFRS 9

جدول رقم (3–12): نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الثالث: الواقع الحالي لتطبيق IFRS 9

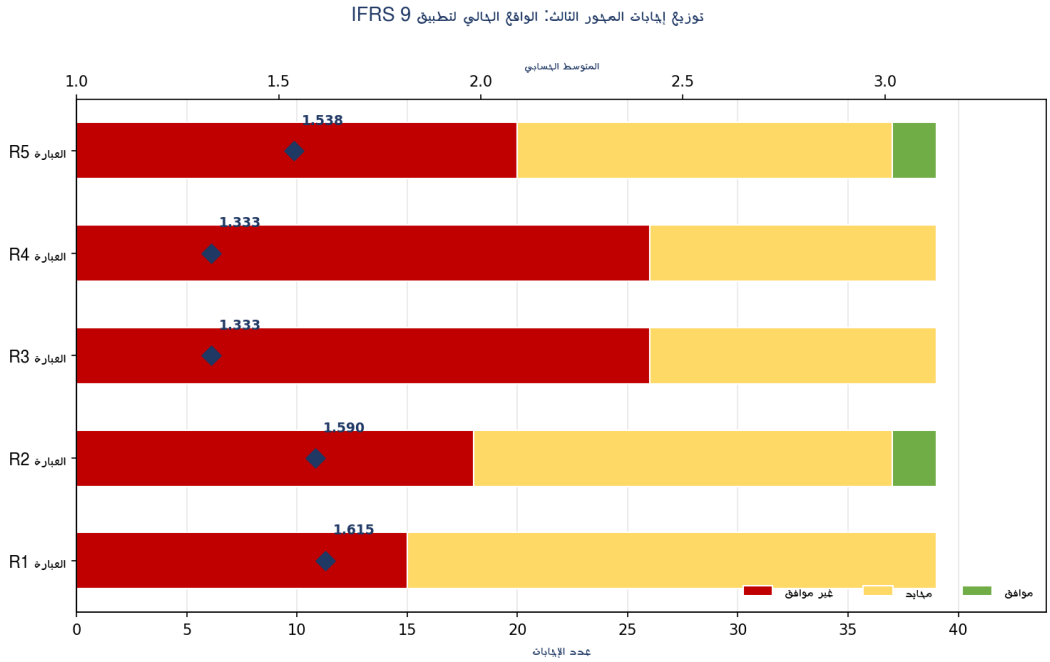
م	العبارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط	الانحراف	المستوى
1	بنكنا في مرحلة الإعداد والتخطيط لتطبيق IFRS 9	15	24	0	1.615	0.493	منخفض
2	صدرت توجيهات رسمية من بنك الجزائر حول التحول إلى IFRS 9	18	19	2	1.590	0.595	منخفض

م	العبارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط	الانحراف	المستوى
3	يوجد في بنكنا فريق متخصص لمتابعة تطبيق IFRS 9	26	13	0	1.333	0.478	منخفض
4	أُجريت دراسات تقييم أثر IFRS 9 على محفظة القروض في بنكنا	26	13	0	1.333	0.478	منخفض
5	تم تحديث أنظمة المعلومات لاستيعاب متطلبات IFRS 9	20	17	2	1.538	0.600	منخفض
	المتوسط الحسابي العام للمحور				1.482	0.541	منخفض

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.26.

سجّل محور الواقع الحالي أدنى متوسط حسابي بين محاور الدراسة (1.482) بانحراف معياري (0.541)، وهو مستوى منخفض. تؤكد هذه النتيجة الجوهرية أن المعيار IFRS 9 غير مطبَّق فعلياً في البنوك الجزائرية محل الدراسة، إذ جاءت عبارات وجود فريق متخصص وإجراء دراسات تقييم الأثر وتحديث أنظمة المعلومات بمتوسطات منخفضة جداً، مما يدل على أن التحول لا يزال في مرحلة نظرية أوّلية لم تتبلور بعد في إجراءات تنفيذية ملموسة.

شكل رقم (3-13): توزيع إجابات المحور الثالث: الواقع الحالي لتطبيق IFRS9



المصدر: من إعداد الطالبتين الاعتماد على بيانات الجدول (11)، باستخدام برنامج Microsoft Excel.

يكشف الشكل عن هيمنة واضحة لإجابات (غير موافق)، مما يُجسّد بصرياً غياب التطبيق الفعلي للمعيار في البنوك الجزائرية.

3. المحور الرابع: جاهزية البنك لتطبيق IFRS 9

جدول رقم (3-13): نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الرابع: جاهزية البنك لتطبيق IFRS 9

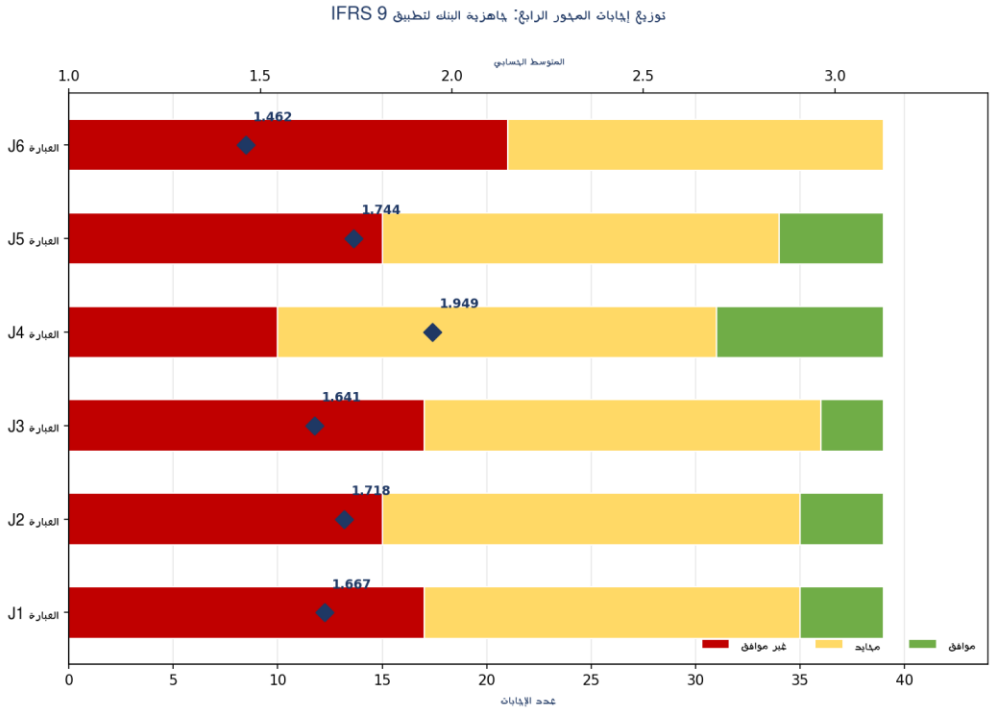
م	العبارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط	الانحراف	المستوى
1	يمتلك بنكنا الموارد البشرية المؤهلة لتطبيق IFRS 9	17	18	4	1.667	0.662	منخفض
2	يمتلك بنكنا الأنظمة التقنية الكافية لتطبيق IFRS 9	15	20	4	1.718	0.647	متوسط

م	العبارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط	الانحراف	المستوى
3	توجد في بنكنا قاعدة بيانات كافية لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة	17	19	3	1.641	0.628	منخفض
4	لدى الإدارة العليا التزام واضح بتطبيق 9 IFRS	10	21	8	1.949	0.686	متوسط
5	يتوفر في بنكنا إطار لإدارة مخاطر الائتمان متوافق مع IFRS 9	15	19	5	1.744	0.677	متوسط
6	يمتلك بنكنا نماذج إحصائية لتصنيف القروض ضمن المراحل الثلاث لـ IFRS 9	21	18	0	1.462	0.505	منخفض
	المتوسط الحسابي العام للمحور				1.697	0.647	متوسط

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.26.

بلغ المتوسط الحسابي لمحور الجاهزية (1.697) بانحراف معياري (0.647)، وهو مستوى متوسط يميل إلى الانخفاض. تشير النتائج إلى أن البنوك الجزائرية تفتقر إلى المقومات الأساسية للتطبيق، لا سيما قاعدة البيانات التاريخية اللازمة لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والنماذج الإحصائية لتصنيف القروض، في حين يبقى الالتزام المبدئي للإدارة العليا النقطة الأكثر إيجابية نسبياً، مما يعكس وجود النية دون توافر الأدوات.

شكل رقم (3–14): توزيع إجابات المحور الرابع: جاهزية البنك لتطبيق IFRS9



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول (12)، باستخدام برنامج Microsoft Excel.

يُبرز الشكل ضعف الجاهزية التقنية مقابل التزام إداري نسبي، مما يعكس فجوة بين التوجه والإمكانات الفعلية.

4. المحور الخامس: الأثر المتوقع لـ IFRS 9

جدول رقم (3–14): نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الخامس: الأثر المتوقع لـ IFRS 9

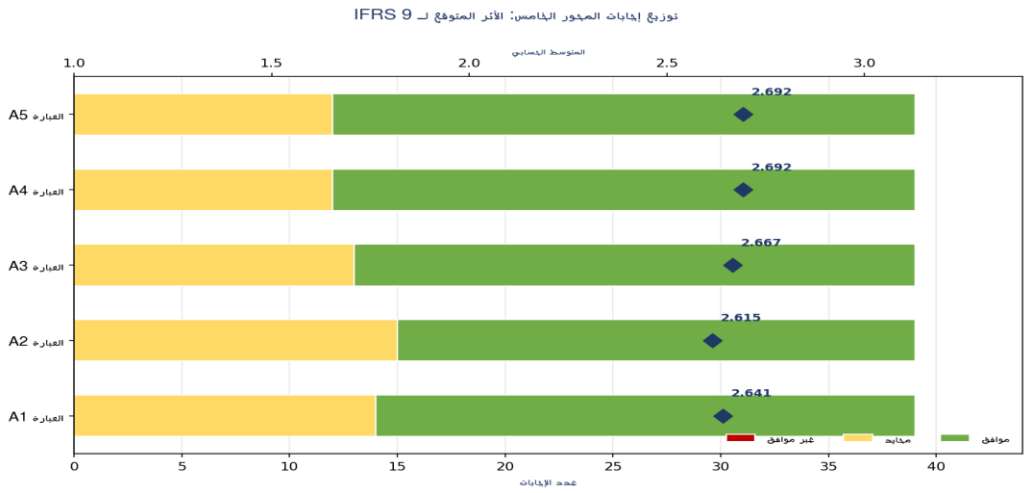
م	العبارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط	الانحراف	المستوى
1	سيؤدي تطبيق IFRS 9 إلى رفع مستوى المخصصات المحاسبية للقروض	0	14	25	2.641	0.486	مرتفع
2	سيُحسّن تطبيق IFRS 9 دقة قياس مخاطر الائتمان	0	15	24	2.615	0.493	مرتفع
3	سيؤثر IFRS 9 إيجاباً على جودة الإفصاح المالي للبنك	0	13	26	2.667	0.478	مرتفع

م	العبارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط	الانحراف	المستوى
4	سيُعزز تطبيق IFRS 9 الشفافية والمصداقية في التقارير المالية	0	12	27	2.692	0.468	مرتفع
5	سيُسهم تطبيق IFRS 9 في تحسين إدارة محفظة القروض	0	12	27	2.692	0.468	مرتفع
	المتوسط الحسابي العام للمحور				2.662	0.474	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.26.

يمثّل محور الأثر المتوقع أعلى متوسط حسابي بين المحاور (2.662) بانحراف معياري (0.474)، وهو مستوى مرتفع. ورغم أن المعيار غير مطبَّق، يُبدي الموظفون تفاؤلاً واسعاً بشأن أثره الإيجابي المستقبلي، إذ يرون أن تطبيقه سيُحسّن دقة قياس مخاطر الائتمان ويُعزّز الشفافية والمصداقية في التقارير المالية. ويُعدّ هذا التوقع الإيجابي عاملاً محفّزاً جوهرياً يُمكن البناء عليه في أي مسار إصلاحي مستقبلي.

شكل رقم (3–15): توزيع إجابات المحور الخامس: الأثر المتوقع لـ IFRS 9



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول (13)، باستخدام برنامج Microsoft Excel.

تبرز في الشكل هيمنة إجابات (موافق)، مما يعكس قناعة الموظفين بالقيمة المضافة المنتظرة من المعيار رغم عدم تطبيقه بعد.

5. المحور السادس: التحديات والعقبات

جدول رقم (3–15): نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات المحور السادس: التحديات والعقبات

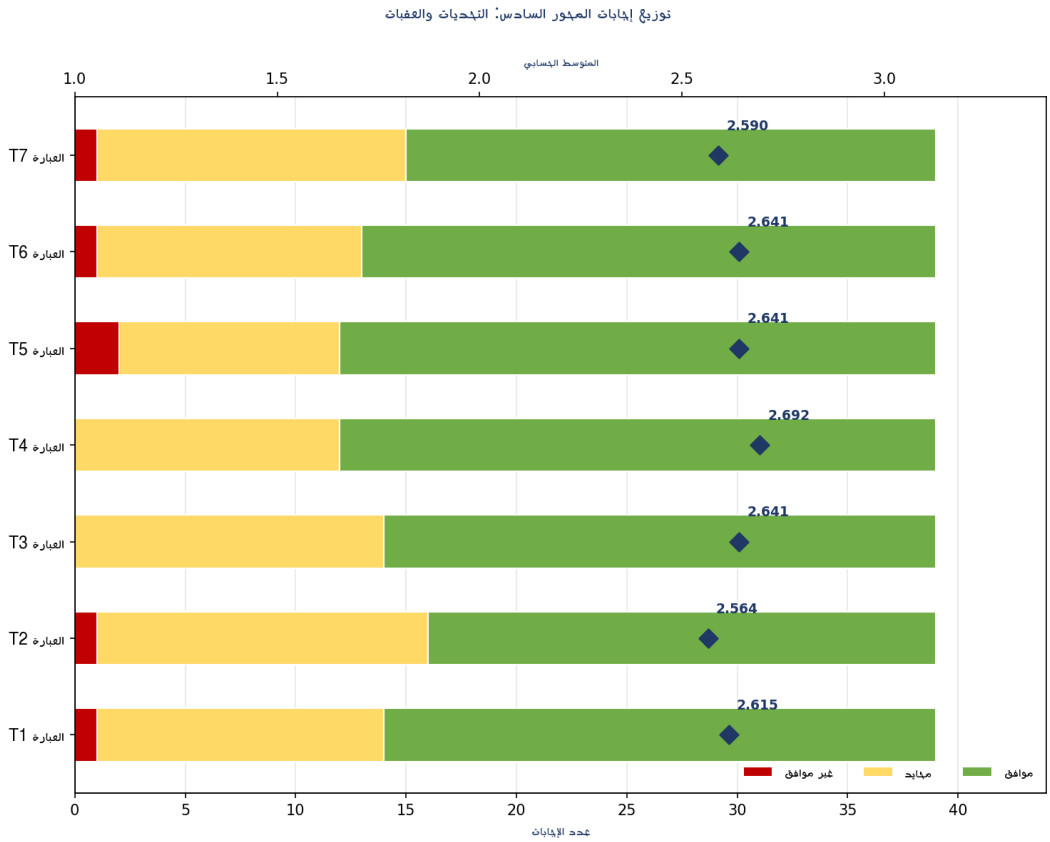
م	العبارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط	الانحراف	المستوى
1	تُشكّل ضعف الكوادر البشرية المتخصصة عقبة أمام تطبيق IFRS9	1	13	25	2.615	0.544	مرتفع
2	تُعدّ تكاليف التحول إلى IFRS9 مرتفعة وتثقل ميزانية البنك	1	15	23	2.564	0.552	مرتفع
3	يُشكّل غياب البيانات التاريخية الكافية عائقاً أمام تطبيق ECL	0	14	25	2.641	0.486	مرتفع
4	يُمثّل ضعف منظومة المعلومات تحدياً تقنياً لتطبيق IFRS9	0	12	27	2.692	0.468	مرتفع
5	يُقيّد غياب إطار تشريعي وطني واضح تطبيق IFRS9	2	10	27	2.641	0.584	مرتفع
6	تُعيق محدودية التنسيق بين البنوك الجزائرية التحول إلى IFRS9	1	12	26	2.641	0.537	مرتفع
7	تُشكّل مقاومة التغيير لدى الموظفين تحدياً إدارياً في تطبيق IFRS9	1	14	24	2.590	0.549	مرتفع
	المتوسط الحسابي العام للمحور				2.626	0.528	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.26.

بلغ المتوسط الحسابي لمحور التحديات (2.626) بانحراف معياري (0.528)، وهو مستوى مرتفع. تُفسّر هذه النتيجة المرتفعة سبب عدم تطبيق IFRS 9 فعلياً، إذ تتصدّر التحديات: غياب البيانات التاريخية الكافية لتقدير ECL،

وضعف الكوادر البشرية المتخصصة، وقصور منظومة المعلومات، إضافةً إلى غياب إطار تشريعي وطني ملزم. وتُمثّل هذه العوائق مجتمعةً الأسباب الجوهرية لتأخّر التحول نحو المعيار.

شكل رقم (3–16): توزيع إجابات المحور السادس: التحديات والعقبات



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول (14)، باستخدام برنامج Microsoft Excel.

يُجسّد الشكل هيمنة إجابات (موافق) على عبارات التحديات، مما يؤكد إدراك الموظفين العميق للعوائق التي تحول دون التطبيق.

خامساً: ملخص نتائج المحاور

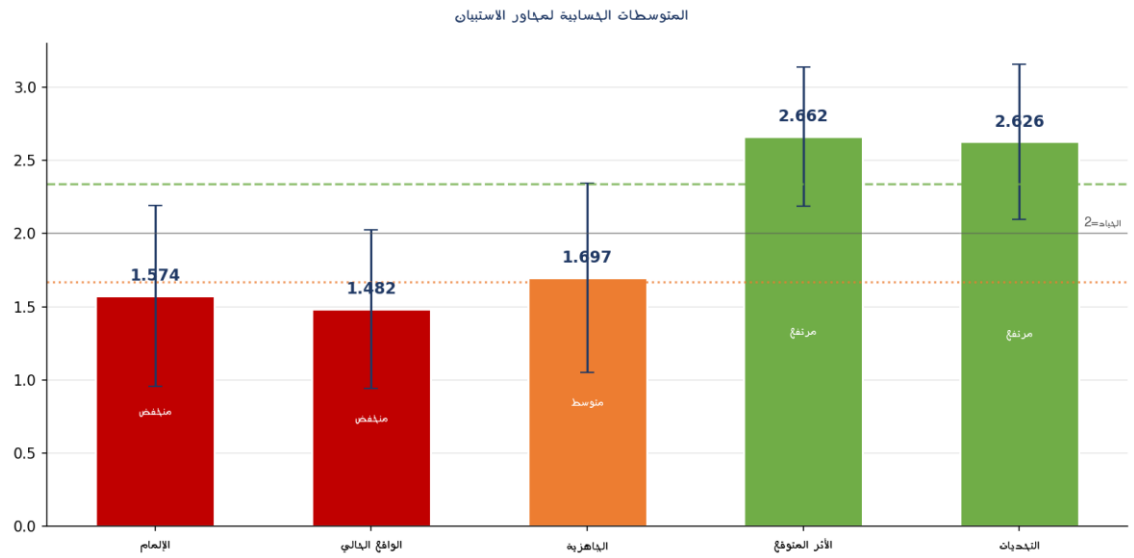
جدول رقم (3–16): ملخص المتوسطات الحسابية وترتيب المحاور وقيم ألفا كرونباخ

م	المحور	المتوسط	الانحراف	الترتيب	المستوى	ألفا
1	المحور الثاني: الإلمام بـ IFRS 9	1.574	0.616	4	منخفض	0.7817
2	المحور الثالث: الواقع الحالي لتطبيق 9 IFRS	1.482	0.541	5	منخفض	0.8068
3	المحور الرابع: جاهزية البنك لتطبيق 9 IFRS	1.697	0.647	3	متوسط	0.8343
4	المحور الخامس: الأثر المتوقع لـ 9 IFRS	2.662	0.474	1	مرتفع	0.8512
5	المحور السادس: التحديات والعقبات	2.626	0.528	2	مرتفع	0.8216
	المتوسط العام	2.041	0.770	—	متوسط	0.7772

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.26.

تكشف قراءة الجدول الملخّص عن صورة دقيقة لواقع IFRS 9 في البنوك الجزائرية: فقد جاءت محاور الإلمام والواقع والجاهزية في مستويات منخفضة إلى متوسطة، مؤكدةً عدم التطبيق الفعلي وضعف الاستعداد، في حين تصدّر محورا الأثر المتوقع والتحديات بمستويات مرتفعة، مما يعكس وعياً مزدوجاً: تفاؤل بالفائدة المرتقبة وإدراك واضح للعقبات. وبلغ المتوسط العام (2.041) وهو يقع في المستوى المتوسط، معبّراً عن هذا التباين الجوهري بين المحاور.

شكل رقم (3–17): مقارنة المتوسطات الحسابية لمحاور الاستبيان



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول (15)، باستخدام برنامج Microsoft Excel.

يُجسّد الشكل بوضوح التباين بين المحاور: انخفاض محاور الإلمام والواقع والجاهزية مقابل ارتفاع محوري الأثر والتحديات، وهو نمط منطقي تماماً لمعيار لم يُطبَّق بعد.

سادساً: اختبار فرضيات الدراسة

استُعين باختبار ولكوكسون ذو العينة الواحدة لاختبار الفرضيات الخمس، بمقارنة متوسط كل محور بالقيمة المرجعية (2) عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

جدول رقم (3–17): نتائج اختبار ولكوكسون للفرضيات الجزئية

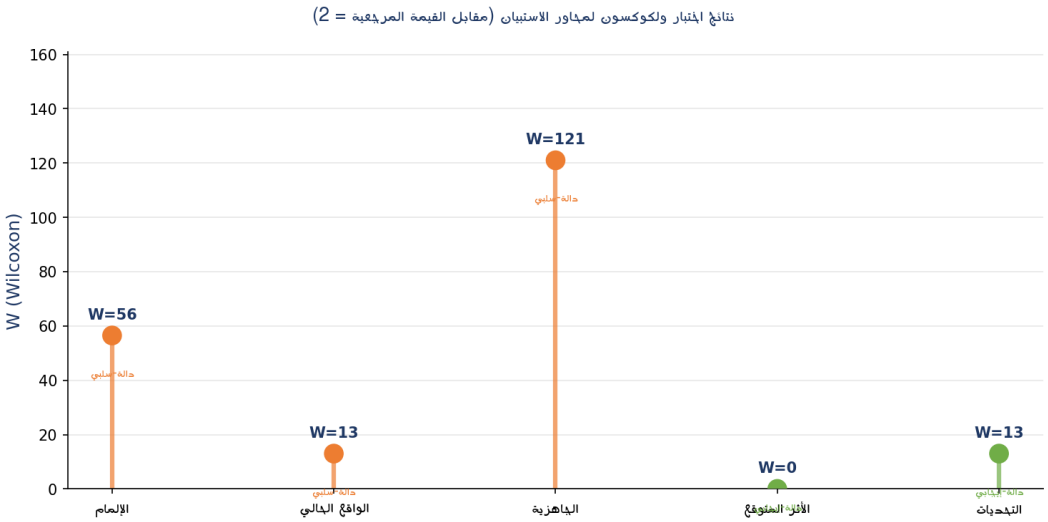
م	الفرضية	W	.Sig	القرار
1	إلمام موظفي البنوك الجزائرية بـ IFRS9 ضعيف	56.5	< 0.001	تتحقق
2	الواقع الحالي يعكس غياب التطبيق الفعلي لـ IFRS9	13.0	< 0.001	تتحقق

م	الفرضية	W	.Sig	القرار
3	جاهزية البنوك الجزائرية لتطبيق IFRS9 منخفضة	121.0	> 0.001	تتحقق
4	لتطبيق IFRS9 أثر إيجابي متوقع على مخاطر الائتمان	0.0	> 0.001	تتحقق
5	ثمة تحديات معتبرة تعيق تطبيق IFRS9	13.0	> 0.001	تتحقق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.26.

تتحقق جميع الفرضيات الخمس إحصائياً ($p < 0.05$)، إذ تختلف متوسطات المحاور اختلافاً دالاً عن قيمة الحياد، سواء بالانخفاض (الإلمام، الواقع، الجاهزية) أو بالارتفاع (الأثر، التحديات).

شكل رقم (3–18): نتائج اختبار ولكوكسون لمحاور الاستبيان



المصدر: من إعداد ب الطالبتين الاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V.26.

يُظهر الشكل قيم W واتجاه كل محور: المحاور المنخفضة (الإلمام والواقع والجاهزية) دالة سلباً، والمرتفعة (الأثر والتحديات) دالة إيجاباً.

سابعاً: مناقشة الفرضيات واستخلاص النتائج النهائية

الفرضية الأولى: ضعف الإلمام بـ IFRS 9

بلغ المتوسط (1.574) وهو مستوى منخفض، بدلالة إحصائية ($p < 0.001$). تتحقق الفرضية: إلمام موظفي البنوك بالمعيار ضعيف، ويُعزى ذلك إلى غياب التطبيق الفعلي وندرة برامج التكوين المتخصصة. وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات التي أكدت أن التحول نحو IFRS يتطلب استثماراً مكثفاً في التأهيل البشري لم يتحقق بعد في الجزائر.

الفرضية الثانية: غياب التطبيق الفعلي لـ IFRS 9

سجّل محور الواقع أدنى متوسط (1.482)، مستوى منخفض، بدلالة عالية ($p < 0.001$). تتحقق الفرضية بقوة: المعيار IFRS 9 غير مطبَّق فعلياً في البنوك الجزائرية، التي لا تزال تعتمد النظام المحاسبي المالي (SCF)، وهو ما يتسق مع الأدبيات التي أشارت إلى التوافق الجزئي فقط بين SCF ومعيار IFRS 9.

الفرضية الثالثة: انخفاض جاهزية البنوك

بلغ متوسط الجاهزية (1.697)، مستوى منخفض إلى متوسط، بدلالة إحصائية ($p < 0.001$). تتحقق الفرضية: تفتقر البنوك إلى البنية التقنية والبشرية اللازمة، خاصةً قواعد البيانات التاريخية والنماذج الإحصائية لحساب ECL، رغم وجود التزام مبدئي للإدارة العليا.

الفرضية الرابعة: الأثر الإيجابي المتوقع

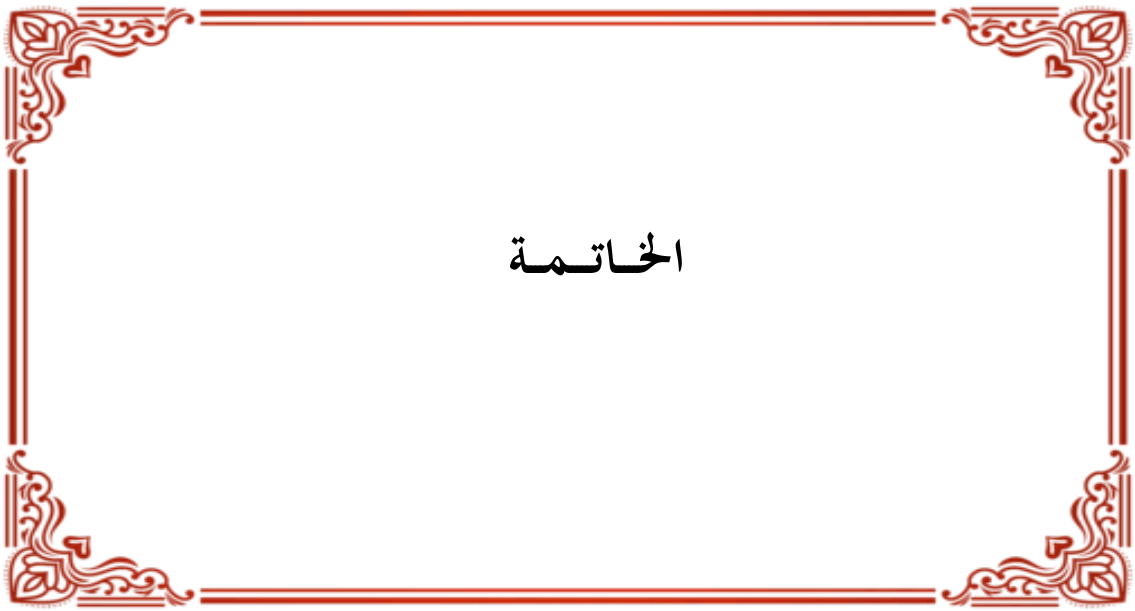
يمثّل محور الأثر أعلى متوسط (2.662)، مستوى مرتفع، بدلالة قوية ($p < 0.001$). تتحقق الفرضية: يتوقع الموظفون أثراً إيجابياً للمعيار على قياس المخاطر والشفافية المالية، وهو توقع نظري تفاؤلي يتسق مع النتائج الدولية التي أثبتت أن تبني IFRS 9 يُحسّن دقة المخصصات وجودة الإفصاح.

الفرضية الخامسة: التحديات والعقبات

سجّل محور التحديات متوسطاً مرتفعاً (2.626)، بدلالة عالية ($p < 0.001$). تتحقق الفرضية: ثمة تحديات جوهرية تعيق التطبيق، أبرزها غياب البيانات التاريخية وضعف الكوادر والقصور التقني والتشريعي. وتُفسّر هذه التحديات مجتمعةً سبب التأخّر في التحول نحو المعيار.

خلاصة:

تناول هذا المبحث الدراسة التحليلية لنتائج الاستبيان بمنهجية إحصائية دقيقة. وقد كشفت النتائج بوضوح أن المعيار IFRS 9 لم يُطبَّق بعد فعلياً في البنوك الجزائرية محل الدراسة، إذ لا تزال هذه البنوك في مرحلة ما قبل التحضير الجاد، تعوقها تحديات هيكلية في البيانات والكوادر والأنظمة والتشريع. وفي المقابل، يسود وعي إيجابي بأهمية المعيار والفائدة المرتقبة منه. وقد أثبتت جميع الفرضيات الخمس صحتها إحصائياً، مما يُرسّخ موثوقية الاستنتاجات ويُؤسّس لتوصيات عملية واقعية تأخذ في الحسبان الوضع الفعلي للقطاع المصرفي الجزائري.



الخـاتـمـة

❖ خاتمة عامة:

اختتمت هذه الدراسة البحثية بعد رحلة منهجية جمعت بين التحليل النظري المعمق للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9)والدراسة الميدانية التطبيقية على قطاع البنوك العمومية الجزائرية، لتقديم صورة واضحة وشاملة عن واقع التطبيق والإمكانات المستقبلية. وتتمثل النتيجة الجوهرية التي تتحصّل عليها الدراسة في أن المعيار IFRS 9 لم يدخل بعد حيّز التطبيق الفعلي في البنوك الجزائرية محل الدراسة (BNA، BDL، BADR، CNEP Banque)، التي لا تزال تعتمد النظام المحاسبي المالي (SCF) المستوحى جزئياً من معايير .IAS/IFRS هذا الواقع يضع الجزائر في موقف متأخر مقارنةً بدول إقليمية مثل المغرب وتونس اللتين قطعتا أشواطاً متقدمة في تبني المعيار وتنفيذه.

يُظهر التحليل الميداني تناقضاً واضحاً يستحق التمعن: من جهة، هناك وعي إيجابي مرتفع جداً بأهمية المعيار وفائدته المتوقعة للبنوك والمجتمع المالي، حيث سجّل محور الأثر المتوقع أعلى قيمة بين جميع المحاور بمتوسط 2.662بمستوى مرتفع ومن جهة أخرى، ضعف جوهري في الإلمام التقني بمتطلبات المعيار بمتوسط 1.574، وغياب تام للتطبيق الفعلي بمتوسط 1.482، وجاهزية منخفضة بمتوسط 1.697هذا التباين الكبير بين القناعة النظرية والإمكانات العملية يعكس فجوة بنيوية عميقة بين النية والتصميم من ناحية، والموارد المؤسسية والتقنية والبشرية الداعمة من ناحية أخرى، ويؤكد أن المشكلة ليست في رفض الفكرة أو مقاومتها، بل في نقص الأدوات والبنية التحتية اللازمة لتنفيذها.

❖ النتائج المتوصل إليها:

توصّلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة التي يمكن تصنيفها على النحو التالي:

أولاً: النتائج المتعلقة بالمعرفة والإلمام بالمعيار أظهرت الدراسة أن موظفي البنوك الجزائرية يفتقرون إلى الفهم التقني العميق لمعيار IFRS 9 ومتطلباته. فمتوسط محور الإلمام بلغ 1.574، وهو مستوى منخفض إحصائياً، مع دلالة قوية ($p < 0.001$).وتحديداً، فقط 3 مستجوبين من أصل 39 وافقوا على فهمهم لنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL)، وهو جوهر المعيار الجديد. كما أن العبارة المتعلقة بالتدريب المهني حققت أدنى مستوى بمتوسط 1.487، مما يؤكد غياب برامج التكوين المتخصصة والمنهجية.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالتطبيق الفعلي سجّل محور الواقع الحالي للتطبيق أدنى متوسط بين جميع محاور الدراسة (1.482)، مما يؤكد بشكل قاطع أن المعيار غير مطبَّق فعلياً في البنوك الجزائرية. و26 من 39 مستجوباً أنكروا وجود فريق متخصص لمتابعة التطبيق، و26 أيضاً أنكروا إجراء دراسات تقييم للأثر على محفظة القروض، و20 أنكروا تحديث أنظمة المعلومات لاستيعاب المتطلبات. هذه النتائج تؤكد أن التحول لا يزال في مرحلة نظرية لم تتبلور بعد في إجراءات تنفيذية ملموسة.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالجاهزية بلغ متوسط محور الجاهزية 1.697، وهو مستوى متوسط يميل إلى الانخفاض. وتشير النتائج إلى نقص جوهري في المقومات الأساسية: 17 من 39 أنكروا وجود كوادر بشرية مؤهلة، و17 أيضاً أنكروا وجود قاعدة بيانات كافية لتقدير ECL ، و21 أنكروا امتلاك نماذج إحصائية لتصنيف القروض ضمن المراحل الثلاث لـ IFRS 9. النقطة الإيجابية الوحيدة نسبياً كانت الالتزام الإداري (1.949)، مما يعكس وجود النية دون توافر الأدوات.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالأثر المتوقع يمثّل محور الأثر المتوقع أعلى تحقيق بين المحاور (2.662) بمستوى مرتفع، مما يعكس تفاؤلاً واسعاً لدى الموظفين. ف25 من 39 وافقوا على أن التطبيق سيرفع المخصصات المحاسبية، و24 وافقوا على تحسين دقة قياس المخاطر، و27 وافقوا على تعزيز الشفافية والمصداقية في التقارير المالية. هذا التوقع الإيجابي يُعدّ عاملاً محفزاً جوهرياً يمكن البناء عليه في أي مسار إصلاحي مستقبلي.

خامساً: النتائج المتعلقة بالتحديات والعقوبات تسجّل محور التحديات متوسطاً مرتفعاً(2.626) ، مما يفسر بوضوح سبب تأخر التطبيق. وتصدّرت العقبات: ضعف منظومة المعلومات، غياب البيانات التاريخية، غياب إطار تشريعي وطني، محدودية التنسيق بين البنوك، وضعف الكوادر المتخصصة.

سادساً: النتائج الإحصائية بلغ معامل ألفا كرونباخ 0.7772(جيد)، وتحققت جميع الفرضيات الخمس إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ مع $p < 0.001$ ، مما يؤكد موثوقية النتائج وصحة الاستنتاجات.

❖ المقترحات والتوصيات:

بناءً على النتائج المذكورة، تقترح الباحثة مجموعة من التوصيات العملية والقابلة للتطبيق:

أولاً: التوصيات التشريعية والتنظيمية

1. إصدار مرجعية تشريعية وطنية ملزمة من بنك الجزائر تُنظّم التحول التدريجي نحوIFRS 9 ، مع تحديد مهلة انتقالية ثلاثية السنوات ومؤشرات تقييم مرحلية واضحة.
2. إنشاء هيئة وطنية مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية والبنوك العمومية للإشراف على تنفيذ خطة الانتقال وتنسيق الجهود.
3. توحيد منهجيات النمذجة والتقدير عبر إصدار توجيهات فنية وطنية تتضمن نماذج أولية لحساب ECL ومعايير قبول البيانات الموحّدة.

ثانياً: التوصيات الفنية والتقنية

1. إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة للقروض المتعثرة على مستوى المنظومة البنكية، تشمل معلومات تاريخية عن الأداء والتأخيرات وأنماط التعثر، مع آليات مشاركة آمنة للبيانات.
2. الاستثمار في تطوير منظومات معلوماتية متكاملة قادرة على دعم نموذج ECL والتصنيف الثلاثي للمراحل، مع ربطها بأنظمة المحاسبة والتقارير المالية.
3. اعتماد مقاربة تدريجية متدرجة تبدأ بمشاريع تجريبية (Pilot Projects) في أحد البنوك قبل التعميم، لاختبار النماذج وتقييم التكلفة الفعلية.

ثالثاً: التوصيات المتعلقة بالموارد البشرية

1. إطلاق برنامج وطني مكثّف لتأهيل الكوادر البنكية على متطلباتIFRS 9 ، بالتعاون مع الجامعات الجزائرية وخبراء مغاربيين، على مدى ثلاث سنوات على الأقل.

2. إدراج مقررات متخصصة في IFRS 9 في المناهج الأكاديمية لكليات الاقتصاد والمالية والمحاسبة لإعداد جيل جديد من الكوادر المؤهلة.

3. الاستفادة من التجارب الإقليمية الرائدة، لا سيما تجربتي المغرب وتونس، عبر ورش عمل إقليمية ومحاضرات مشتركة وتبادل الخبرات.

رابعاً: التوصيات التمويلية

1. إنشاء آليات تمويلية مرحلية (صندوق خاص، قروض استثمارية، أو منح دولية) لدعم البنوك العمومية في تحديث الأنظمة وتدريب الكوادر، مع مراعاة خصوصيتها المالية.

2. جدولة تكاليف التحول على 3-5 سنوات لتخفيف الضغط المالي على البنوك وتجنب التأثير السلبي على الربحية قصيرة الأجل.

خامساً: التوصيات للبحوث المستقبلية

3. إجراء دراسة لاحقة بعد 1-2 سنة من التطبيق الفعلي لقياس الأثر الحقيقي على جودة الائتمان ومعدلات التعثر والمخصصات البنكية.

4. إجراء دراسات مقارنة إقليمية معمقة بين البنوك الجزائرية ونظيراتها في المغرب وتونس لتحليل سياسات الانتقال والتكاليف والنتائج.

5. تطوير نماذج إحصائية متقدمة ملائمة للبيانات المحلية، مع مراعاة محدودية السجلات التاريخية وطبيعة المحفظة الزراعية والصغيرة والمتوسطة.

❖ **افاق البحث:**

على الرغم من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة بشأن واقع تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 في البنوك العمومية الجزائرية، إلا أن الموضوع ما يزال يفتح المجال أمام العديد من الدراسات المستقبلية التي يمكن أن تساهم في تعميق الفهم وتطوير الممارسات المصرفية والمحاسبية في الجزائر.

وتتمثل أهم آفاق البحث المستقبلية فيما يلي:

- دراسة الأثر الفعلي لتطبيق IFRS 9 على مؤشرات الأداء المالي للبنوك الجزائرية بعد دخوله حيز التنفيذ، خاصة فيما يتعلق بالربحية، والسيولة، والملاءة المالية.
- إجراء دراسات مقارنة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر من حيث مستوى الجاهزية لتطبيق المعيار، والموارد البشرية والتقنية المتاحة لكل منها.
- تحليل انعكاسات تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على سياسة منح القروض وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى تأثيره على حجم الائتمان الممنوح للاقتصاد الوطني.
- دراسة دور التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات في تسهيل تطبيق متطلبات9 IFRS ، مع التركيز على أهمية قواعد البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في تحسين نماذج التنبؤ بالمخاطر الائتمانية.
- إجراء بحوث ميدانية تشمل مختلف المؤسسات المالية الجزائرية، مثل شركات التأمين ومؤسسات التمويل، لمعرفة مدى استعدادها لتبني المعايير الدولية للتقارير المالية.
- دراسة مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) مع متطلبات IFRS 9 واقتراح التعديلات اللازمة لتقليص الفجوة بين النظام الوطني والمعايير الدولية.
- تطوير نماذج كمية وإحصائية ملائمة للبيئة الاقتصادية الجزائرية لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ بعين الاعتبار خصوصية السوق المحلية وطبيعة البيانات المتاحة.
- إنجاز دراسات مقارنة بين التجربة الجزائرية وتجارب دول عربية وإفريقية نجحت في تطبيق9 IFRS ، من أجل الاستفادة من الممارسات الفضلى وتحديد عوامل النجاح والتحديات المشتركة.

في الختام، تُرسّخ هذه الدراسة حقيقة جوهرية: المعيار الدولي IFRS 9 يمثل فرصة استراتيجية مهمة لتحسين جودة الإفصاح المالي ودقة قياس مخاطر الائتمان في القطاع البنكي الجزائري، لكنه ليس مجرد تغيير محاسبي تقني، بل هو مشروع إصلاح مؤسسي شامل يشمل التشريعات، البنية التحتية التقنية، الكفاءات البشرية، والثقافة التنظيمية. النجاح في هذا المسار يتطلب إرادة سياسية واضحة، تخطيطاً استراتيجياً متقناً، وتنفيذاً متدرّجاً مدروساً يعتمد على الدروس المستفادة من التجارب الإقليمية.

الوعي الإيجابي المرتفع لدى موظفي البنوك الجزائرية (2.662) يُعدّ رأس مال نفسي ومعنوي قيم يمكن البناء عليه، شريطة أن يُؤطَّر بخطة تنفيذية واقعية، مدعومة بإرادة سياسية حازمة، تمويل كافٍ، وشراكات إقليمية فعّالة. الجزائر ليست في تأخر لا رجعة فيه، بل هي في بداية الطريق، وتمتلك فرصة لتصميم مسار انتقالي ملائم لخصوصياتها المحلية مع الاستفادة من الخبرات الدولية.

إن التحول الناجح إلى IFRS 9 سيعزّز المصداقية المالية للقطاع البنكي الجزائري، ويُحسّن حماية الملاءة للبنوك، ويؤسس لبيئة استثمارية أكثر شفافية وقابلية للمقارنة دولياً، مما ينعكس إيجاباً على الثقة الدولية في الاقتصاد الجزائري وجاذبيته للاستثمار الأجنبي. وعليه، فإن التوصية النهائية هي اعتماد خطة وطنية شاملة للتحول خلال العامين المقبلين، تبدأ بالتشريعات وتنتهي بالتعميم، مع مؤشرات تقييم واضحة ومراجعة دورية لضمان النجاح والاستدامة.

قائمة المراجع والمصادر

أولا: الكتب والمجلدات.

1. أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 1996.
2. إسماعيل السيد نور الدين، "المحاسبة عن الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 وأثر ذلك على تحسين جودة المعلومات المحاسبية (دراسة نظرية ميدانية)"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة – جامعة الأزهر، العدد السادس والعشرون، 2021.
3. براز فريدة يعادل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005.
4. بن سعيد دلال ,ماهية القرض البنكي وسياسة الاتمان في البنوك التجارية ,مقياس تقنيات بنكية.
5. بن سعيد، أمين؛ صالحي، دراسة مقارنة لمحاسبة الأدوات المالية بين المعيار IFRS 9 والمعيار IAS 39 ومتطلبات التطبيق في الجزائر .مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (2021)، المجلد 14 العدد 1.
6. بهانة وداد محمد حسانين,أثر تطبيق المعيار الدولي التقارير المالية (IFRS9) على مستوي مخاطر الأتمان بالبنوك التجارية ,دراسة تطبيقية,مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ,كلية التجارة , جامعة كفر الشيخ-,المجلد الثامن – العدد الثالث عشر- لجزء الأول.
7. بوعبانة فتيحة ,حساني عبد الحميد ,المحاسبة البنكية ومدى تأثيرها بالتعديلات على معايير المحاسبية الدولية IFRS\IARS (دراسة تأثير التحول من IAS 39 الى IFRS9) , المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية ,المجلد 11, 2020.
8. بوعبد الله، سالم .(2015) .المعايير المحاسبية الدولية *IAS/IFRS* والآثار المترتبة على تطبيقها .الجزائر: دار هومة.
9. جمعة حميدات, خبير المعاير الدولية التقارير المالية ,مجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين,عمان ,2019.

حسن علي خربوش وعبد الستار رضا السيد، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، المكتبة الوطنية عمان للنشر، الأردن، 1996.

10. حسن علي خربوش وعبد الستار رضا السيد، الملتقى الدولي العلمي حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2007.
11. حسين طيب، اساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص، المستقبل لنشر والتوزيع، الاردن،2012.
12. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002.

13. خالد بن طالب، دور تصنيف القروض الائتمانية في تعزيز الاستقرار المالي للبنوك، مجلة البحوث المالية والمصرفية، 2020.
14. رضا صاحب أبو محمد، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2002.
15. رنا السعيد السيد عمر، "أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، المجلد 21، العدد 4، أكتوبر 2020.
16. سعيد كامل حيال، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000.
17. شرقي زكرياء، (2024). محاسبة التحوط ما بين معيار المحاسبة الدولي IAS39 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية – IFRS9 دراسة تحليلية مقارنة .مجلة المنهل الاقتصادي, المجلد 7 ,العدد1.
الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
18. عادل أحمد حشيشي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان، دار الجامعة الجديدة لنشر، مصر،2004.
19. عبد الغني ربوحي، نقود وبنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 1999.
20. عبد القادر حوة، "متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليين"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 15، العدد 2، (2022).
21. فتيحة قشي، تقنيات وطرق منح القروض البنكية، دار الخلدونية، الجزائر، 2001..
22. فخاري فاروق، سعيدي يحي، دور أدوات التحليل الائتماني في تجنب تعثر القروض البنكية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات.
23. مجلس معاير المحاسبية الدولية (IASB),المعاير الدولي لتقارير المالية (IFRS9), الأدوات المالية,لندن منشورات مؤسسة 2024, فقرة الأولى ص 1,متاح على الموقع الالكتروني:
[Https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/publications/pdf-standards/arabic/2024/ifrs-9-financial-instruments-ar.pdf?bypass=on]
24. محمد عبد الفتاح الصيرفي، *إدارة البنوك*، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.
25. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، ط2، منشأة المعارف، الاسكندرية،2000.
26. مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001.

27. نادية أبو فخرة، تحليل المخاطر المصرفية في البنوك التجارية المصرية نموذج التجريبي – المعجلة العملية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 1998.

ثانيا: مذكرات تخرج واطروحات دكتوراه.

1. برماق يوسف، خلفي فؤاد، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج :camels دراسة حالة البنك الوطني الجزائري(2014/2015) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، السنة الجامعية: 2021/2020.
2. بلعبدي حكيم, بن واضح نصرالدين, القروض المسترجعة كميزة تنافسية بين البنوك التجارية الناشطة في الجزائر خلال الفترة.2015/2020 دراسة مقارنة بينBNA وBADR , مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر, جامعة ابن خلدون, تيارت ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,قسم علوم التسيير.
3. رولا محمد سوبرة,المعاير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS9) , رسالة ماجيستير.
4. شوقي طارق، "محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معيار المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ,جامعة فرحات عباس سطيف -1- ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير(2018\2017) .
5. لعروسي قرين زهرة، دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، 2017.
6. محمد بلقايد خملول (2024) متطلبات التوافق مع النظام المحاسبي المالي في الجزائر. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
7. محمد داود عثمان، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية.
8. وهيب محمود محمد عبد الله السمائي ,مدى مساهمة المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) للحد من المخاطر المالية لشركة يمن موبايل لهاتف النقال (دراسة تطبيقية), رسالة ماجيستير في المحاسبة والمراجعة ,كلية العلوم المالية والادارية , جامعة القلم لعلوم الإنسانية والتطبيقية, (2025).

ثالثا: المواقع الإلكترونية.

1. https://www.bna.dz
2. https://www.bdl.dz

3. https://www.cnepbanque.dz/

رابعا: مراجع باللغة الأجنبية.

4. **Michael Wells and Pascal Frere Jacque**, "Scope of IFRS 9 Financial Instruments and transitioning from IAS 39" (practical workshop, National Bank of Republic of Belarus, Centre for Financial Reporting Reform, World Bank Group, September 2017).

خامسا: الوثائق.

1. الوثائق الداخلية لبنك الوطني الجزائري (BNA) وكالة البرواقية.
2. معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالبرواقية.
3. وثائق مقدمة من طرف بنك التنمية المحليةBDL وكالة البرواقية.
4. وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط cnep Banqueالبرواقية.

الملاحق

الملاحق

الملحق 01: الإستبيان المستخدم في الدراسة

جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسير

قسم محاسبة

استبيان خاص بالعمال

تحية خاصة وبعد.....

في اطار اعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص محاسبة نقوم بدراسة ميدانية حول موضوع "اثر تطبيق المعيار الدولي IFRS9على معالجة القروض المستحقة والمخاطر الائتمانية –دراسة ميدنية على

يرجى منكم التكرم بالاجابة على الأسئلة ,وهذا بوضع إشارة (+) في الخانة التي تتفق مع الإجابة التي ترونها مناسبة لكل سؤال ,علما ان اجابتكم تبقى سرية ولغاية من البحث فقط .

المحور الأول :البيانات الشخصية والمهنية للمستجوب

1. الجنس :

-ذكر ☐

_انثى ☐

2. الفئة العمرية :

-اقل من 30سنة ☐

-من 30 الى 40 سنة ☐

-اكثر من 40 سنة ☐

3. المستوى التعلمي :

-ثانوي او اقل ☐

- ليسانس ☐

- ماستر ☐

- دكتورة ☐

_اخرى ☐

4. التخصص العلمى لشهادة :

-علوم اقتصادية ☐

-علوم تجارية ☐

-علوم التسير ☐

-محاسبة ومالية ☐

-اخرى ☐

5.الاقدمية في القطاع البنكي :

-اقل من 5سنوات ☐

-من 5الى 10سنة ☐

-من 11الى 15سنة ☐

-من 16الى 20سنة. ☐

-اكثر من 20سنة ☐

6.المنصب الحالي :

-مدير وكالة / نائب مدير ☐

-مكلف بالقروض والتعهدات ☐

-مكلف بالقروض والمخاطر ☐

-اطار محاسبي /مالي ☐

-منصب اخر يذكر .....

7. الوكالة التي تعمل بها :

- البنك الوطني الجزائري ☐

- بنك التنمية المحلية ☐

-بنك الفلاحة والتنمية المحلية ☐

-البنك الوطني للتوفير والاحتياط ☐

المحور الثاني: مدى الإلمام بمعيار IFRS 9

العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1.لديّ معرفة جيدة بمحتوى المعيار الدولي IFRS 9 المتعلق بالأدوات المالية.			
2.أفهم نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Losses – ECL)المعتمد في IFRS9 .			
3.أعرف معايير تصنيف القروض إلى المراحل الثلاث (Stage 1, 2, 3) وفق IFRS9 .			
4.أفهم مكونات احتساب ECL (احتمال العجزPD ، الخسارة عند العجز LGD، التعرض عند العجزEAD)			
5.أرى أن المعرفة بمعيار IFRS 9 ضرورية لكل إطار يعمل في القطاع البنكي.			

المحور الثالث: الواقع الحالي لتسيير القروض والمخاطر (نظام 14-03)

العبارة	موافق	محايد	غير موافق
6. النظام الحالي 14-03 يحقق الأهداف المرجوة من تسيير المخاطر الائتمانية في البنك.			
7. نسب المؤونات المحددة (30%، 50%، 100%) تعكس بدقة المستوى الحقيقي للمخاطر.			
8. تصنيف الديون إلى ثلاث فئات (C1, C2, C3) كافٍ لرصد جميع درجات تدهور القروض.			
9. أرى أن النظام الحالي يعتمد بشكل مفرط على معيار التأخر الزمني (90 يوم) دون مراعاة العوامل النوعية.			
10. ارتفاع معدل الديون غير المنتجة في القطاع البنكي العمومي الجزائري (21% ≈) يدل على قصور في النظام الحالي لتسيير المخاطر.			

المحور الرابع: مدى جاهزية البنك للانتقال إلى IFRS9 .

العبارة	موافق	محايد	غير موافق

11. النظام المعلوماتي الحالي للبنك قادر على دعم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة(ECL) .			
12. يتوفر البنك على قاعدة بيانات تاريخية كافية (5 سنوات أو أكثر) عن سلوك القروض والعجز والاسترداد.			
13. تتوفر لدى البنك الكفاءات البشرية المتخصصة في النمذجة الإحصائية للمخاطر(Risk Modeling)			
14. يوفر البنك برامج تكوين كافية للموظفين حول معايير IFRS وأدوات تسيير المخاطر الحديثة.			
15. إنشاء مديرية المخاطر والرقابة الدائمة (DRCP) في البنك يُعد خطوة إيجابية للاستعداد للمعايير الدولية.			
16. هناك إرادة حقيقية لدى الإدارة العليا للبنك لتبني IFRS 9 في المستقبل القريب.			

المحور الخامس: الأثر المتوقع لتطبيق IFRS 9 على القروض والمخاطر

العبارة	موافق	محايد	غير موافق
17. تطبيق IFRS 9 سيؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في حجم المؤونات المكونة على القروض.			
18. تطبيق IFRS9سيحسن من شفافية المعلومة المالية ومصداقية القوائم المالية للبنك.			
19. تطبيق IFRS 9 سيؤدي إلى تشديد سياسة منح القروض، خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.(PME)			
20. تطبيق IFRS 9 سيمكن البنك من رصد تدهور القروض بشكل مبكر وفعال.			
21. سيساهم تطبيق IFRS9في تحسين جودة محفظة القروض وتقليل الديون المتعثرة على المدى المتوسط.			

المحور السادس: التحديات والعقبات أمام تطبيق IFRS 9 في الجزائر

العبارة	موافق	محايد	غير موافق
22. غياب نص قانوني صريح يلزم البنوك الجزائرية بتطبيق IFRS 9 يُمثل العقبة الأولى أمام التطبيق.			
23. ضعف البنية التحتية المعلوماتية للبنوك الجزائرية يعيق تطبيق نماذج ECL المعقدة.			
24. ندرة الكفاءات المتخصصة في الإكتواريا والنمذجة المالية في السوق الجزائرية تمثل تحدياً كبيراً.			
25. هيمنة القطاع العام على محفظة قروض البنك تجعل تطبيق IFRS 9 أكثر تعقيداً (إشكالية تصنيف المخاطر السيادية).			
26. إشكالية المعالجة الجبائية للمؤونات الإضافية وفق ECL تُمثل عقبة جوهرية.			
27. ضرورة إعداد قوائم مالية موازية) وفق 14-03 ووفق (IFRS 9 ستزيد من العبء على البنوك.			
28. يجب على بنك الجزائر إصدار تنظيم جديد يحل محل النظام 14-03 يكون متوافقاً مع IFRS 9.			

.

الملحق 02: مخرجات التحليل الإحصائي

Appendix 1 — Frequencies (Demographic Variables)

```
FREQUENCIES VARIABLES=Gender Age Education Seniority Position Bank
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Gender

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Male	22	56.4	56.4	56.4
Female	17	43.6	43.6	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

Age Group

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Less than 30	3	7.7	7.7	7.7
30 to 40	24	61.5	61.5	69.2
More than 40	12	30.8	30.8	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

Educational Level

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Secondary or less	2	5.1	5.1	5.1
Bachelor (Licence)	19	48.7	48.7	53.8
Master	14	35.9	35.9	89.7
Doctorate	1	2.6	2.6	92.3
Other	3	7.7	7.7	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

Professional Seniority

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Less than 5 years	6	15.4	15.4	15.4
5 to 10 years	9	23.1	23.1	38.5
11 to 15 years	12	30.8	30.8	69.2
16 to 20 years	8	20.5	20.5	89.7
More than 20 years	4	10.3	10.3	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

Current Position

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Branch Manager/Deputy	4	10.3	10.3	10.3
Loans & Commitments Officer	10	25.6	25.6	35.9
Loans & Risk Officer	5	12.8	12.8	48.7
Accounting/Financial Officer	10	25.6	25.6	74.4
Other	10	25.6	25.6	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

Appendix 2 — Reliability Analysis (Cronbach's Alpha)

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=<scale items>
  /SCALE('axis') ALL
  /MODEL=ALPHA
  /STATISTICS=DESCRIPTIVE SCALE
  /SUMMARY=TOTAL.
```

Scale: Knowledge of IFRS 9

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	39	100.0
	Excluded	0	.0
	Total	39	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
0.782	5

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
K1	6.21	3.430	0.564	0.739
K2	6.28	3.471	0.582	0.733
K3	6.36	3.078	0.718	0.683
K4	6.38	3.874	0.371	0.798
K5	6.26	3.406	0.560	0.740

Scale: Current Application Status

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	39	100.0
	Excluded	0	.0
	Total	39	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
0.813	5

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
R1	5.79	2.799	0.604	0.776
R2	5.82	2.467	0.652	0.761
R3	6.08	2.757	0.664	0.760
R4	6.08	3.020	0.476	0.810
R5	5.87	2.483	0.631	0.768

Scale: Bank Readiness

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	39	100.0
	Excluded	0	.0
	Total	39	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
0.827	6

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
J1	8.51	5.888	0.469	0.826
J2	8.46	5.676	0.565	0.806
J3	8.54	5.360	0.716	0.774
J4	8.23	5.445	0.599	0.799

J5	8.44	5.200	0.705	0.775
J6	8.72	6.208	0.545	0.811

Scale: Expected Impact

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	39	100.0
	Excluded	0	.0
	Total	39	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
0.851	5

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
A1	10.67	2.281	0.729	0.802
A2	10.69	2.324	0.679	0.816
A3	10.64	2.236	0.786	0.787
A4	10.62	2.506	0.583	0.841
A5	10.62	2.559	0.541	0.851

Scale: Challenges and Obstacles

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	39	100.0
	Excluded	0	.0
	Total	39	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
0.816	7

Item-Total Statistics

	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted

T1	15.77	5.551	0.299	0.834
T2	15.82	4.835	0.606	0.783
T3	15.74	5.038	0.613	0.783
T4	15.69	5.587	0.364	0.820
T5	15.74	4.564	0.683	0.767
T6	15.74	4.669	0.712	0.764
T7	15.79	4.799	0.629	0.778

Scale: Overall Questionnaire (All 28 Items)

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
0.777	28

Appendix 3 — Descriptive Statistics (Item Level)

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=K1 to T7
  /STATISTICS=MEAN STDDEV VARIANCE MIN MAX.
```

Descriptive Statistics

	Label	N	Min	Max	Mean	Std. Dev.	Variance
K1	Awareness of IFRS 9 existence	39	1	3	1.667	0.621	0.386
K2	IAS 39 vs IFRS 9 difference	39	1	3	1.590	0.595	0.354
K3	Understanding ECL model	39	1	3	1.513	0.644	0.414
K4	Received IFRS 9 training	39	1	3	1.487	0.601	0.362
K5	Reviewed IFRS 9 disclosure req.	39	1	3	1.615	0.633	0.401
R1	Bank in planning phase	39	1	2	1.615	0.493	0.243
R2	Bank of Algeria directives	39	1	3	1.590	0.595	0.354
R3	Specialized IFRS 9 team	39	1	2	1.333	0.478	0.228
R4	Impact assessment studies	39	1	2	1.333	0.478	0.228
R5	IS updated for IFRS 9	39	1	3	1.538	0.600	0.360
J1	Qualified human resources	39	1	3	1.667	0.662	0.439
J2	Adequate technical systems	39	1	3	1.718	0.647	0.418
J3	Database for ECL	39	1	3	1.641	0.628	0.394
J4	Top management commitment	39	1	3	1.949	0.686	0.471
J5	Credit risk framework	39	1	3	1.744	0.677	0.459
J6	Statistical staging models	39	1	2	1.462	0.505	0.255
A1	Will raise provisions	39	2	3	2.641	0.486	0.236
A2	Will improve risk measurement	39	2	3	2.615	0.493	0.243
A3	Will improve disclosure	39	2	3	2.667	0.478	0.228
A4	Will enhance transparency	39	2	3	2.692	0.468	0.219
A5	Will improve portfolio mgmt.	39	2	3	2.692	0.468	0.219
T1	Lack of qualified staff	39	1	3	2.615	0.544	0.295
T2	High transition costs	39	1	3	2.564	0.552	0.305
T3	Lack of historical data	39	2	3	2.641	0.486	0.236
T4	Weak information systems	39	2	3	2.692	0.468	0.219
T5	No legal framework	39	1	3	2.641	0.584	0.341
T6	Limited inter-bank coordination	39	1	3	2.641	0.537	0.289
T7	Staff resistance to change	39	1	3	2.590	0.549	0.301
Valid N	(listwise)	**39**					

Appendix 4 — Item Frequency Tables

```
FREQUENCIES VARIABLES=K1 to T7
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Coding: 1 = Disagree, 2 = Neutral, 3 = Agree

K1 — Awareness of IFRS 9 existence

	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Disagree	16	41.0	41.0	41.0
Neutral	20	51.3	51.3	92.3
Agree	3	7.7	7.7	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

K2 — IAS 39 vs IFRS 9 difference

	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Disagree	18	46.2	46.2	46.2
Neutral	19	48.7	48.7	94.9
Agree	2	5.1	5.1	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

K3 — Understanding ECL model

	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Disagree	22	56.4	56.4	56.4
Neutral	14	35.9	35.9	92.3
Agree	3	7.7	7.7	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

K4 — Received IFRS 9 training

	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Disagree	22	56.4	56.4	56.4
Neutral	15	38.5	38.5	94.9
Agree	2	5.1	5.1	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

K5 — Reviewed IFRS 9 disclosure req.

	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Disagree	18	46.2	46.2	46.2
Neutral	18	46.2	46.2	92.3
Agree	3	7.7	7.7	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

R1 — Bank in planning phase

	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Disagree	15	38.5	38.5	38.5
Neutral	24	61.5	61.5	100.0
Agree	0	0.0	0.0	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

R2 — Bank of Algeria directives

	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Disagree	18	46.2	46.2	46.2
Neutral	19	48.7	48.7	94.9
Agree	2	5.1	5.1	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

R3 — Specialized IFRS 9 team

	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Disagree	26	66.7	66.7	66.7
Neutral	13	33.3	33.3	100.0
Agree	0	0.0	0.0	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

R4 — Impact assessment studies

	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Disagree	26	66.7	66.7	66.7
Neutral	13	33.3	33.3	100.0
Agree	0	0.0	0.0	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

R5 — IS updated for IFRS 9

	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Disagree	20	51.3	51.3	51.3
Neutral	17	43.6	43.6	94.9
Agree	2	5.1	5.1	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

J1 — Qualified human resources

	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Disagree	17	43.6	43.6	43.6
Neutral	18	46.2	46.2	89.7
Agree	4	10.3	10.3	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

J2 — Adequate technical systems

	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Disagree	15	38.5	38.5	38.5
Neutral	20	51.3	51.3	89.7
Agree	4	10.3	10.3	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

J3 — Database for ECL

	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Disagree	17	43.6	43.6	43.6
Neutral	19	48.7	48.7	92.3
Agree	3	7.7	7.7	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

J4 — Top management commitment

	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Disagree	10	25.6	25.6	25.6
Neutral	21	53.8	53.8	79.5
Agree	8	20.5	20.5	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

J5 — Credit risk framework

	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Disagree	15	38.5	38.5	38.5
Neutral	19	48.7	48.7	87.2
Agree	5	12.8	12.8	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

J6 — Statistical staging models

	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Disagree	21	53.8	53.8	53.8
Neutral	18	46.2	46.2	100.0
Agree	0	0.0	0.0	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

A1 — Will raise provisions

	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Disagree	0	0.0	0.0	0.0
Neutral	14	35.9	35.9	35.9
Agree	25	64.1	64.1	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

A2 — Will improve risk measurement

	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Disagree	0	0.0	0.0	0.0
Neutral	15	38.5	38.5	38.5
Agree	24	61.5	61.5	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

A3 — Will improve disclosure

	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Disagree	0	0.0	0.0	0.0
Neutral	13	33.3	33.3	33.3
Agree	26	66.7	66.7	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

A4 — Will enhance transparency

	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Disagree	0	0.0	0.0	0.0
Neutral	12	30.8	30.8	30.8
Agree	27	69.2	69.2	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

A5 — Will improve portfolio mgmt.

	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Disagree	0	0.0	0.0	0.0
Neutral	12	30.8	30.8	30.8
Agree	27	69.2	69.2	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

T1 — Lack of qualified staff

	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Disagree	1	2.6	2.6	2.6
Neutral	13	33.3	33.3	35.9
Agree	25	64.1	64.1	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

T2 — High transition costs

	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Disagree	1	2.6	2.6	2.6
Neutral	15	38.5	38.5	41.0
Agree	23	59.0	59.0	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

T3 — Lack of historical data

	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Disagree	0	0.0	0.0	0.0
Neutral	14	35.9	35.9	35.9
Agree	25	64.1	64.1	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

T4 — Weak information systems

	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Disagree	0	0.0	0.0	0.0
Neutral	12	30.8	30.8	30.8
Agree	27	69.2	69.2	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

T5 — No legal framework

	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Disagree	2	5.1	5.1	5.1
Neutral	10	25.6	25.6	30.8
Agree	27	69.2	69.2	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

T6 — Limited inter-bank coordination

	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Disagree	1	2.6	2.6	2.6
Neutral	12	30.8	30.8	33.3
Agree	26	66.7	66.7	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

T7 — Staff resistance to change

	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Disagree	1	2.6	2.6	2.6
Neutral	14	35.9	35.9	38.5
Agree	24	61.5	61.5	100.0
Total	**39**	**100.0**	**100.0**	

Appendix 5 — Tests of Normality (Shapiro-Wilk)

```
EXAMINE VARIABLES=Knowledge Current Readiness Impact Challenges
  /PLOT NPPLOT
  /STATISTICS DESCRIPTIVES
  /NOTOTAL.
```

Tests of Normality

	Shapiro-WilkShapiro-Wilk		
Axis (mean score)	**Statistic**	**df**	**Sig.**
Knowledge of IFRS 9	0.930	39	0.017
Current Application Status	0.899	39	0.002
Bank Readiness	0.960	39	0.182
Expected Impact	0.791	39	<.001
Challenges and Obstacles	0.870	39	<.001

a. Lilliefors Significance Correction.

** Significance at .05 level indicates departure from normality.*

Note: As N < 50, the Shapiro-Wilk test is reported. Non-normal distributions justify the use of non-parametric tests (Wilcoxon) for hypothesis testing.

Appendix 6 — One-Sample Wilcoxon Signed Rank Test

```
NPTESTS
  /ONESAMPLE TEST (Knowledge Current Readiness Impact Challenges)
    WILCOXON(TESTVALUE=2)
  /MISSING SCOPE=ANALYSIS USERMISSING=EXCLUDE.
```

Test Value = 2 (Neutral point of the 3-point scale)

Hypothesis Test Summary — One-Sample Wilcoxon Signed Rank Test

Axis	Mean	N (+)	N (−)	Ties	W	Z	Asymp. Sig. (2-tailed)
Knowledge of IFRS 9	1.574	5	31	3	69.5	-4.140	**<.001**
Current Application Status	1.482	3	31	5	21.0	-4.727	**<.001**
Bank Readiness	1.697	8	26	5	99.0	-3.394	**<.001**
Expected Impact	2.662	35	0	4	0.0	-5.159	**<.001**
Challenges and Obstacles	2.626	35	1	3	2.5	-5.192	**<.001**

The significance level is .050.

Asymptotic significance is displayed.

Decision: Reject the null hypothesis when Sig. < .050 (all five axes).

Decision Summary

Null Hypothesis	Sig.	Decision
H1: Knowledge of IFRS 9 differs from neutral	<.001	**Reject the null hypothesis**
H2: Current application status differs from neutral	<.001	**Reject the null hypothesis**
H3: Bank readiness differs from neutral	<.001	**Reject the null hypothesis**
H4: Expected impact differs from neutral	<.001	**Reject the null hypothesis**
H5: Challenges differ from neutral	<.001	**Reject the null hypothesis**